



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3321775» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

كيف نتحضر

لانسحاب أمريكي محتمل؟

بقاء القوات الأمريكية في كل من العراق وسورية أو انسحابها منهما، لا يتحدد بالصراعات الانتخابية الداخلية في أمريكا، وإنما بالاستراتيجيات الكبرى لكيفية إدارة واشنطن ونخبها الدبلوماسية لصراعها العالمي للحفاظ على هيمنتها.

بشكل أكثر ملموسية، وبما يخص منطقتنا، فإن ما يحسم القرار بين بقاء أو انسحاب، هو خطة الفوضى الشاملة الأمريكية في المنطقة، التي تحدثت عنها قاسيون في افتتاحياتها السابقة بشكل مستفيض، والتي لا يتم التعامل معها كمخرج وحيد من الهزيمة الأمريكية الصهيونية في غزة، بقدر ما يتم التعامل معها كمخرج مؤقت من أزمة أكثر ضخامة، هي احتمال خروج المنطقة بأسرها من تحت النير الأمريكي، بما يستتبع ذلك من تأثير ضخم على مجمل الهيمنة الأمريكية العالمية.

لا شك أن تصاعد حجم الضربات التي تتلقاها القوات الأمريكية في مجمل المنطقة، وكذا تصاعد الهجوم السياسي، الشعبي والرسمي، على استمرار وجود قواتها، سواء في العراق أو في سورية، وأيضاً تصاعد رفض الرأي العام في الداخل الأمريكي لاستمرار «الحروب التي بلا نهاية»، لا شك أن هذه جميعها عوامل ضاغطة باتجاه الانسحاب.

مع ذلك، فإن واشنطن، وإذا افترضنا أنها قد باتت على قناعة بضرورة انسحابها، فإنها ستنفذه بطريقة محددة تسمح بخلق ثقب أسود وراءها، أحد أسمائه وأدواته داعش، والتي لن تكون الأداة الوحيدة. أي أن واشنطن، ستحاول، في حال قررت الانسحاب، تحويل هذا الانسحاب إلى صاعق لتفجير جديد واسع النطاق.

تحقيق الأمريكيان لغايتهم ليس قدرأ لا راد له. على العكس من ذلك، فإن إمكانية تطويقه قائمة وقابلة للتحقيق «ما يجري حول أفغانستان وفيها بعد الانسحاب، ورغم كل عيوبه ومشكلاته وحتى مصائبه، هو مثال على عملية التطويق التدريجي». بالنسبة لنا في سورية، فهناك مستويان في العمل التحضيري اللازم لاحتمال انسحاب أمريكي.

المستوى الأول: هو مستوى عمل القوى الدولية والإقليمية، وخاصة أستانا، التي تكشف تصريحات مسؤولين في كل من دولها الثلاث، ليس فقط أن هذه الدول تضغط لخروج الأمريكي، بل وأيضاً أنها تقدر أن الأمريكي سيحاول ترك الفوضى وراءه، وأن فوضاه «مقدور عليها» وعلى تطويقها ضمن أجال زمنية غير طويلة.

المستوى الثاني والأهم: هو أن على القوى الوطنية السورية أن تتجهز بكل ما يلزم للتعامل مع هذا الاحتمال. بالدرجة الأولى، عليها ألا تنساق إلى إشعال اقتتالات بينية يؤسس الأمريكي لانفجارها وتجدها.

المفتاح الأساسي، هو لم الشمل الوطني على أساس الحل السياسي الشامل، على أساس التنفيذ الكامل للقرار 2254 كما هو. والابتعاد نهائياً عن الوقوع في وهم الوعود الغربية والأمريكية من كل شائكة ولون، والتي أثبتت الوقائع بما يكفي ويزيد من الأدلة، أنها وعود كاذبة، أول من يقع ضحيتها، هم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم الأقرب إلى الأمريكان... ابتداءً من أوروبا، ووصولاً إلى آخر متحالف مع الأمريكي في أي بقعة من بقاع العالم.

ارتفاع احتمال انسحاب الأمريكي، ورغم أنه يحمل معه مخاطر خطط التفجير الأمريكية المصاحبة للانسحاب، إلا أنه خطوة إلى الامام في تهيئة الظروف المناسبة لإعادة توحيد سورية والشعب السوري، وخطوة إضافية نحو تقويض الهيمنة الأمريكية، ومعها هيمنة المتشددين الراضين للحل السياسي في سورية، بكل أشكالهم...

سؤال «بسيط» في بداية 2024:

لماذا لا توجد كهرباء في سورية؟

[12]

شؤون عربية ودولية



الولايات المتحدة... أزمة جديدة في الداخل المضطرب!

17

شؤون محلية



سوء الإدارة الرسمية من سوء السياسات وليس العكس!

09

ملف «سورية 2024»



مرة أخرى: كلام عن انسحاب أمريكي من العراق وسورية

06

شؤون عمالية



ارتفاع تكاليف النقل أضر بالمناطق الصناعية

02

ارتفاع تكاليف النقل أضر بالمناطق الصناعية



تبعد مدينة عدرا الصناعية حوالي خمسة وثلاثين كم عن العاصمة، ورغم المكان البعيد عن العاصمة وأسواقها إلا أن الأزمة أجبرت جميع أصحاب المهن والحرفيين خاصة في الأرياف الشرقية إلى الانتقال إليها، كونها منطقة آمنة ولا تنقطع فيها الكهرباء رغم خطورة الطريق خلال الأزمة بسبب أعمال القصف والقنص على الطرقات، كما ألزمت الحكومة جميع أصحاب المعامل في منطقة القابون الصناعية على نقل منشآتهم إلى عدرا، ولم تسمح لهم بالعودة إلى منشآتهم، كما أصدرت وزارة الصناعة قراراً برفع الدعم، وعدم توريد المشتقات النفطية للمعامل والمنشآت التي تقام خارج المنطقة الصناعية، ومع ذلك لم تكن الحكومة موفقة في مكان إقامة المدينة الصناعية في عدرا، حيث وضعت في مكان بعيد جداً عن الأسواق والوصول إليها يتطلب ساعة كاملة من الزمن، ورغم ذلك لم توفر لهذه المدينة مقومات النقل والمواصلات التي تعد من أهم متطلبات المدن الصناعية.

المدينة الصناعية فقط.. نظراً لعدم القدرة على تأمين المواصلات، عدا بعض المعامل والمنشآت الكبيرة التي تؤمن مواصلات لعمالها، والتي تعد على أصابع اليد الواحدة، ولكن الغالبية العظمى من المنشآت لم تعد تستطيع تأمين تكلفة نقل العمال. حتى أن الحرفيين ممن يعملون في المنطقة الصناعية في عدرا، نقلوا مكان إقامتهم إلى داخل منشآتهم للتقليل من تكاليف تنقلهم اليومي من وإلى المدينة، الذي يكلف يوماً- إذا كان رب العمل يملك سيارة- حوالي مائة ألف ليرة. حتى أن إدارة المدينة الصناعية وغرفة الصناعة والجهات الأخرى، تفرض قيوداً صارمة على نقل المواد الأولية والآلات، ويتطلب نقل آلة ما الحصول على العديد من الموافقات التي لا تنتهي، وتكاليف باهظة ومعاملات طويلة ومرهقة. هذه المعاناة للأسف لا تقتصر فقط على مدينة عدرا الصناعية، فجميع المناطق الصناعية في العاصمة على الأقل تعاني من الأزمة نفسها، كحوش بلاس وسبينة وصحنايا، وحلها لا يبدو معقداً ولا يتطلب اجتماعات كثيرة.

توقفت عن العمل أيضاً، وفسخت الشركة الوحيدة عقدها مع إدارة المدينة الصناعية في عدرا، بسبب رفع دعم المحروقات عنها كما يقال، مما أدى إلى انسحاب الشركة وتوقفها عن العمل، وهي التي كانت لا تغطي أوقات العمل كافة، وتسبب تأخرًا للعمال، بسبب الانتظار لفترات طويلة حتى تمتلئ الباصات بالكامل، بعض سرافيس مدينة ضمير كانت تصل إلى المدينة الصناعية، وتنقل عمالاً إليها، لكنها رفعت تسعيرتها إلى خمسة آلاف ليرة سورية للراكب الواحد، بحيث لا يستطيع أي عامل تحمل تلك التكلفة، وتقطع السبل بالعمال الذين باتوا يعتمدون على «أوتو ستوب» لتأمين تنقلهم، ومنهم من اضطر إلى ترك عمله نتيجة لانعدام المواصلات. بدأت المعامل والمنشآت الصناعية أيضاً بالتخلص من مسؤولية تأمين النقل لعمالها، وباتت إعلانات العمل تتضمن التصريح بعدم وجود مواصلات مؤمنة، أو الاقتصار على المناطق القريبة فقط، كالضمير ومساكن عدرا العمالية، وبعض الإعلانات تطلب عمالاً من سكان

فمن أهم عوامل نجاح المناطق الصناعية، هو مدى توفر مواصلات منها وإليها، التي تخدمها خاصة فيما يتعلق بنقل العمال والبضائع، فمن جهة يتحمل رب العمل ارتفاع تكاليف نقل بضائعه بسبب ارتفاع أسعار المحروقات من مازوت وبنزين، عدا عن الإتاوات التي يضطر لدفعها لإيصال بضائعه إلى السوق، بسبب كثرة الحواجز من مختلف أنواعها الأمنية والجمركية وشرطة المرور، ناهيك عن الانتظار والوقت الطويل اللذين يقضيهما السائقون على الحواجز للتفتيش، كل هذا ينعكس على العملية الإنتاجية، وعلى الأسعار التي ترتفع تبعاً لذلك، خاصة أن أصحاب أغلب المنشآت الصناعية هم من الحرفيين الذين يمثلون الغالبية الكبرى في مدينة عدرا الصناعية، والتي تورد بضائعها نحو السوق الداخلية، وقد بات أرباب العمل والحرفيون يعملون على تجميع بضائعهم دفعة واحدة ولمرة واحدة بالأسبوع، تخفيضاً لتكاليف النقل. المواصلات التي كانت تؤمن نقل العمال من وإلى المدينة الصناعية

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال يتساءلون: إلى متى سنبقى على هذه الحال؟

حال العمال لم يعد خافياً على أحد، ولم تعد تنفع أنواع المسكنات كلها التي توصف لهم من أجل أن يصبروا على وجعهم... وجعهم المزمن الذي وصل إلى أدق خلاياهم، ولم يجدوا له دواءً شافياً.

كيف سيوجد الدواء؟ ومسببات الداء ما زالت قائمة! وتفعل فعلها في جسد هذه التعب والشقاء وطول الحرمان، يضاف إليها، مع الأزمة ما أصابهم من التهجير واحتمالات الموت المفاجئ لأسباب عدة من هنا أو هناك، والذي كانوا يتعرضون له في ذهابهم وإيابهم، أي «فوق الموتة عصة قبر».

في كل مرة نلتقي مع العمال، يكون القاسم المشترك لحديثهم الأسعار وارتفاعاتها المستمرة، وحول أجورهم التي لا تكفي للأيام الأولى من الشهر، كما عبرت إحدى العاملات عن ذلك، مطالبة الحكومة أن تأخذ أجر العمال وهي تصرف وتؤمن احتياجاتهم، كناية عن ضعف تلك الأجور، الذي سببه موقف الحكومة وسياساتها من تلك الأجور، حيث يجري الحديث عبر الوسائل المختلفة عن زيادة محتملة للأجور.

الحكومة، وكما عرفها العمال في جميع الزيادات السابقة، تقوم برفع أسعار المواد، وخاصة المشتقات النفطية، وبهذا يكون ما قدمته للعمال من زيادة باليد اليمنى، تعود لسحبها بيدها اليسرى وأكثر منه، عبر ارتفاع متوال للأسعار الذي لا يتوقف عند حد، ويقول كما تقول النار، هل من مزيد؟ ولكن من جيوب الفقراء والعمالين بأجر، بينما أصحاب الأرباح وقوى النهب يعيشون بنعيم، ولا تثريب عليهم لنهبهم وتجويع الآخرين، وهم الأغلبية الساحقة من شعبنا العنيد.

لا يمكن التسليم بحجة الحكومة ومبرراتها التي تسوقها مراراً وتكراراً، وهي معروفة أمام الخقابات والعمال في مؤتمراتهم واجتماعاتهم، وهي حجة لا تصمد أمام الواقع المر الذي يعيشه العمال، وما يقدمون من تضحيات في معاملهم، من أجل أن يستمر الإنتاج إذا كان ذلك ممكناً، من حيث توفر المواد والطاقة وخلافه، وكي تبقى المكنتات تدور دون توقف، والتي في كل الأحيان تكون الحكومة هي من يعيق تدوير عجلة الإنتاج واستمراريتها وتطوره في العديد من المراكز الإنتاجية، التي فيها إمكانية عالية لزيادة إنتاجيتها، وبالتالي إمكانية تحسين الوضع المعيشي لعمالها من خلال التعويضات المختلفة، مثل: الحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل والوجبة الوقائية وغيرها من القضايا... التي يحرم منها العمال وهم على رأس عملهم.

بعد تلك الأحاديث التي يتداولها العمال عن أوجاعهم، يكون السؤال الأساسي لديهم: إلى متى سيبقى حالنا هذا دون تغيير؟

إن طرح السؤال، رغم بساطته، يعني أن العمال بدؤوا يفكرون بشكل التغيير المطلوب من أجل حقوقهم، التي حرمتهم إياها تلك السياسات الحكومية المنحازة كلياً للأغنياء، الذين اغتنوا من لقمة العمال وجوعهم.

المؤتمرات السنوية لاتحاد عمال دمشق



بدأت نقابات عمال سورية بعقد مؤتمراتها السنوية، وهي الأخيرة لهذه الدورة النقابية، حسب قانون التنظيم النقابي رغم وجوب تعديله وتطويره بما ينسجم مع تطور الطبقة العاملة وتطلعاتها في قطاعها الخاص والدولة، ومع ما يتطلبه نضال الحركة النقابية في مواجهة قوى الفساد والنهب، ومواجهة السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، والبعيدة كل البعد عن مصالح الطبقة العاملة في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء.

مراسك قاسيون

على قطاعاتهم الإنتاجية والخدمية، وطلبوا بتطويرها وتحسينها وصيانتها والعمل على تشغيل المتوقف منها. وطلبوا بالعودة إلى شكل الضمان الصحي السابق قبل شركات التأمين سيئة السمعة. ومن الملاحظ في كل هذه المؤتمرات أن المطالب في كل عام هي نفسها لا بل في زيادة عليها لعدم تلبيةها.

وفي مؤتمر عمال الدولة والبلديات، طالب النقابيون بزيادة طبيعة العمل وإعطائها لجميع العاملين، كما أكد ممثلو جميع القطاعات في النقابة على نقص اليد العاملة فيها، وتسرب الكثير من العمال والكوادر الخبيرة والهامة في قطاعاتها المختلفة نتيجة انخفاض الأجور، وللسبب نفسه لا يوجد من يتقدم إلى هذه الوظائف. وعلى سبيل المثال، نقص عمال فوج الإطفاء حيث قال ممثل العمال: طالبنا بـ 200 عامل ولم نحصل إلا على عامل واحد من خلال المسابقة المركزية، وأضاف كان المتوسط العمري لعناصر فوج الإطفاء قبل انفجار الأزمة 28 عاماً والآن 48 عاماً وهذا غلط كبير. اعتبر التقرير المقدم لنقابة الغزل والنسيج أن قطاع الغزل والنسيج من أهم القطاعات الصناعية، فهو يشغل أكبر عدد من اليد العاملة في البلاد ورافد حقيقي لخزينة الدولة، من خلال تنوع المنتجات فيه من الغزول الصوفية والقطنية والأقمشة المتنوعة. وأشار إلى صعوبة تأمين المواد المساعدة للإنتاج، وكذلك القطع التبديلية وقطع الغيار للآلات وقدمها، وأشار إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الذي يؤثر سلباً على الإنتاج، وطلب برفع

افتتح اتحاد عمال دمشق وريفها باكورة مؤتمراتها بالمؤتمر السنوي لعمال الدولة والبلديات الذي عقد بتاريخ 21 / 1 / 2024 ومن ثم جاء بعده في اليوم التالي مؤتمر نقابة عمال النقل الجوي، وكذلك تبعه المؤتمر السنوي لنقابة عمال الغزل والنسيج، إضافة إلى نقابة السياحة والكهرباء، وختتمت بمؤتمر نقابة عمال الصحة هذا الأسبوع. والقاسم المشترك لأغلب هذه النقابات، أن عمالها يعملون ضمن القطاعات الخدمية في مدينة دمشق وريفها، عدا نقابة الغزل والنسيج التي جل عملها على خطوط الإنتاج. حيث تقاطعت معظم مطالب العمال في هذه القطاعات من خلال هذه المؤتمرات بالمطالبة: برفع الرواتب والأجور للعمال بما يتناسب مع الوضع المعيشي وارتفاع الأسعار الجنوني وإعفاؤها من ضريبة الدخل، إضافة إلى إلغاء سقف الرواتب والأجور، لأن الكثير من العاملين قد سقفت رواتبهم منذ سنوات. وكذلك زيادة قيمة الوجبة الغذائية الداعمة للعمال وجعلها عينية. زيادة نسبة تعويضات «متممات الأجور» كما تسميها قيادة الحركة النقابية من الحوافز وطبيعة العمل وغيرها، وأيضاً مشاكلهم مع اللباس العمالي. كما أكدت على نقص اليد العاملة في القطاعات كافة، وعزوف طالبي العمل عن التقدم لملء هذه الشواغر، نتيجة ضحالة الأجور في هذه المواقع، وتأمين وسائل الوقاية الشخصية لضمان الصحة والسلامة المهنية للعاملين حسب طبيعة عملهم. وأبدى العمال حرصهم وغيرتهم

المعهد الصحي المتردي حيزاً لا بأس به من المؤتمر، حيث لا توجد نظافة، وأعطال الصرف الصحي فيه، إذ ترى المياه الاسنة في الممرات والقاعات وفي أغلب الطوابق، حيث يدخل المعهد 1000 ما بين طالب وموظف، هذا إضافة إلى نقص الكادر التدريسي والفني، والتعويضات المستحقة قانونياً لم تنفذ. كما أشار أحد المؤتمرين إلى واقع العاملين في مديرية الهندسة الطبية، وانخفاض تعويضاتهم، وتخوفهم من إغلاق هذه المديرية الهامة نتيجة نقص كوادرها المستمر وعدم ردها بكوادر جديدة.

بطبيعة العمل. وطلب رئيس مكتب النقابة بزيادة قيمة جعالة الطعام للعمال الذين يحصلون عليها حسب طبيعة عملهم، فهي ما زالت إلى اليوم 900 ليرة، وضبط ومراقبة الأسعار في المشافي الخاصة، وتعديل قانون العمل رقم 17، كما أكد على ضرورة محاربة الفساد المالي والإداري في قطاع الدولة، وزيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع غلاء المعيشة وإزالة سقف الراتب، رفع قيمة طبيعة العمل بما يتناسب مع أخطار المهنة وخاصة للعاملين في منظومة الإسعاف السريع والأشعة والعمليات. هذا وقد أخذ واقع

النسبة المئوية للعمل الإضافي وتعديل قوانين العمل. وفي مؤتمر عمال الكهرباء والاتصالات أشير إلى الواقع المأساوي في الدفع الإلكتروني وعدم جاهزية البنية التحتية له، كما تحدث عن الكيل بمكيالين في تأمين الكهرباء بين الريف والمدينة وضمن المدينة أيضاً، وأشار أحدهم إلى أن الضريبة المفروضة على فواتير الاتصالات غير مشروعة. وأكد المؤتمرين في نقابة عمال الخدمات الصحية على ضرورة رفع الرواتب والأجور، ورفع قيمة الوجبة الغذائية وتشغيل كافة العاملين في القطاع الصحي

الطبقة العاملة



المملكة المتحدة - الإضرابات لأجل غير مسمى في شركة هارتلبول

قالت نقابة العمال يوناييت، في المملكة المتحدة، يوم الثلاثاء 23 كانون الثاني، إن الإضرابات من أجل زيادة الأجور في مصنع هارتلبول لشركة TMD قد تكثفت، وكان قد بدأ حوالي 150 عاملاً بالإضراب عن العمل بسبب الأجور في وقت سابق من هذا الشهر، وقد ارتفع هذا العدد منذ ذلك الحين إلى أكثر من 180 عاملاً مع انضمام المزيد من العمال إلى النقابة. وانتقل العمال الآن إلى إضراب مستمر لأجل غير مسمى. وقال عضو النقابة في يوناييت، ستستمر هذه الإضرابات طالما كان ذلك ضرورياً، وأعضاء النقابة والعمال غاضبون بشكل متزايد من موقف الإدارة المروع، في الرفض المتكرر للدخول في مفاوضات مع النقابة. ولن ينتهي هذا النزاع حتى يتم تقديم عرض مقبول. وأضاف: العمال يحظون بدعم يوناييت الذي لا يتزعزع أثناء قيامهم بالإضراب.



الهند - أنهى عمال أجنبية إضراباً لمدة 42 يوماً

أعلن العمال والمساعدون في أجنبية الذين كانوا في حالة إضراب على مستوى الولاية خلال الـ 42 يوماً الماضية أنهم أنهوا إضرابهم بعد موافقة حكومة الولاية على مطالبهم الرئيسية يوم الإثنين 22 كانون الثاني. وقال الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات «أكدت لنا حكومة الولاية أنها ستزيد الرواتب في تموز من هذا العام»، وقدمت لنا الشيء نفسه كتابياً. وأضاف: أكدت الحكومة على سحب القضايا جميعها، والمرفوعة ضد عمال أجنبية، ودفع رواتب فترة الإضراب، وقبول عودتهم إلى مهامهم على الفور. وحققت الإضراب نصراً كبيراً، وأثبتت النقابات قوة العمال، وهذا من شأنه أن يعزز النضالات المستمرة ضد السياسات المناهضة للعمال، وكان العمال الذين يعملون في 55607 مراكز أجنبية، مضرين عن العمل طوال الـ 42 يوماً الماضية للمطالبة بتنفيذ ميثاق مطالبهم المكون من 11 نقطة.



ألمانيا - سائقو القطارات ينظمون أطول إضراب لهم

ينظم سائقو القطارات في ألمانيا أطول إضراب لهم عن العمل لستة أيام، إذ أعلن اتحادهم تصعيد الخلاف مع شركة السكك الحديدية الوطنية بشأن الأجور وساعات العمل. ومن المقرر أن يبدأ الإضراب الأربعاء 24 الشهر الجاري، ويستمر حتى الإثنين بحسب بيان اتحاد «جي دي» الصادر صباح الإثنين. وهذا رابع إضراب لاتحاد سائقي القطارات في الأشهر الماضية من أجل المطالبة برفع الأجور لمواجهة التضخم، ولخفض ساعات العمل أسبوعياً من 38 إلى 35 ساعة بدون المساس بالرواتب. وقال الاتحاد: إنه قرر الدعوة لإضراب جديد لأن شركة السكك الحديدية الوطنية لم تظهر استعدادها للتوصل لاتفاق. وقالت الشركة: إنها عرضت زيادة في الأجور بنسبة تصل إلى 13% إضافة إلى خيار خفض ساعات العمل بواقع ساعة أسبوعياً اعتباراً من 2026.



كاليفورنيا - إضراب المعلمين وأساتذة الجامعات

دعت نقابة المعلمين في كاليفورنيا (CFA) على مستوى الولاية إلى الإضراب عن العمل لمدة خمسة أيام بدءاً من يوم الإثنين 22 كانون الثاني. بعد سبعة أشهر من محادثات العقود غير الناجحة، في نزاع على الرواتب والأجور. إذ بدأ ما يقرب من 30,000 من أعضاء هيئة التدريس والموظفين الآخرين إضرابهم الموعود في ولاية كاليفورنيا صباح يوم الإثنين 22 كانون الثاني، حيث انطلقت الاعتصامات في أكبر حرم جامعي عام في البلاد. وتعهبت النقابة بأن الإضراب سيستمر حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الأجور وقضايا أخرى. بعد رفض النقابة اقتراح زيادة الرواتب بنسبة 5% من الإدارة في وقت سابق من هذا الشهر. وتشمل القضايا الأخرى تعويض طبيعة العمل، والقضايا المتعلقة بالصحة والسلامة، وإجازة الأمومة وأحجام الفصول الدراسية. هذا وقد أنهى الأساتذة وأمناء المكتبات وغيرهم من الموظفين الإضراب الذي بدأه يوم الإثنين بعد التوصل إلى اتفاق مبدئي مع الإدارة يوم الثلاثاء.

مؤتمرات اتحاد عمال طرطوس

ينوالى عقد المؤتمرات النقابية السنوية لنقابات سورية، وذلك حسب قانون التنظيم النقابي، وستقوم جريدة قاسيون بنشر مجريات المؤتمرات وتبليط الضوء على أبرز ما يطرحة النقابيون في مؤتمراتهم.

مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات في طرطوس. «أمال تتجدد كل عام وتتبدد- تناقض المركزية مع واقع العمل...».

ركز تقرير مكتب النقابة على تحسين واقع الصناديق التي تقدم خدماتها للأخوة العمال، لتخفيف الأعباء المعيشية، والعمل على نشر ثقافة العامل المنتج، وتفعيل دور المرأة العاملة.

وذكر بعض الأرقام «ما يقارب مليار و700 مليون ليرة قروض نقابية، وأكثر من 200 مليون ليرة تعويض نهاية خدمة».

المدخلات: ركزت المدخلات على مطالب لا تحتاج لبنية تشريعية وتناقش في كل مؤتمر وترحل للمؤتمر القادم، الوجبة الغذائية للعامل لا تتجاوز /300 ليرة.

- رفع الاعتماد المخصص للباس العمالي- ولباس خاص للحرائق وعمال النظافة- المبيت العمالي الذي يقض مضجع العمال لأنه يقضم القسم الأعظم من الراتب- أن يكون تشغيل عمال الفئة الخامسة «رش مبيدات- أعمال حدائقية...» لا يخضع لمسابقة مركزية، وأن يكون التعيين مباشرة من رئيس مجلس المدينة، أو بمسابقة تخضع لمجالس المدن وليس لرئاسة الوزراء.

- العمل على إيجاد الصيغة القانونية لكيفية استثمار أملاك البلديات لدعم صناديقها، وخاصة أن كل البلديات تعتمد في وارداتها على التحصيل- حقوق العاملين المكلفين من الخدمات الفنية إلى مجالس المدن في التعويض والحوافز.

- تشميل عمال المغاطس المائية بالأعمال الخطرة وإعطاؤهم اللباس والوجبة الغذائية والمكافآت الإنتاجية التي توقفت.

- المطالبة بتطبيق مرسوم الحوافز- رفع قيمة القرض النقابي وبقية الخدمات.

- منح ترفعية استثنائية للعمال الذين سقطت رواتبهم- زيادة تعويض نهاية الخدمة- الظلم في إعطاء الحوافز على أساس التعيين ويستثنى التكليف- الظلم في تعميم ساعات العمل بين عمال حدائق البلديات وعمال حدائق المدينة من حيث المساحات المنجزة...

الردود:
- مجلس مدينة طرطوس: لا يمكن للوحدات الإدارية أن تتطور إلا من خلال التعاقد من ذاتها، ونظام التحفيز أرهق كل الجهات العامة ولم يولد بعد، أتمنى إعادة النظر به، الدوائر يعرفون المشكلة والوزارة لا توافق على رؤيتهم.

رئيس اتحاد نقابات عمال طرطوس: المطالب مكررة، وانهت مؤتمرات سابقة وبالمطالب نفسها، تعويض الغذاء والفاخرة الطيبة ليسا على المستوى المطلوب، وخسارة الضمان الصحي بالمليارات، ووزارة التنمية الإدارية بقراراتها قد تصلح لمكان خارج سورية، هناك مشكلة في أدائها، والمسابقة المركزية التي أقيمت لم تلب ولم تكن على المستوى المطلوب، ومن حق كل دائرة التعيين بوظائف حسب حاجتها، وأن يكون لها استقلاليتها، والعمال ما دام يبذل جهداً من حقه الحوافز أينما كان عمله، ويجب تحسين وضعه المعاشي، نحن نطالب بالحد الأدنى من مقومات الحياة، أن يكون العامل قادراً على معالجة مرضه وإطعام عائلته، لا توجد أي جدية من الحكومة لحل مشاكل السوريين، وفي مجال اللباس العمالي قال: القطاع



حجم المشاكل المترامية أكبر من صلاحياتها، مثلاً: سائقو النكسي العمومي، ومشكلتهم مع ارتفاع سعر البنزين وعدم قدرتهم على إصلاح سياراتهم، ومنعهم من الوقوف في كثير من الأماكن، وعدم الحصول على البنزين بشكل يومي، مخصصاتهم /25 ليتراً، تصبح /22/ ليتراً، والباقي من السوق السوداء، ومشكلة العداد الذي دفعوا ثمنه ولم يعملوا به، ومنهم من دفع منذ عام /360 ألف ليرة ولم يرُكب بعد.

مشكلة المعابر الحدودية والظلم مع دول الجوار: هذه المشكلة أخذت جدالاً وحدة بالمؤتمر لحجم الظلم الذي طرحه السائقون. أولاً: المعابر مع لبنان «الدبوسية- العريضة- المصنع...» وهذا يخص السيارات العمومية الخارجية، حيث المخالفة بين معبر ومعبر كانت /6500/ ليرة، أصبحت /800/ ألف ليرة، فالسيارة المسجلة على معبر لا تستطيع الخروج من معبر آخر، مثلاً: طلب من لبنان إلى حمص، والسيارة مسجلة على طرطوس، يجب أن تعبر إلى طرطوس لأخذ الموافقة ثم حمص، وإلا تعتبر مخالفة، ومشكلة الدفع لكل حاجز وشرطي، وتصل يومياً إلى ما يقارب /100/ ألف ليرة، عداك عن المعاملة السيئة للسائقين السوريين في لبنان، حيث الوقوف ساعات طويلة على الأمن العام اللبناني، والسيارات اللبنانية تدخل ببسر وسهولة من الجانب السوري، وكل يوم يتم حجز عدد كبير من السيارات السورية، وتمنع من وصولها إلى المطار، في حين السيارات اللبنانية لا تعامل بالمثل، وهناك مكاتب خاصة للسيارات اللبنانية تعمل على الهاتف لنقل الركاب من سورية إلى لبنان.

وقال ممثل لجنة نقل البضائع: بأن هناك اتفاقية ثلاثية بين سورية ولبنان والأردن، وبالرغم من ذلك لا يتم التعامل بالمثل، مثلاً: ممنوع دخول شاحنة سورية فارغة إلى لبنان لتحميل حمولة ما، يجب أن تدخل بحمولة، في حين البرادات اللبنانية تدخل إلى سورية فارغة وتُحمّل كما تريد، تفاعلت القيادة النقابية والسياسية مع المشكلة، وطلبت من الأخوة سائقي السيارات العمومية الخارجية، والشاحنات، كتابة مذكرة لمواصلة معالجة هذا الموضوع الكبير والشاكن.

- مطالبة وزارتي النفط والتموين بإعادة النظر بسعر ليزر المازوت للشاحنات، حيث تضاعف /6/ مرات، من /2/ ألف ليرة إلى /12/ ألف ليرة ومن المصدر نفسه.

- مطالبة بلدية طرطوس بالعمل السريع لإصلاح مدخل طرطوس للشاحنات، حيث تتكسر الشاحنات بحمولتها من سوء الطريق «أمام الحاجز».

- مطالبة الاتحاد في طرطوس بفك الدمج الذي حصل سابقاً بين نقابتي النقل البري والسكك الحديدية، وأن تعود للنقل البري فقط. المطالبة بتفعيل دور اللجنة النقابية في مكتب نقل البضائع، وعدم التعامل مع مشاكل العمال إلا من خلال النقابة.

- مداخلة لجنة النقل الداخلي: المطالبة بتثبيت العمال الموسمييين الذين على رأس عملهم، وتشميل العمال بنظام الحوافز، والضمان الصحي، وتشميل المتقاعدين، مثل: عمال السيارات الثقيلة. مداخلة لجنة الكراج: المطالبة بتعديل قانون تثبيت محركات السيارة.

- موضوع الـ GPS «بدايته كانت معقولة، وبدأ يزيد كل /6/ أشهر /46/ ألف ليرة، حيث أصبح في السنة /100/ ألف ليرة، وعند حدوث مشاكل مع الجهاز نرفع كتاباً إلى دمشق، وحتى يأتي الحل نكون قد وقفنا عدة أيام.

- المازوت في الكراج مادة سيئة مخلوطة بالمياه والشوائب، والدليل عدة سيارات توقفت على الطريق بسبب سوء المازوت. - غياب ممثل السائقين في أي قرار يتخذ في الكراج، يوجد /1500/ سائق، كيف يتخذ قرار بشأننا ونحن غير ممثلين.

مداخلة لجنة الخطوط الحديدية: بحاجة إلى «قاطعة جسرية» لصيانة كل القاطرات.

- تأمين وسائل الأمن الصناعي للعمال، ووسائل النقل الجماعي، وعودة الوجبة الغذائية.

- تشميل سائقي القطار بالاعمال المجهدة، ومنع توقيفهم أثناء الحوادث.

- فتح سقف الراتب، واختصار الزمن في عملية قبض نهاية الخدمة، أحياناً تبقى سنتين.

- إعطاء طبيعة العمل العادلة. مع أن النقابة بإدارتها الجديدة حلت الكثير من الشوائب العالقة ضمن إمكانياتها، لكن

العام سمساراً وليس منتجاً كونه وسيطاً مع القطاع الخاص، زيادة تكلفة اللباس، واقترح «قسيمه» تعويض عن اللباس تصرف من السورية للتجارة...»

أمانة الشؤون التنظيمية بالاتحاد العام: تحدثت طويلاً وشرحت ووضحت الكثير من النقاط الخلافية، وتحدثت عن الوعود التي يعطيها بعض الوزراء واستعدادهم لتلبية المطالب، وإيجاد الاعتماد المالي لما يقدم، لكن على ما يبدو الكتب والمراسلات تتأخر، وطالبت بتخصيص جهة عامة باللباس العمالي، وقالت: بأن وزارة التنمية الإدارية أول ما طرحت «الإصلاح الإداري» كانت لدينا ملاحظات على المشروع، لأنه بحاجة إلى بنية مناسبة لتطبيقه، والتنمية الإدارية لم تكن على المستوى المطلوب، ونظام التحفيز الوظيفي مهم جداً جداً، لكن تطبيقه على أرض الواقع اصطدم بمشاكل كبيرة، ويجب الأخذ بكل الملاحظات مسجلة عن طريق المكتب النقابي ورفعها كي تعتمد قبل اعتماد القرار، وفي ورشة العمل التي أقيمت، كان أهم مطلب عندنا الحد بالراتب الذي يؤمن مستوى المعيشة بكرامة، ومن ثم نعتد على الحوافز والمكافآت، وطالبت بأن تكون مسابقة مركزية لكل وزارة، وإعادة توزيع العمالة، وإعادة تأهيلهم بدورات مناسبة خاصة بعد التسرب الذي حصل في الجهات العامة.

التاريخ: 2024/01/24

نقابة النقل البري والسكك الحديدية: المعاملة بالمثل مع دول الجوار، وفصل دمج النقابيتين.

ركز تقرير مكتب النقابة على متابعة شؤون العمال وزيارتهم في مواقع عملهم، وتحسين خدمات الصناديق، ودعا إلى استثمار بعض مراكز الانطلاق، وتجديد استثمار مركز القدموس.

المدخلات:

- مداخلة لجنة نقل البضائع: مطالبة وزارة النقل بإعادة النظر بالضرائب غير المدروسة وغير العادلة، حيث ميكانيك السيارة «الشاحنة» من 2-3 مليون ليرة، هذه الضريبة أرهقت كاهل أصحاب قطاع النقل وأثرت على معيشة أسرهم، حيث وصل سعر دولابين إلى /20/ مليون ليرة.

كل يوم يتم حجز عدد كبير من السيارات السورية وتمنع من وصولها إلى المطار في حين السيارات اللبنانية لا تعامل بالمثل

الإعلان الرسمي عن واد دعم الرز والسكر!



حتى وقت قريب كان ما يزال هناك أمل لدى المواطنين بالإعلان عن دورة جديدة لاستلام مادتي السكر والرز بالسعر المدعوم، بموجب البطاقة الذكية من قبل السورية للتجارة، لكن هذا الأمل تم واده كلياً من قبل رئيس الحكومة مؤخراً، بل مع واد الدعم على هذه السلع الأساسية بشكل نهائي أيضاً!

كل كيلو غرام عدس مسلم للسورية للتجارة ب3 آلاف ليرة لتوفيره للمواطنين، سواء كان مجروشاً أو عادياً، إضافة إلى دعم صناعة الألبان عبر دعم مربّي الثروة الحيوانية! ولا ندري بعد ما سبق، هل نشكر الحكومة على عنايتها واهتمامها بصحة وسلامة المواطنين، أم على عنايتها واهتمامها بالمنتجات الوطنية وبالمنتجين؟!

وتجدر الإشارة إلى أن آخر دورة مقنن بالسعر المدعوم لمادتي الرز والسكر تم توزيعها كانت في بداية العام 2023، وعن شهرين فقط، وبعد ذلك وحتى نهاية العام الماضي لم يتم توزيع أي دورة أخرى، دون الإعلان عن وقف دورات التوزيع بشكل رسمي، بل كانت الذريعة بالتأخر بفتح دورات جديدة هو عدم توفر هذه المواد لدى السورية للتجارة!

إنهاء الدعم بذريعة المنتجات الوطنية وصحة المواطن!

نقل عن رئيس الحكومة خلال حديثه في مجلس الشعب بتاريخ 2024/1/21 عبر موقع وصفحة «صاحبة الجلالة» أن: لديه قناة مملوكة بأن دور الدولة هو دعم البرغل والفل والعدس كمنتجات وطنية وليس دعم السكر والرز، معقباً بصيغة الممازحة: «لن نشجع على الأذى، ولن ندعم أحداً بما يضره»، والمقصود هنا مادة السكر!

وكذلك نقل عنه قوله: «نقولها بشكل واضح وصريح وبكل شفافية بأن هذه المواد المستوردة لن ندعم استيرادها على الإطلاق، أما المبالغ المخصصة لدعمها فسيتم تحويلها لدعم البرغل وبدل الرز سنغطي برغل، حيث تم تسليم السورية للتجارة 50 ألف طن من القمح، ويتم تحضير البرغل منها»، موضعاً أنه: «تم أيضاً وضع العدس والفل في خطة العام القادم ضمن برنامج الدعم لتسليمهما للسورية للتجارة». وأشار أيضاً أنه: «تم دعم

العام الماضي فقط لا غير! فبدلاً من التوسيع في قائمة المواد والسلع المدعومة، وخاصة بعد ادعاءات توجيه الدعم لمستحقيه، والمسلسل الذي رافق إجراءاته في قضم الدعم وإنهائه عن شرائح اجتماعية واسعة، تم تقليص هذا الدعم عملياً، وصولاً لإنهائه!

مع العلم، أن إنهاء الدعم عن مادتي الرز والسكر لا يعني إنهاء استهلاكها من قبل المواطنين من كل بد، فهي سلع أساسية لا غنى عنها، بل يعني ترك مستهلكيها للمشيمة الاستغلالية لمستورديها عبر آليات تحكمهم بها كمستوردين وبالسوق!

أما في حال كانت هناك غيرة جديدة على المصلحة العامة من المستوردين، فلعل إعادة الاعتبار لدور الدولة بهذا المجال هو البديل المناسب لتخفيض فاتورة الاستيراد، من خلال دعم محصول الشوندر وإعادة الاعتبار لصناعة السكر وتكريره محلياً، وزيادتها بما يغطي الاحتياجات المحلية قدر الإمكان، ومن خلال إعادة احتكار استيراد المواد والسلع الأساسية من قبل الدولة نفسها، عبر مؤسساتها المعنية بذلك، وليس من قبل بعض حيتان الاستيراد ولمصلحتهم!

بمطلق الأحوال، فإن إعلان واد الدعم على مادتي الرز والسكر بشكل رسمي على لسان رئيس الحكومة نفسه ما هو إلا حلقة جديدة من مسلسل إنهاء الدعم، تنفيذاً لسيناريو السياسات المجحفة والظالمة المتبعة! لا سيما أن أهمية لا للمواطن ولا للمنتج المحلي! فالمفكرون بتزايد بفضل السياسات الحكومية، والجوع بات يفتك بغالبيتهم، ولعل معدلات من هم دون حدود الأمن الغذائي التي ترتفع عاماً بعد آخر دليل على ذلك، ومع ذلك فإن السياسات الرسمية مستمرة بمزيد من

جرعات الجور والظلم على المواطنين، والتي لا تبدأ ولا تنتهي بسياسات تخفيض الدعم الجائرة المتبعة بكل برودا!

كارثة الكوارث في التعميم!

أما كارثة الكوارث فيما بين سطور حديث رئيس الحكومة أعلاه، عن إنهاء الدعم عن المستوردين كتعميم للتوجهات الرسمية، فهو أنه سيضمحل، بالإضافة إلى المشتقات النفطية (مازوت التدفئة-الغاز المنزلي) التي يتم قضم الدعم عنها تبعاً (كماً وسعراً)، فهو ربما الوصول إلى رغيف الخبز أيضاً، باعتبار أن جزءاً من القمح المستخدم في إنتاجه بات مستورداً، طبعاً بفضل السياسات الحكومية الجائرة بحق محصول القمح والمزارعين!

ما يعني أننا ربما سنشهد في القريب العاجل زيادة على أسعار مازوت التدفئة والغاز المنزلي، وربما رغيف الخبز، سيراً نحو إنهاء الدعم الكلي على هذه السلع الأساسية، استكمالاً لسيناريو إنهاء الدعم الذي تتبناه الحكومة وتتفذه بكل رحابة صدر!

ولعل ما يثبت ذلك التوجه، هو ما ورد عبر صحيفة البعث بتاريخ 2024/1/24 بشأن رغيف الخبز، بعبارة افتتاحية لمادة بعنوان «خطوة بخطوة»، تقول: «تندى المؤشرات والتسريبات المتعلقة برغيف الخبز بارتفاع وشيك في أسعاره بداية الشهر القادم!» فهل ستمارحنا الحكومة في قادم الأيام بالحديث عن أضرار التدفئة بالمازوت، أو عن مساوئ استخدام الغاز المنزلي في الطبخ، أو عن أضرار استهلاك رغيف الخبز، بذريعة الحفاظ على صحتنا وعدم دعم الاستيراد، تمريراً لسيناريوهات التوحش التي تمني بها السياسات الحكومية، بكل صلف وعنجهية «الشفافية» المزعومة من قبلها؟!

إعلان واد الدعم

على مادتي الرز والسكر بشكل رسمي ما هو إلا حلقة جديدة من مسلسل إنهاء الدعم تنفيذاً لسيناريو السياسات المجحفة والظالمة المتبعة!



مرة أخرى: كلام عن انسحاب أمريكي من العراق



يتصاعد مؤخراً حديثاً مكرر عن احتمال انسحاب القوات الأمريكية من كل من العراق وسورية، ويأتي ذلك في سياق توتر متصاعد في مجمل المنطقة، يشتمل على تهديدات واستهدافات إضافية للقوات الأمريكية، وارتفاع الأصوات السياسية الرسمية وغير الرسمية، في العراق خاصة، والمطالبة بخروج الأمريكيان.

القوات الأمريكية من سورية.

مركز دراسات قاسيون

منذ إعلان ترامب سالف الذكر وحتى الآن، يُقدّر عدد الأفراد من القوات المسلحة الأمريكية الموجودين في سورية بحوالي 900، وهذا العدد لا يشمل الأفراد المحسوبين من المدنيين والذين يوجدون هناك بصفة «مدنية» من خلال عقود مع الجيش الأمريكي، أو المنظمات ذات التبعية المباشرة، أو غير المباشرة للحكومة الأمريكية، بما في ذلك المشاريع الممولة تحت تسميات مختلفة من قبل واشنطن.

لاحقاً، بعد حوالي سبعة أشهر من إعلان ترامب هزيمة داعش بشكل كامل، بالتحديد في 6 تشرين الأول 2019، أمر ترامب بسحب القوات الأمريكية من سورية، الأمر الذي اعترف المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية، جيمس جيفري، في مقابلة معه في تشرين الثاني 2020، بعد أن ترك منصبه، أنه تم تجاهله تماماً - وتم التطرق إلى ذلك في مادة سابقة نشرتها قاسيون في 16 تشرين الثاني 2020، والتي من المفيد العودة إليها في ضوء تجدد الحديث عن الانسحاب.

كان أحد الاستنتاجات التي قالت بها المادة المشار إليها، فيما يتعلق بتضليل ترامب وعدم تنفيذ أوامره فيما يتعلق بالتواجد العسكري الأمريكي في سورية هي: «يمكن للمرء أن يقرأ بين السطور أن ترامب، الذي هو في الواقع القائد العام للقوات المسلحة، ليس في الواقع الشخص الذي لديه الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالتحركات والأعمال العسكرية الأمريكية. بطبيعة الحال، لا يستطيع جيفري القيام بذلك بمفرده. إذن، الرسالة هنا هي أن جيفري يستمع فقط لـ«المؤسسة الحاكمة» التي لها

وإذا كان من المعلوم أنّ هذه ليست هي المرة الأولى التي يقال فيها هذا الكلام، فإن ذلك لا ينبغي أن يدفع نحو استنتاج مباشر بأن الأمر «مجرد كلام مكرر»، كما لا ينبغي أن يتم التعامل معه على أنه كلام نهائي ولا رجعة فيه. لذا، يصبح من الضروري وضع الموجة الجديدة من الحديث الإعلامي-السياسي حول الانسحاب الأمريكي المحتمل من العراق وسورية، في إطار السياق العام لتطور الصراع في منطقتنا وفي العالم، وبما يسمح بالوصول إلى تقييم فعلي لمدى جدية هذا الاحتمال، بعيداً عن بازارات الانتخابات الأمريكية المعتادة...

في هذه المادة، سنبدأ باستعراض مكثف للكلام السابق حول الانسحاب الأمريكي من سورية، والذي لم يتم تنفيذه فعلياً، إلا بشكل جزئي، ومن ثم ننتقل إلى عرض ما يتم تداوله في الصحافة الأمريكية حالياً حول الموضوع، لننتهي إلى محاولة وضع الأمور في سياقها الراهن بحثاً عن الاستنتاجات.

أولاً: الكلام السابق حول الانسحاب الأمريكي من سورية

الكلام حول سحب القوات الأمريكية من سورية ليس بالأمر الجديد، حيث بدأ الكلام بذلك منذ إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في 28 شباط 2019 «تحقيق الهزيمة بشكل كامل لداعش». منذ ذلك الحين، ظهر عدد من الأمثلة عن الحديث عن الانسحاب الأمريكي من سورية، ومن بينها بعض محاولات في الكونغرس لتميرير مشاريع قوانين تأمر بموجبه الرئيس بسحب

الكلمة الأخيرة بغض النظر عن مجلس في المكتب البيضاوي.

كما تم تقديم مشاريع قوانين تنص على سحب القوات الأمريكية من سورية خلال العام الماضي:

تم تقديم مشروع قانون في مجلس النواب الأمريكي في 21 شباط 2023، بعنوان: «توجيه الرئيس، عملاً بالمادة 5 (ج) من قرار سلطات الحرب، بإخراج القوات المسلحة الأمريكية من سورية»، وتم تعديل المدة الزمنية التي ينص عليها مشروع القانون، وإعادة تقديمه في مجلس النواب في 8 آذار 2023، وفشل مشروع القانون، حيث صوت لصالحه 103 من النواب مقابل 321 ضده.

تم تقديم مشروع قانون في مجلس الشيوخ الأمريكي في 7 كانون الأول 2023، بعنوان: «قرار مشترك يوجه بسحب القوات المسلحة الأمريكية من الأعمال العدائية في سورية دون تفويض من الكونغرس»، فشل مشروع القانون، حيث صوت 13 فقط من أصل 100 عضو في مجلس الشيوخ بـ «نعم».

وفق مقالة في 5 كانون الأول 2023 نشرها موقع «ذا إنترست»، قال عضو مجلس الشيوخ الجمهوري راند بول حول مشروع القانون الأخير الذي قدمه «لقد سئم الشعب الأمريكي من الحروب التي لا نهاية لها في الشرق الأوسط... ومع ذلك، لا يزال هناك 900 جندي أمريكي في سورية دون أن تكون هناك مصالح أمريكية حيوية على المحك، ولا تعريف للنصر، ولا استراتيجية خروج، ولا تفويض من الكونغرس بالتواجد هناك». وتضيف المقالة: أن «الصراع الأمريكي في سورية هو مجرد واحد من عدة حروب أبدية... لا تزال مشتتة لأكثر من عقدين بعد أحداث 11 أيلول، وأكثر من عامين بعد إعلان الرئيس جو بايدن، وللمرة الأولى منذ 20 عاماً، أن الولايات المتحدة ليست في حالة حرب».

وتضيف المقالة: أن «الجيش الأمريكي يقوم بعمليات في سورية منذ عام 2014. والقواعد الأمريكية هناك وفي العراق المجاور موجودة ظاهرياً للقيام «بمهام مكافحة داعش»، على

الرغم من أن البنتاغون خلص في عام 2021 إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في سورية «ربما يفتقر إلى القدرة على استهداف الأراضي الأمريكية». وأشار تقرير حديث للمفتشين العاملين إلى الكونغرس إلى أن «قدرات داعش ظلت متدهورة» وأن المجموعة تعمل الآن في «حالة البقاء على الحياة» في كل من العراق وسورية». ونقلت المقالة عن بول قوله: «إذا كنا سننشر شبابنا وشاباتنا الذين يرتدون الزي العسكري في سورية للقتال، وربما التضحية بحياتهم من أجل قضية مفترضة، ألا ينبغي لنا كممثلين منتخبين على الأقل أن نناقش مزايا إرسالهم إلى هناك؟ ألا ينبغي لنا أن نقوم بواجبنا الدستوري ونناقش ما إذا كانت المهمة التي نرسلهم من أجلها قابلة للتحقيق؟»

ثانياً: ما يقوله الإعلام الأمريكي حالياً حول الانسحاب

تجدد الحديث عن الانسحاب الأمريكي من سورية قبل عدة أيام عندما نشرت صحيفة «فورين بوليسي» مقالة للباحث تشارلز ليستر، قال فيها: إن مصادر من وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، قالت: إن البيت الأبيض يخطط للانسحاب من سورية، وحذر فيها من أنّ الانسحاب إذا ما جرى، فإنه سيشكل دفعة قوية لعودة انتشار داعش.

سرعان ما صدرت تصريحات من الإدارة الأمريكية، أنه لن يكون هناك انسحاب من سورية. حيث ذكرت مقالة نشرها موقع «ميدل إيست مونيتور» في 25 كانون الثاني، أنه منذ نشر المقالة المذكورة أعلاه، «وصف المتحدث باسم البنتاغون التقرير بأنه «خاطئ»». وقال باحث أمريكي يركز على موضوع الجهاد، في تغريدة له حول نفي البنتاغون: «هذا ليس صحيحاً. يمكنني أن أؤيد مقال تشارلز ليستر بعد أن أجريت مناقشات مماثلة مع مسؤولين أمريكيين أيضاً حول احتمالات الانسحاب الأمريكي من سورية. إنه حقيقي جداً. لا يزال الأمر في مرحلة مبكرة من عملية مراجعة السياسة، ولكن من المؤكد أنه قيد النظر». وأتاه رد في تغريدة من تشارلز ليستر، قال

الصراع الأمريكي في سورية هو مجرد واحد من عدة حروب أبدية... لا تزال مشتتة لأكثر من عقدين بعد أحداث 11 أيلول

وسورية.. هل سيحصل الانسحاب فعلاً؟



25 كانون الثاني بعنوان «هل هذه بداية النهاية لانتشار القوات الأمريكية في سوريا والعراق؟» والتي تطرقت إلى مقالة «فورين بوليسي» المشار إليها أعلاه. ونوهت المقالة إلى أن «مسؤولاً أمريكياً كبيراً قال لشبكة (سي-إن-إن) إن البيت الأبيض «لا يفكر في سحب القوات من سورية». جاء ذلك بعد وقت قصير من كشف تقرير سابق للمؤيدون، أن البنّاعون لديه خطة لقوات سوريا الديمقراطية للدخول في شراكة مع نظام الأسد ضد تنظيم الدولة الإسلامية، مما يشير إلى أن الولايات المتحدة لديها خطط للانسحاب في نهاية المطاف». ونقلت المقالة عن محلل عسكري: «أن للولايات المتحدة مصلحة في الخروج في نهاية المطاف من سورية بطريقة مستدامة، لكنني أعتقد أننا سنحتاج إلى مزيد من الوقت قبل أن يؤول ذلك ثماره».

تضيف المقالة: أنه «في الوقت الحالي، تجد القوات الأمريكية في سورية نفسها في وضع محفوف بالمخاطر حيث جعلت إيران وحلفاؤها من الميليشيات التي لا تعد ولا تحصى من طردهم هدفها الأساسي منذ بدء الحرب في غزة. وفي حين أن هذه الميليشيات لا تستطيع مهاجمة إسرائيل بشكل مباشر، إلا أنها تستطيع استهداف القواعد الأمريكية في المنطقة، كما فعلت منذ 19 تشرين الأول» وأنه «من الممكن أن تؤثر الأحداث في العراق المجاور بشكل مباشر على مستقبل الانتشار في سورية». ونقلنا عن أحد الخبراء، تقول المقالة «إذا تمكن الإيرانيون من استفزاز القوات الأمريكية ودفعها إلى قتل المزيد من القادة العراقيين، فقد يضطر السوداني إلى تنفيذ تهديده بطرد القوات الأمريكية... القواعد الأمريكية في العراق أساسية لدعم الموقف الأمريكي في سورية... إذا غادرت القوات الأمريكية العراق، فلن تتأخر عن ذلك كثيراً في سورية». ويعتقد خبير آخر، أن «الانسحاب الأمريكي لن يحدث إلا عندما تقرر واشنطن

الأمريكية المتواجدة حول أربيل في إقليم كردستان العراق». وتضيف: أن «مجلس الأمن القومي لبايدن بدأ بمراجعة أولية لاستراتيجية الخروج المحتملة من سورية... على الرغم من عدم اتخاذ أي قرارات بعد، كما يصير المسؤولون».

في مقالة نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» في 25 كانون الثاني بعنوان «الولايات المتحدة تشير إلى أنها منفتحة على سحب بعض قواتها من العراق»، ورد: أن وزير الدفاع الأمريكي أشار إلى أن الباب مفتوح لتقليص التواجد العسكري الأمريكي في العراق، «فإنّنا: إن الاجتماعات المقرر أن تبدأ قريباً بين مسؤولين من البلدين ستتمكن من الانتقال إلى شراكة أمنية ثنائية دائمة تعتمد على سنوات من العمليات المشتركة ضد تنظيم داعش». وفق المقالة، تأتي هذه التصريحات خلال مرحلة حساسة، حيث «دعا العديد من المسؤولين العراقيين إلى طرد القوات الأمريكية بعد دورة من العنف استمرت لأشهر، وأجبتها الحرب بين إسرائيل وغزة، بين الميليشيات المدعومة من إيران والقوات الأمريكية». كما أشارت المقالة إلى أن «المواقع العسكرية الأمريكية في العراق وسورية تعرضت للهجوم 153 مرة على الأقل منذ تشرين الأول من قبل الجماعات المسلحة التي دربتها إيران وزودتها بالإمدادات... وأصيب نحو 70 أميركياً في هجمات الميليشيات منذ تشرين الأول، وأصيب جندي واحد بجروح خطيرة».

وحول عدم الوضوح فيما تخطه الولايات المتحدة، تقول المقالة: «ترك عدم الوضوح الباب مفتوحاً أمام إمكانية قيام الولايات المتحدة بسحب قواتها من بعض المواقع في العراق، وربما من سورية. وتعتمد القوات الأمريكية في سورية على الدعم اللوجستي من العناصر الأمريكيين في العراق». كما نشرت صحيفة «فوربس» مقالة في

ترك عدم الوضوح الباب مفتوحاً أمام إمكانية قيام الولايات المتحدة بسحب قواتها من بعض المواقع في العراق وربما من سورية

الرئيس». ومن الجدير بالذكر، أن هذا كله تزامن مع كلام حول مداوات بين واشنطن وبغداد حول خروج الأمريكي من العراق. وتمت تغطية هذا الموضوع من عدة جهات إعلامية، وكان موضوع الانسحاب من سورية نقطة أساسية ضمن الحديث حول الانسحاب من العراق.

في مقالة نشرها موقع «المونيتور» في 24 كانون الثاني بعنوان «الولايات المتحدة والعراق يبدآن محادثات بشأن الإنهاء المحتمل لوجود التحالف»، يقول الكاتب حول توقيت بدء المحادثات، وبحسب مسؤولين أمريكيين: إنه «تم تأجيلها [المحادثات] بسبب هجمات 7 أكتوبر في إسرائيل والحرب الناتجة عنها في قطاع غزة»، ولكن هناك دفعا من الحكومة العراقية لوضع جدول زمني للانسحاب. ووفق المقالة «قال مسؤول دفاعي أمريكي كبير... إن المحادثات على مستوى مجموعة العمل ستغطي كيفية تطور المهمة العسكرية للتحالف على أساس جدول زمني، بناء على تقييمات حول التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والقدرات العسكرية العراقية والمطالبات التشغيلية والبيئية لمنع عودة الجماعة الجهادية... ونفى المسؤولون الأمريكيون أن يكون لبدء الحوار أي علاقة بالمعاملة بالمثل مع الميليشيات المدعومة من إيران». وتضيف: أن «مسؤولي إدارة بايدن يقولون: إن قدرات واحتياجات الجيش العراقي المستقبلية أمر متروك للقادة في بغداد لتحديده».

وحول التواجد الأمريكي في سورية، تقول المقالة «إن وجودهم يجمع بين تحالف من القوات السورية التي يقودها الأكراد، والتي يُنسب إليها الفضل في حراسة أكثر من 50 ألف معتقل مرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في معسكرات وسجون مؤقتة، بموارد قليلة. ويعتمد وجود القوات الأمريكية بشكل كبير على الخدمات اللوجستية التي تقدمها القوات

فيها: «شكراً. لقد شجعتني في الواقع رؤية البيت الأبيض ووزارة الدفاع بخرجان بسرعة للإنكار- فهذا يظهر نوع الحساسية التي توجد عادة فقط عندما يكون الادعاء صحيحاً. لا أحد يعلن أنه «يفكر» في الانسحاب على أي حال، لذا فهم بالتأكيد لن يؤكدوا ذلك».

في مقالة أخرى نشرتها صحيفة «بوليتكو» في 25 كانون الثاني، بعنوان «لن تغادر الولايات المتحدة العراق أو سورية في أي وقت قريب»، ورد حول سورية، أن «ثلاثة من كبار المسؤولين في الإدارة أكدوا أن هناك مداوات حول الانسحاب، على الرغم من أنهم صاغوا هذه المداوات كجزء من مناقشات التخطيط الروتينية حول المكان الذي تكون فيه القوات أكثر فائدة، والمدة التي يجب أن تستمر فيها المهمة، ومتى يجب أن تغادر القوات الأمريكية البلد، إن حدث ذلك. وبيحث المسؤولون في زوايا متعددة من الحكومة في التهديد الذي قد يشكله تنظيم داعش إذا غادر الجنود الأمريكيون سورية، فضلاً عن احتمال إصابة المزيد من أفراد الخدمة من الضربات المتصاعدة التي تشنها الجماعات المرتبطة بإيران».

ثم تضيف المقالة: «من الغريب أن كل هذا الحديث عن إنهاء المهام في الشرق الأوسط يمكن أن يكون بمثابة نعمة سياسية لبايدن. تتلخص رسالة الرئيس السابق دونالد ترامب في السياسة الخارجية في أنه سوف يتجنب الحرب العالمية الثالثة، وينهي المهام المشؤومة في الخارج، وهي الحجة التي يتردد صداها بين الناخبين في كلا الحزبين. يمكن أن يتباهى بايدن بإخراج الولايات المتحدة من أفغانستان والعراق وسورية بحلول الوقت الذي يذهب فيه الناخبون إلى صناديق الاقتراع في تشرين الثاني. كل هذا يتوقف بطبيعة الحال، على ما يحدث مباشرة بعد مغادرة القوات. وقد يؤدي وضع آخر شبيه بما حدث في كابول إلى إضعاف موقف



منطقة من أكثر المناطق أهمية بالمعنى الجيوسياسي في العالم، لمنافسيه الروس والصينيين، وللقوى الإقليمية في المنطقة، وعلى رأسها السعودية وإيران وتركيا ومصر، والتي تميل للعب أدوار أكثر استقلالية عن مجمل القوى الدولية المتصارعة. ولذا ينبغي أن نتوقع أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق ومن سورية، في حال تم، فإنه سيكون جزءاً من مخطط الفوضى الشاملة في المنطقة بأسرها؛ وسيظهر أن تشارلز لستر صادق في «توقعاته» بأن داعش ستعود للنشاط بشكل واسع، وأن الفوضى سترتفع في مجمل المنطقة. وإذا كان هذا ما يخطط له الأمريكان ببراميتهم المعروفة، والتي تسعى لاستخراج انتصار من أي هزيمة، بما فيها الهزيمة السياسية المتوقعة في حال الانسحاب، فإن القوى الأخرى ليست عديمة الحيلة، بل هي في وضع أفضل بكثير مما كان عليه قبل 10-20 سنة حين اجتاحت الأمريكان المنطقة.

من اللافت في هذا السياق، ما ورد على لسان المبعوث الروسي إلى سورية مؤخراً حول انسحاب الأمريكان المحتمل من سورية، والذي قال: إن كثيراً من المشاكل يمكن حلها في سورية خلال 3 إلى 6 أشهر بعد انسحاب القوات الأمريكية... وبغض النظر عن مدى الدقة الزمنية لهذا التقدير، إلا أنه يعني ضمناً، أن هناك تقييماً لحجم الفوضى التي يسعى الأمريكان لإشغالها عبر انسحابهم، وهناك استعدادات تتخذها مختلف القوى للتعامل مع هذه الفوضى والعمل على تطويقها...

يضاف إلى ذلك كله، تأثير الملف الأكثر اشتعالاً في المنطقة: فلسطين. والسعي الأمريكي المحموم لإطالة الحرب إلى أقصى مدى ممكن، مع رفع التوترات في كل المنطقة، والدفع نحو تفجير مصر خاصة والسعودية ثانياً، وتجند الفوضى على نطاق واسع في كل من سورية والعراق، من شأنه إشغال إيران والروس وحتى الأتراك، وتوسيع هامش التخريب الأمريكي الصهيوني في مصر وحولها...

هذه، الأمر الذي يجد ترجمته العملية بالاستهداف المتصاعد للمنظومة الدبلوماسية التضخمية والناهية، لحساب علاقات تبادل متكافئ تقودها الدول الصاعدة، مع دول الجنوب العالمي الساعية للتحرر من الاستعمار الاقتصادي الغربي المستمر منذ أوساط الستينيات من القرن الماضي. وعليه، فإن الجهد الأساسي للولايات المتحدة، ينصرف هذه الأيام إلى عرقلة هذا التحول العالمي، الذي ستكون أول تداعياته هي انهيار مستوى المعيشة والاستهلاك المفرط داخل الولايات المتحدة، وارتفاع التناقضات الداخلية «التي بدأنا منذ عدة سنوات نرى ملامحها الأولى المتصاعدة يوماً»، بما يعنيه ذلك حكماً من تفتت للمركز السياسي لمنظومة الهيمنة الغربية، والذي سيكون نقطة الختام في الانتقال العالمي الجاري نحو منظومة دولية جديدة.

لا يعود من الصعب، ضمن هذا المنظور، فهم البلطجة الأمريكية اتجاه أوروبا خاصة، والتي يجري امتصاصها باتجاه الولايات المتحدة، بوصفها احتياطياً لها، و«مطمورة» تركزها واشنطن اليوم على أمل تأجيل انفجار الأزمة داخلها.

ولا يعود من الصعب، فهم رغبة الولايات المتحدة في إشغال أكبر قدر من الحروب حول العالم، وخاصة في جوار الدول الصاعدة، ليس فقط لأن «الحرب هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها الرأسمالية»، بل ولأن الرأسمالية الأمريكية قد تحولت بكاملها إلى رئة حديدية، لا يمكنها الاستمرار دون قدر واسع من الحروب الموزعة...

مع ذلك، فإن هذه الرئة الحديدية تعاني ما تعانيه من صدأ يظهره بوضوح ما يجري في البحر الأحمر وفي غزة وفي شمال سورية وفي العراق؛ فقدرته الأمريكية على تحمل الضربات في ظل الأزمة هي قدرة محدودة في نهاية المطاف، ولذا فإن احتمالات انسحابه ترتفع.

مع ذلك، فإنه لن يقدم على الانسحاب تاركاً

تلك السلطة العميقة، على الأقل هو أقرب من ترامب». ويمكن ضمناً أن يقف المرء في قراءة المسألة عند حدود البازار الانتخابي الأمريكي التقليدي على اعتبار أننا دخلنا سنة انتخابات رئاسية أمريكية جديدة، وأن رأياً عاماً شعبياً واسعاً في أمريكا يرفض استمرار العبث العسكري الأمريكي حول العالم.

لكن هذا التفسير يبقى ناقصاً وجزئياً ومحتماً للخطأ بنسبة كبيرة، لأنه ينطلق فقط من الواقع الأمريكي الداخلي، ومن لعبة الانتخابات الداخلية، التي أظهرت العقود الستة الماضية «مما بعد فيتنام» أن دورها في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة، هو دور ثانوي إلى حد بعيد. كما أن هذا التفسير يهمل التغيرات العالمية الكبرى الجارية، وخاصة المعارك الاقتصادية الجارية في منطقتنا واحتمالاتها المفتوحة.

دائماً ما كانت نقطة الانطلاق الأفضل في فهم وتوقع السياسة الأمريكية الخارجية، بعيدة كل البعد عن الرأي العام في أمريكا نفسها؛ نقطة الانطلاق الأفضل هي فهم مصالح النخبة الدبلوماسية الحاكمة في أمريكا، ومصالحها العالمية من جهة، وداخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من جهة ثانية، فإبقاء الشعب الأمريكي والولايات الأمريكية تحت السيطرة، شرط لازم «غير كاف» لاستمرار الهيمنة العالمية.

ضمن هذه الإحداثيات، يصبح العامل الأكثر بروزاً، هو أزمة الهيمنة العالمية التي يعيشها الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، والتي تتخاف من ليس فقط بحكم صعود منافسين أقوى اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، بل وبالأساس نتيجة انزياح مركز العملية الإنتاجية العالمية باتجاه الشرق والجنوب العالميين خلال الخمسين عاماً الماضية، تحت تأثير قانون انخفاض معدل الربح مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال.

بعد انزياح مركز العملية الإنتاجية، ما بات موضوعاً على طاولات البحث التاريخي، هو المكافئ السياسي والمالي لعملية الانزياح

القيام بذلك بشكل أحادي بدلاً من إجبار بغداد لها على المغادرة».

وبحسب مقالة أخرى نشرتها وكالة «إي بي سي» الإخبارية في 26 كانون الثاني، حول قرار المضي قدماً في النقاشات الأمريكية-العراقية حول الانسحاب الأمريكي من العراق، «قال العديد من مسؤولي وزارة الدفاع، الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم من أجل مناقشة تفاصيل حساسة: إن الهجوم الأخير على القوات الأمريكية في العراق لم يؤثر في القرار، وأن المفاوضات ربما كانت ستبدأ في وقت أقرب لو لم تبدأ الحرب بين إسرائيل وحماص». وأشارت المقالة إلى أنه «منذ الخريف الماضي، تم شن حوالي 60 هجوماً على القوات الأمريكية في العراق وأكثر من 90 هجوماً في سورية، حيث يلقي المسلحون المدعمون من إيران اللوم على الولايات المتحدة لدعمها لإسرائيل».

تضيف المقالة: أن «وزير الدفاع لويد أوستن قال: إن أي قرار بانتقال مهمة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة سيتوقف على ثلاثة عوامل- تهديد تنظيم الدولة الإسلامية، والمتطلبات التشغيلية والبيئية، وقدرات قوات الأمن العراقية».

ثالثاً: السياق والاستنتاجات

أول ما ينبغي تعلمه من التجربة السابقة، وخاصة مما كشفه جيمس جيفري المبعوث الأمريكي السابق وقت ترامب، من أن ترامب أمر بالانسحاب من سورية فعلاً لكن لم يتم تنفيذ قراره، هو أن الرئيس الأمريكي، ورغم أنه نظرياً القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، فهو لا يملك فعلياً القرار النهائي في بقاء أو انسحاب القوات الأمريكية من أي نقطة في العالم، بل القرار تملكه الدولة العميقة العابرة للرؤساء وموظفي الدرجة الأولى المتعاقبين على واجهة السلطة.

يمكن قول الشيء نفسه عن بايدن «مع اختلاف أن هناك تقييمات بأن بايدن، سياساته التي يتبعها، هو أكثر قرباً من تمثيل

ليس من الصعب فهم رغبة الولايات المتحدة في إشغال أكبر قدر من الحروب حول العالم، وخاصة في جوار الدول الصاعدة

السياسات المنهكة للعباد واقتصاد البلاد مستمرة!



قدم رئيس الحكومة تحت قبة مجلس الشعب بتاريخ 2024/1/21 كلمة مطولة، أشبه ببيان حكومي جديد، استعرض خلالها عناوين العمل الحكومي المفترضة كافة بإسهاب!

ويستجيب لهذه الكلمة على مستوى الشكل حسن الصياغة والبلاغة والبيان، وانتقائية عرض بعض الأرقام، وخاصة إظهار المبالغ المصروفة على الدعم خلال عام 2022، أو ما تبقى منه بعد إجراءات تخفيضه المستمرة لأبعد الحدود، لتجميل ما لا يمكن تجميله من نتائج العمل الحكومي!

أما من حيث تفاصيل مضمونها، فهي تكريس لسياسات الظلم والإفكار المتبعة، واستمرار لمسيرتها بعناوينها العريضة المتمثل بعضها- بحسب حديث رئيس الحكومة- ارتباطاً بمحدودية الموارد الحكومية، بالتالي: ترشيد الإنفاق العام- إعادة هيكلة برامج الدعم- دمج بعض الجهات العامة، أي الاستمرار بسياسات إفكار العباد وإنهاك اقتصاد البلاد نفسها، بنتائجها الكارثية الملموسة والمجربة لمصلحة القلة من كبار حيتان الثروة، نهياً واستغلالاً وفساداً ونفوذاً، على حساب الغالبية المقفلة والاقتصاد الوطني!

محدودية الموارد ذريعة فقط! على الرغم من اعتراف رئيس الحكومة بمحدودية الموارد، إلا أن ذلك لم يغير من تبني العناوين الكارثية المجربة أعلاه بنتائجها، والتي لم تؤد إلى زيادة الموارد بقدر مساهمتها بنكريس تغييب المتاح كمصادر تمويل حقيقية، وخاصة من حسابات كبار أصحاب الأرباح والناهبين والفاستين، المستفيدين من الإعفاءات الضريبية، بموجب بعض النصوص القانونية المحابية لمصلحتهم، أو من مسارب النهب الضريبي، بالإضافة لهوامش الأرباح الاستغلالية الإضافية الكبيرة التي يجنونها بذرائع العقوبات والحصار وغيرها، ناهيك عن هيمنتهم على السوق السوداء، ودورهم في المضاربة على الليرة في سوق القطع الموازي! فما زالت مصادر التمويل لتعزيز الموارد الحكومية وفقاً لسياسات الجباية وتخفيض

الإنفاق العام وتخفيض الدعم المتبعة، وغيرها من السياسات الظالمة، تغرف من جيوب أصحاب الأجور والمفقرين، وعلى حساب احتياجاتهم ومعاشهم وخدماتهم، ومن حسابات الدولة وعلى حساب مقدراتها، لتوضع في جيوب كبار أصحاب الأرباح من الناهبين والفاستين!

قلة الإنتاج وارتفاع تكاليفه سببه السياسات! على الرغم من اعتراف رئيس الحكومة بارتفاع تكاليف الإنتاج، وقلة الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي، إلا أن سياسات تقويض الإنتاج مستمرة وفقاً للعناوين الرئيسية للسياسات المتبعة والمستمرة!

فتكاليف الإنتاج المرتفعة أحد أسبابها الرئيسية هو ارتفاع أسعار حوامل الطاقة «كهرباء ومشتقات نفطية»، والتي يتم المضي نحو استكمال تحرير سعرها كتوجه رسمي، وفقاً لسياسات تخفيض الدعم المتبعة، ومع ذلك هناك عجز في تأمينها بما يكفي للاحتياجات الفعلية لقطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي، ما يدفع للجوء إلى السوق السوداء لتوفيرها بأسعارها المرتفعة، وكذلك الحال مع بقية مستلزمات الإنتاج، وخاصة المستورد منها، التي يتم توريدها من قبل بعض كبار المستوردين المتحكمين بسعرها ونوعها وكميتها، ليضاف إلى كل ما سبق الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تواجه قطاعات الإنتاج، والتي يعاد تكرارها كمتطلب من قبل الفعاليات الصناعية والزراعية بغاية تذليلها دون جدوى!

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن سياسات التسعير المجحفة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية «القمح- القطن- الشوندر»، أو التي ما زالت محتكرة من قبل الدولة مثل: «التبغ»، أدت إلى تراجع إنتاج هذه المحاصيل، وعزوف الفلاحين عن زراعتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المحاصيل تعتبر مدخلات لبعض الملفات، مع الشخصنة أحياناً، وفيما بين سطور هذه الانتقادات يجري فصل ميكانيكي مقصود بين جملة السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود، وبين نتائجها الكارثية الملموسة ككل متكامل، لتبدو هذه النتائج وكأنها حدث عرضي بسبب سوء إداري حكومي ورسمي يتم توجيه سهام الانتقادات إليه، وليس بسبب سوء جملة السياسات الليبرالية الرسمية نفسها!

مع الأخذ بعين الاعتبار، أننا لا ننفي دور سوء الإدارة في تعزيز مساوئ السياسات لزيادة سوءها، لكن تجدر الإشارة إلى أن سوء الإدارة الحكومية والرسمية نفسها كظاهرة ما هي إلا نتيجة حتمية لسوء السياسات، كحال كل الظواهر والافات

فهل من جديد حقيقي على مستوى التغيير المطلوب يمكن التعميل عليه وفقاً لهذا الشكل المستجد المتبع من الانتقادات المتكاثرة كظاهرة، أم أنها زوبعة في فنان، لا تلبث أن تخبو لبيبي الحال على ما هو عليه من سوء وترد على المستويات كافة؟!!

لن نقلل طبعاً من أهمية وضرورة الانتقادات لتسليط الضوء على مكامن الخلل في العمل الحكومي والرسمي بغاية معالجتها وتصويبها، إن أمكن ذلك طبعاً، لكن الجامع بين أشكال الانتقادات المستجدة، مع بعض الاستثناءات التي تثبت القاعدة ولا تنفيها بهذا الصدد، أنها تركز على الإدارة الحكومية في تناولها

أو كيف يمكن تحسين المستوى المعيشي بظل التراجع الاقتصادي العام، وخاصة تراجع الإنتاج وتقويضه؟! والأهم، كيف يمكن زيادة الإمكانيات بظل الاستمرار بتغييب مصادر التمويل الحقيقي؟!!

التعميل على استقطاب رؤوس الأموال وهم!

أما الحديث عن الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة «محلية أو عربية أو أجنبية» مع مشجعاته المتمثلة ببعض القوانين الخاصة، فهو مكرر على المستوى الرسمي، لكنه غير كاف كمقدمات لهذا الاستقطاب، فما يهم المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال هو استقرار الوضع السياسي العام في البلاد، الأمر غير المتوفر بعيداً عن الانخراط بالحل السياسي الشامل، وبالتالي فهو لغو وحشو وزرع للوهم ليس إلا!

وربما لا داعي للخوض في مزيد من التفاصيل، فخلاصة القول: إن كلمة رئيس الحكومة المطولة في مجلس الشعب تؤكد مجدداً أن الحكومة ماضية بسياساتها المنهكة للعباد واقتصاد البلاد بلا كلل أو ملل، وبكل شفافية وبلاغة خطابية أمام أعضائه!

إنتاج للكثير من الصناعات المحلية! وفوق كل ذلك، تستمر سياسات هيكلة مؤسسات وشركات القطاع العام، وخاصة المنتج منها، أو ما تبقى منها، وفقاً لنموذج الدمج المتبع، أو وفقاً للشكل المقونن تحت عناوين التشاركية، أو وفق النموذج القانوني الصادر مؤخراً تحت عنوان الشركات المساهمة العامة، تقويضاً واضعافاً، أو خصخصة مباشرة وغير مباشرة!

فكيف من الممكن زيادة الإنتاج «عام أو خاص- زراعي أو صناعي»، أو تخفيض تكاليفه، طالما بقيت السياسات المطبقة حياله على حالها من سوء؟!!

تحسين المستوى المعيشي كلام إعلامي! حديث رئيس الحكومة حول «السعي لتحسين مستوى معيشة المواطن» تم ربطه مباشرة بعبارة «وفق الإمكانيات المتوفرة»، كما درجت عليه العادة في الحديث الرسمي عن هذا الجانب الهام لحياة ومعيشة المواطنين! ولا ندري كيف من الممكن الحديث عن تحسين المستوى المعيشي في ظل استمرار سياسات تخفيض الدعم وتحرير الأسعار، وبظل محدودية الأجور؟!!

كيف من الممكن زيادة الإنتاج «عام أو خاص- زراعي أو صناعي» أو تخفيض تكاليفه طالما بقيت السياسات المطبقة حياله على حالها من سوء؟!!

سوء الإدارة الرسمية من سوء السياسات وليس العكس!



السلبية التي تفشت وتعمقت بسببها! ولعل ما يعيننا من جملة ما يطرح من انتقادات مستجدة هي خواتيمها المتوخاة منها!

فوفقاً لشكل ونموذج الطرح المشخص للانتقادات كسوء عرضي إداري فقط، فإن نتيجتها في أحسن الأحوال ستنحصر بتغيير بعض الوجوه الرسمية في بعض المواقع، أو ربما بتغيير الحكومة نفسها ككل، فيما تستمر جملة السياسات السيئة على حالها، مع نتائجها الكارثية على المستويات كافة!

فخلال العقود الماضية، وخلال سنوات الحرب والأزمة وحتى الآن، جرت تغييرات حكومية كثيرة، وكذلك حُرقت أوراق بعض الأسماء الوزنة والبارزة تحت عناوين الإصلاح ومكافحة الفساد، إلا أن ذلك لم يغير شيئاً بواقع الحال!

فالسياسات السيئة، جملة وتفصيلاً، مستمرة بنموذجها المتوحش دون تغيير، لتسير عليها الحكومات المتعاقبة مستكملة ما لم تنجزه سابقتها من مهام، اعتباراً من سياسات تخفيض الإنفاق العام، مروراً بسياسات تقليص الدعم، وصولاً لإنهائه،

فالتغيير الحقيقي والجدي المطلوب هو تغيير جملة السياسات الليبرالية السيئة بنموذجها ونتائجها التوحشية المتبعة رسمياً، وكل ما عدا ذلك هو ذر للرماد في العيون، وضمناً جوقة الانتقادات المستحدثة التي لا تغني ولا تسمن من جوع، لا بالنسبة للغالبية المقفلة ولا بالنسبة للمصلحة الوطنية، بل تصب بخانة زيادة غنى وتنسمن القلة نفسها، من كبار حيتان النهب والفساد والنفوذ في البلاد!

وليس انتهاءً بسياسات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة، وضمن كل ذلك، تكريس تهميش دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي وتغييبه تبعاً، وصولاً لابتلاعه كاملاً إن أمكن ذلك، وكل ذلك بغاية زيادة سيطرة وتحكم ونفوذ كبار أصحاب الأرباح على مقدرات البلاد والعباد، التي تُجبر جملة السياسات الليبرالية المتبعة رسمياً لمصلحتهم على طول الخط، بالصد من مصالح الغالبية المقفلة والمصلحة الوطنية!

خطوة جديدة نحو الخصخصة والتفريط المقونن بالجهات العامة!



أقر مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/1/24، مشروع القانون الناظم لإحداث الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة وأصبح قانوناً.

الشراكة وشكلها وطبيعتها، ومن المفروغ منه طبعاً أن القطاع الخاص لن يختار من هذه الجهات إلا ما يضمن له تحقيق الأرباح الكبيرة والسهولة والسريعة، ليصار إلى إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية المطلوب إرفاقها بالمذكرة التبريرية للعرض على الحكومة!

من الإحداث إلى التجزئة والحل!

لنأت إلى الأهم الكارثي وفق القانون بحسب ما ورد على الموقع الحكومي: يتم دمج الشركات المساهمة العمومية أو تجزئتها أو حلها أو تغيير جهة ارتباطها بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من هيئتها العامة، ويحدد القرار الصادر بهذا الشأن كيفية تنفيذ ذلك والنتائج المترتبة عليه وفي حال حل الشركة أو تجزئتها يجب أن ينص اقتراح الهيئة العامة على كيفية تصفية الشركة مالياً والجهات التي تؤول إليها أصول الشركة، وعلى كيفية تسوية وضع العاملين فيها.

أيضاً نلاحظ هنا الكثير من المرونة بشأن عمليات الدمج والتجزئة والحل وتغيير جهة الارتباط، فالأمر كذلك منوط بموافقة الحكومة على اقتراح الهيئة العامة للشركة المحدثة بموجب القانون!

فالتفريط بالجهات العامة لن يقف عند حدود الشراكة المقنونة التي تضمن الربح للقطاع الخاص فقط، بل قد يأخذ منحاه بكل سلاسة نحو استكمال هذا التفريط بإنهاء بعض هذه الجهات العامة بعد تحويلها إلى شركات مشتركة بموجب القانون، وليبقى أمر تسوية وضع العاملين فيها وكأنه هو المشكلة بهذا الصدد فقط لا غير!

على ذلك فإن القانون الجديد أعلاه يمكن اعتباره عتبة جديدة في مسار الخصخصة المباشرة، وعتبة أوسع في مسار التفريط بالجهات العامة، وبدور الدولة الذي يتم تقليصه وتشويهه تبعاً! وللحديث تنمة حكماً عند صدور القانون بشكله النهائي الرسمي!

مذكرة تبريرية من الوزارة المعنية التي ترتبط بها المؤسسة أو المنشأة العامة تحويل تلك المؤسسة أو الشركة أو المنشأة إلى شركة مساهمة عمومية، ولا يجوز للوزارات أو أي من جهاتها العامة أو وحدات الإدارة المحلية الدخول في أي شركات تجارية مع أي كان على شكل شركات أشخاص.

وعند التحويل إلى شركة مساهمة عمومية تنتقل إليها ملكية جميع أصول المؤسسة أو الشركة أو المنشأة العامة ومنها الأراضي والأبنية والآلات والمعدات والبضائع والموجودات وغيرها، وتدخل في تكوين رأس مال الشركة المساهمة العمومية المحدثة التي تحل محل المؤسسة أو الشركة أو المنشأة العامة التي جرى تحويلها في جميع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها.

ويعد جميع العاملين في المؤسسة أو الشركة أو المنشأة العامة التي تم تحويلها منقولين حكماً إلى الشركة المحدثة، ويخضعون لنظام العمل والعاملين الخاص بها، وتسجل الشركات المشمولة بأحكام هذا القانون في سجل الشركات وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

مروحة واسعة من الخيارات أمام القطاع الخاص!

ما ورد أعلاه يعني منح الكثير من المرونة بإحداث الشركات المشتركة بحسب القانون، فالأمر منوط بموافقة الحكومة على المبررات المساقاة بمذكرة تعرض عليها من قبل الوزارة المعنية، تتضمن معايير اختيار الشركاء من القطاع الخاص، وما إلى ذلك...

فالمروحة التي شملها القانون واسعة جداً «المؤسسات والشركات العامة أو المساهمة العمومية أو المشتركة ووحدات الإدارة المحلية» وما على الشركاء المحتملين من القطاع الخاص إلا اختيار ما يناسبهم مما هو متاح من جهات عامة للاتفاق معها على

الدولة أو الجهات العامة أو وحدات الإدارة المحلية أو الشركات المساهمة العمومية في رأس مالها، وتشكيل الهيئة العامة ومهامها وصلاحياتها ونصابها واليات اتخاذ القرارات فيها، وكذلك يحدد تشكيل مجلس الإدارة أو مجلس المديرين واختيار أعضائه ومهامهم وصلاحياتهم وإعداد خطط الشركة وموازناتها وقوائمها المالية وحساباتها الختامية.

والفقرة ه من المادة 7 من قانون الاستثمار رقم 81 لعام 2021 التي تمت الإشارة إليها أعلاه تنص على التالي: «الموافقة للجهات العامة على تأسيس شركات مشتركة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استثمارية وفق أحكام هذا القانون وإقرار مساهمات تلك الجهات في رؤوس أموال هذه الشركات».

ما يعني أن القانون الجديد هو حلقة مضافة على قانون التشاركية، يتيح للشركات المشتركة الكثير من أوجه المرونة بموجبه، بالإضافة إلى الامتيازات المنصوص عنها بموجب القوانين الأخرى طبعاً!

سماحيات قانونية كثيرة ومفتوحة!

ينص القانون بحسب ما ورد على الموقع الحكومي على ما يلي: يجوز للوزارات أو لأي من الجهات العامة توقيع عقد أو برنامج مع شركة مساهمة عمومية يحدد المشاريع والأعمال والخدمات التي يجب أن تنفذها الشركة خلال أمد زمني محدد.

كما يجوز لأي من الجهات العامة التعاقد مع شركة مساهمة عمومية قابضة مباشرة أو بوساطة شركة مساهمة عمومية مملوكة لها لإدارة مرافق عامة اقتصادية.

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء وبناء على

الملفت أن القانون الجديد لم ترافقه حملات الترويج والتسويق والبهرجة، الرسمية وغير الرسمية، المعتادة، كالتي سبق أن شهدناها عند مناقشة وإقرار قانون التشاركية، أو قانون الاستثمار بنسخة العديدة، أو غيره من القوانين الشبيهة التي تصب بمصلحة القطاع الخاص!

ومع ذلك فإن القانون الجديد ربما يكون الأسوأ من ضمن مسار التشريعات التي تعدها الحكومة تماشياً مع السياسات الليبرالية التفريطية المتبعة، فهو استكمال لقانون التشاركية، مع مرونة واسعة بما يخص الشركات المحدثة بموجبه «دمجاً وتجزئةً وارتباطاً وحلاً»!

استكمال لقانون التشاركية!

بحسب ما ورد على الموقع الحكومي فإن المشروع يتوزع على 25 مادة، وبموجبه تحدث شركة مشتركة وفق أحكام قانون الشركات، ومع مراعاة أحكام الفقرة «ه» من المادة الـ 7 من قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021، بعد موافقة مجلس الوزراء على مشاركة الدولة أو المؤسسات أو الشركات العامة أو المساهمة العمومية أو المشتركة الأخرى أو وحدات الإدارة المحلية فيها، بناء على مذكرة تبريرية تعرضها على المجلس إحدى الوزارات المعنية بمجال عمل الشركة توضح معايير وموجبات اختيار الشركاء من القطاع الخاص، ومرفقة بدراسة جدوى اقتصادية.

ويصدر النظام الأساسي للشركة المشتركة وفق ما ينص عليه قانون الشركات، ويحدد رأس مالها وطريقة تسديده ونسبة مساهمة

القانون الجديد ربما يكون الأسوأ ضمن مسار التشريعات التشاركية الليبرالية التفريطية المتبعة فهو استكمال لقانون التشاركية مع مرونة واسعة في الدمج والتجزئة والارتباط والحل!

محصول استراتيجي آخر في مهب الريح!



محصول التبغ من المحاصيل الاستراتيجية الهامة، ليس فقط للاقتصاد السوري بل للفلاح أيضاً، إذ تعتمد عليه أكثر من 90 ألف أسرة سورية، رغم دورة العمل المضنية والطويلة، التي تمتد عاماً كاملاً من التكاليف والجهد، قبل الوصول إلى بيع المحصول!

مقابل هذه المعاناة تظهر السياسات الحكومية الجائرة في تسعير التبغ، وهو الملموس مجدداً بشكل فاقع وفج بالقرار الصادر مؤخراً عن مجلس الوزراء، والذي نشر على الصفحة الرسمية للحكومة يوم الأربعاء 24 كانون الثاني، المتضمن أسعار محصول التبغ لموسم عام 2024-2025!

مقابل هذه المعاناة تظهر السياسات الحكومية الجائرة في تسعير التبغ، وهو الملموس مجدداً بشكل فاقع وفج بالقرار الصادر مؤخراً عن مجلس الوزراء، والذي نشر على الصفحة الرسمية للحكومة يوم الأربعاء 24 كانون الثاني، المتضمن أسعار محصول التبغ لموسم عام 2024-2025!

نص الموافقة الحكومية على تسعير محصول التبغ!

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة الأسعار المقترحة من وزارة الصناعة- المؤسسة العامة للتبغ لشراء

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة الأسعار المقترحة من وزارة الصناعة- المؤسسة العامة للتبغ لشراء

مقارنة بين أسعار الموسم الماضي والموسم القادم

الجدول التالي يبين مقارنة بين الأسعار الرسمية لموسم 2023 مع الأسعار المقررة لموسم 2024 القادم

الصف	سعر موسم 2023 ل.س.	سعر موسم 2024 ل.س.	نسبة الزيادة %
تبنك	8500	24000	182
برلي	8300	23000	177
فرجينيا	9300	24000	158
بصما	11500	32000	178
بريليت	10500	27000	167
شك البنت	10500	27000	157
كاتريني	10500	28000	167

حيث تجاوزت أسعار التبغ في الأسواق المحلية الـ 100 ألف ليرة/كغ للنوع المتوسط، بينما تجاوزت بعض أصنافه سعر 300 ألف ليرة/كغ، مما يدفعنا للتساؤل: هل حسبت المؤسسة ووزارة الصناعة واللجنة الاقتصادية تكاليف الشتول والأسمدة

رغم أن نسبة الزيادة في تسعيرة هذا الموسم مقارنة بتسعيرة الموسم الماضي تراوحت بين 157-182%، إلا أنها غير منطقية ولا تمت لواقع التكاليف المرتفعة بصله، وهي أقل من السعر الحقيقي في السوق بنحو 10 أضعاف بحسب بعض المزارعين!

على السعر!

المضي نحو استكمال إعدام المحصول!

أمام هذا النمط الجائر من التسعير الرسمي للمحصول موسماً بعد آخر فإن الفلاحين وللتخفيف من خسارتهم سيضطرون لتهديب جزء من محصولهم لتجار وحيتان السوق السوداء المستغلين ليجنوا من خلاله الأرباح الكبيرة لمصلحتهم، أو إلى ترك هجرة هذا النوع من الزراعات واستبدالها بزراعات أخرى أكثر جدوى بالنسبة إليهم، وهو ما يجري تبعاً، وهذا وذاك يعني مع استمرار السياسات الحكومية بهذا النمط الجائر من التسعير أننا سنشهد خلال السنوات القليلة القادمة إعدام محصول استراتيجي آخر، بعد الإجهاد على محصول الشوندر وتقويض محصول القطن، وما يجري على مستوى تراجع محصول القمح، وللأسباب نفسها الناجمة عن جملة السياسات الحكومية، وخاصة تخفيض الدعم وإنهاءه، والتسعير المجحف، وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج!

والأدوية والخيوط والنايلون؟ وهل راعت تكاليف الحراثة والزراعة وأجور النقل وضمان الأرض، وحتى أجور الحراسة؟ وهل الحكومة على دراية بانعكاسات هذا القرار على العملية الزراعية والإنتاجية لهذا المحصول الهام؟ أم أن القرارات الحكومية تتقصد دفع الفلاح للعزوف عن زراعة مثل هذه المحاصيل الاستراتيجية، والتوجه لزراعة المحاصيل الكثيفة ذات الكلفة الأقل والريع الأكبر؟! فأغلى أنواع التبغ «البصما»، بحسب الموافقة الحكومية أعلاه، يعادل سعر الكيلو غرام منه سعر سنديشة شاورما، أو ليتر زيت نباتي، وهذا يمثل قمة الظلم والإجحاف بالنسبة للمزارعين! فالأسعار التي تقرها الحكومة لمحصول التبغ، ورغم الزيادات المتتالية عليها بين موسم وآخر، تعتبر مجحفة وغير مجزية للفلاحين، وهي لا تغطي حتى جزءاً قليلاً من تكاليف الإنتاج المرتفعة، والتي تزيد بنسب كبيرة من موسم لآخر تفوق نسب الزيادة الحكومية

خبر عام وتعليق هام.. لن يرفع الدعم عن القطاع الصحي وهو حق مكفول بالدستور!!



تعليق: يعني من فهم من هالحكي بكل وضوح أن رفع سعر جواز السفر مشان تفتيش المواطنين من التسجيل ع المنصة.. مو بسبب التكاليف المرتفعة.. بعدين شو فائدة المنصة إذا ما كانت عم تنظم الدور.. وكيف زيادة سعر الجواز بدو يساهم بتنظيم هالدور.. حدا يترجم هالحكي مشان نفهم يا جماعة!!

يقول الخبر: وزير التعليم بوجه ضرورة التقيد بعدم جواز حصول الطالب على شهادتين جامعتين في الوقت نفسه من المؤسسات التعليمية الحكومية السورية! تعليق: لك إذا الطالب قادر ومتمكن فليس لأ.. أصل التعليمات بتوضح أنو الطالب الو حق بمقعد جامعي واحد.. وسلماً للمفاضلات عم تصفي وتغربل المتقدمين للالتحاق بالجامعات.. ويمكن ما في غيرنا من الدول ممكن يوجه بهيك توجيهات.. بس الأكيد أنو هاد اسمو تشجيع ع التعلم! يقول الخبر: بحضور وزير السياحة محمد رامي مرتيني وعدد من المؤسسات الحكومية السياحية انطلق الملتقى الأول في سورية للسياحة الشتوية والجبليّة في منتجع نسمة جبل! تعليق: ولوووو.. صار عنا سياحة شتوية وجبليّة كمان.. وفوقها انطلق المؤتمر الأول باسمها.. يعني عايشين بنعيم ما

يقول الخبر: مدير مشفى المواساة: لن يرفع الدعم عن القطاع الصحي وهو حق مكفول بالدستور، وهناك إصرار على استمرار تقديم الخدمات الصحية بالمجان في المشافي الحكومية.

الكهرباء والشؤون الاجتماعية لاستثمار فائض أموال التأمينات الاجتماعية في الطاقات المتجددة لتحقيق عائد يضمن عدم إفلاس المؤسسة، عوضاً عن أن تكون هذه الأموال مجمدة. تعليق: الله يجبر أصحاب الحقوق بمؤسسة التأمينات، وخاصة المتقاعدين من هيكل مشاريع استثمارية.. لأن مع انتشار عوامل النهب والفساد يبصير الخوف من الإفلاس أكبر من الخوف ع الأموال المجمدة...!! يقول الخبر: معاون مدير إدارة الهجرة والجوازات: رفع سعر الجواز كان لتخفيف الضغط وتنظيم الدور، وعدم التزام بعض المواطنين بالموعد، وعدم استلامهم لجوازات سفرهم أثر على المنصة!

تعليق: من ناحية الحقوق المكفولة بالدستور فهي كثيرة.. ورغم هيك صارت بخبر كان ع أيدين الحكومة وسياساتها.. فما وقفت ع حق الصحة اللي انهضم وتقلص لدرجة أنو الفتوة ع المشافي العامة فعلاً لسا مجانية.. أما الخدمات فأبداً مو هيك.. التحاليل إذا نوجدت فمو كاملة والأدوية شرحو.. والتجهيزات ناقصة.. والأكثر من هيك النقص بالكادر الطبي.. وما عاد نعرف شو يعني مجانية وحقوق دستورية بعد كل هاد؟! يقول الخبر: كشف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد عن وجود دراسة جدوى اقتصادية بين وزارتي

بعدو نعيم وما لنا عرفانين.. فعلاً التعويل ع السياحة ممكن يخلصنا من مشاكلنا وأزماتنا الاقتصادية الكبيرة بالبلد.. بس بيبقى أنو نستورد سياح طبعاً.. لأن هيك سياحة مو لنا أكيد!! يقول الخبر: سامر سليمان مدير الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري السوري للمنصة الاقتصادية: أهم شروط تقديم الخدمة هو الاستمرار.. وخدمات الدفع الإلكتروني والصرف غير مستمرة وخاضعة لخدمات الإنترنت والكهرباء السيئة! تعليق: هاد اول اعتراف رسمي عن تأثير سوء الكهرباء والإنترنت على خدمات الدفع الإلكتروني.. ومن مصدر اختصاصي وبموقع ملامس للمشكلة.. طيب إذا هيك عم يحكو الاختصاصيين.. على شو العجلة بالانزاع بالدفع الإلكتروني..؟!

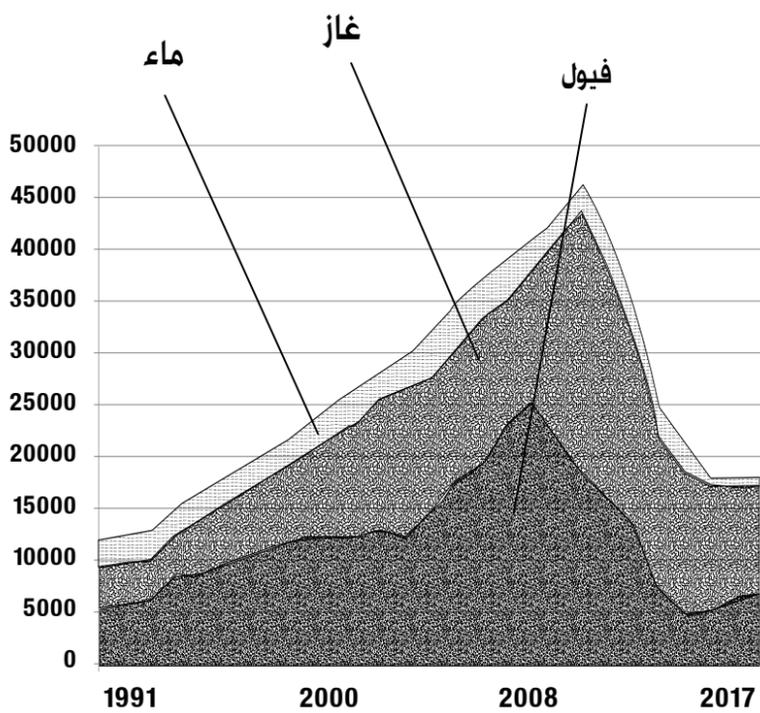
سؤال «بسيط» في بداية 2024:



يستمر التردّي السريع في قطاع الطاقة السوري، دون أي علامات تدلّ على أن في جعبة المسؤولين حلولاً فورية. وكما هو الحال دائماً، مع كل موسم شتاء، يعاني السوريون من زيادة جديدة في ساعات انقطاع الكهرباء، التي وصلت في العديد من المناطق إلى ساعتين وصل يومياً فقط «وأحياناً أقل». وهذا ما يجعل السؤال ملحاً: لماذا تعاني سورية من هذه الفترات الطويلة في «التقنين»؟ وهل هناك أي تفسير معقول يقدمه القائمون على القرار؟

مصادر توليد الطاقة الكهربائية في سورية

(ميغا واط ساعي)



هل يجب ان تظل سورية مرتبطة بواجتها للغاز؟ خاصة وان تزايد الاعتماد على الغاز في توليد الكهرباء هو تطور حديث في سورية

هنا تتجلى مشكلة رئيسية، وهي اعتماد الإنتاج السوري للطاقة بشكل كبير على الغاز الطبيعي. ومع تراجع كميات الغاز المستخرجة في سورية «إذ يُقدّر أن الإنتاج الحالي للغاز الطبيعي في البلاد لا يتجاوز 40% مما كان عليه قبل بدء الأزمة»، تجد سورية نفسها عاجزة عن تعويض النقص من خلال الإنتاج المحلي. ونتيجة لذلك، تضطر البلاد - نظرياً - للاستيراد من الخارج، في ظروف تتسم بالصعوبة في نقل الغاز

مجموعتان واحدة باستطاعة 125 ميغا والأخرى باستطاعة 75 ميغا واط، في حين تنتج محطة توليد بانياس نحو 70 ميغا واط بحال توافر الفويل». لكن الوزارة تشدد دائماً على أن الغاز هو العنصر الرئيسي الذي تعتمد عليه أغلبية محطات توليد الكهرباء، وتؤكد أن الكمية التي تصل إلى وزارة الكهرباء من الغاز تلعب دوراً حاسماً في تحديد مقدار الطاقة المولدة وهي السبب الرئيسي في ضعف التوليد حالياً.

■ احمد الرز

الهجرة الكبيرة والتجريف الذي أثر على ملايين الأشخاص، بالإضافة إلى اللجوء خارج البلاد، والتدهور الكبير في قطاعي الصناعة والزراعة، ووجود مناطق ومحافظات سورية كثيرة لا تتم تغذيتها كهربائياً من المركز؟ هل يظل رقم 6 غيغا واط معقولاً ومنطقياً؟ وهنا نصل للسؤال الأهم، إذا كانت هناك إمكانية لدى محطات الطاقة - وفقاً لتصريحات الوزارة - لتوليد ما بين 5 آلاف و5500 ميغا واط ساعي، فما الذي يمنع تأمين حوامل الطاقة اللازمة لتشغيل المحطات بطاقتها الكاملة؟

هل هي

أزمة حوامل الطاقة حقاً؟

عندما يثار الجدل حول سبب عدم استغلال محطات توليد الطاقة في سورية لأقصى طاقتها، تأتي الإجابات الرسمية لتشير إلى نقص في مواد الطاقة الأساسية اللازمة للتشغيل. ويتم التشديد بشكل ملحوظ على العجز في توريدات الغاز الطبيعي.

وبحسب تصريحات الوزارة في نهاية عام 2023، تصل واردات الفويل في معدلها الوسطي لنحو 5 آلاف طن يومياً، وهو ما يلبي حاجة معظم مجموعات التوليد العاملة على مادة الفويل والتي تصل لحدود ألف ميغا «تتوزع مجموعات التوليد بين أربع محطات توليد هي: الزارة، التي تشمل ثلاث مجموعات توليد تعمل على الفويل باستطاعة نحو 500 ميغا، ومحطة حلب «مجموعة واحدة» باستطاعة 200 ميغا واط، ومحطة توليد تشرين وفيها

انخفض إنتاج سورية من الكهرباء من نحو 7200 ميغا واط في عام 2010 إلى نحو 2500 ميغا واط في عام 2022، ثم واصل الإنتاج انخفاضه هذا العام، وفقاً لتصريحات وزير الكهرباء السوري، غسان الزامل، الذي أكد في بداية العام 2024 أن إنتاج سورية من الكهرباء يتراوح بين «2000 و2200 ميغا واط ساعي» بينما تصل الحاجة إلى 6 آلاف ميغا واط.

قد يظن الكثيرون أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع الكهرباء بسبب الصراع الدائر في البلاد هي السبب وراء المشكلة. ولكن، بحسب البيانات الرسمية، هذا الافتراض غير دقيق إطلاقاً. ولا سيما أن الوزير ذاته أعلن في مقابلة مع إحدى الإذاعات المحلية أن «هناك إمكانية لدى محطات الطاقة لتوليد ما بين 5 آلاف و5500 ميغا واط ساعي، وهي كافية لتحسين الواقع الكهربائي بشكل كبير، لكن المشكلة في توفير حوامل الطاقة».

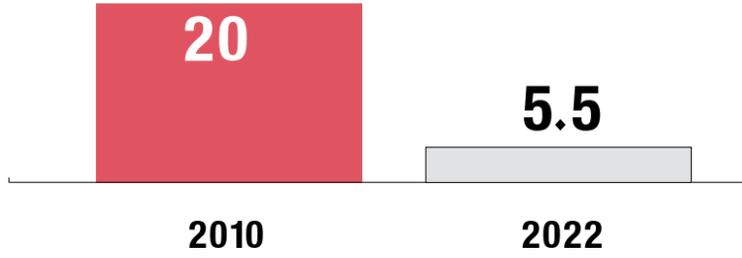
ما هي كمية الكهرباء التي يحتاجها السوريون فعلياً؟

يحتاج الرقم الذي ذكره الوزير حول تقدير حاجة البلاد حالياً للكهرباء «وهو 6 آلاف ميغا واط» إلى وقفة ونقاش: حسب الأرقام الواردة في النشرة الإحصائية لعام 2011 من الاتحاد العربي للكهرباء، كانت سورية بحاجة إلى نحو 8,6 غيغا واط من الكهرباء. والتساؤل هنا: بعد تآثر البلاد بموجات

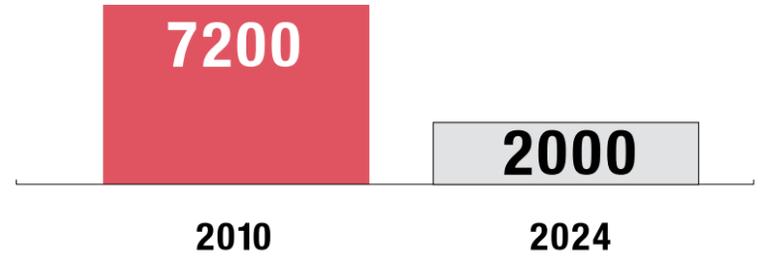
لماذا لا توجد كهرباء في سورية؟



كميات الغاز الواردة لمحطات التوليد «مليون متر مكعب»



تراجع توليد الكهرباء من المحطات السورية «ميغا واط ساعي»



الفساد لا يبريد الدعم.. ولهذا يمنع الكهرباء عن السوريين

إذا كانت محاولات توفير تكاليف الدعم هي الدافع وراء عدم مبادرة أصحاب القرار لتوفير حوامل الطاقة اللازمة لتشغيل المحطات، فهذا يعكس إلى أي مدى وصلت اللامبالاة وقصر نظر لدى القائمين على القرار في البلاد.

هل يحتاج هؤلاء إلى من يذكرهم بأن الإنفاق على دعم الكهرباء وتشغيل المحطات، وبالتالي تحريك دورة الإنتاج في مجالات الصناعة والزراعة وغيرها، ستعزز الاقتصاد الوطني، ما سيولد في النهاية إيرادات تتجاوز هذا الإنفاق بمراحل؟ ثم هل يمكن أن نقارن أي حساب لتكاليف إعادة تأهيل قطاع الكهرباء من البداية إلى النهاية مع الخسائر الكبيرة المترتبة على توقف عجلة الإنتاج وإضعاف الاقتصاد الوطني؟ لم يحسب أحد بعد حتى الآن الفاتورة التي دفعناها كشعب سوري نتيجة توقف عجلة الإنتاج على امتداد السنوات الماضية نتيجة هذا المستوى من اللامبالاة إزاء مسألة الكهرباء.

يعي الشعب السوري جيداً أن تنشيط دورة الإنتاج الحقيقية لا يخدم مصالح القوى المتنفذة التي تستفيد من تحويل اقتصاد البلاد إلى نموذج يعتمد على التعيش من عمليات الاستيراد والتحويلات المالية، بالإضافة إلى أنشطة أمراء الحرب في قطاعات الاقتصاد الأسود مثل التهريب، والمخدرات، والاستيلاء والسرقات... إلخ.

الوحيدة القادرة على تحقيق هذه المهمة؟ أم أن التقاعس والتبويرات وحرمان ملايين السوريين من الكهرباء هي عوامل ترتبط بمحاولة توفير تكلفة دعم الكهرباء؟

يجيب وزير الكهرباء في تصريحه لإذاعة محلية بداية العام الحالي بمنتهى الوضوح، عندما سأله المذيع عن سبب عدم زيادة الكميات الواردة من حوامل الطاقة، فيقول: «نلاحظ أن ثلثي دعم الدولة يذهب لدعم قطاع الكهرباء، وهذا على مستوى توليد 2000 إلى 2200 ميغا واط فقط، وعندما أقول أن هناك 2000 ميغا جديدة يجب أن توضع في المنظومة الكهربائية حتى يتحسن الواقع الكهربائي، فهذا سيعني أن هناك زيادة في عجز الموازنة وزيادة في مصادر التمويل اللازمة لهذا العقد»، ثم يعود ليؤكد أن «وسطي كلفة الإنتاج حالياً بحدود 1600 إلى 1700 ليرة سورية للكيلو واط، ووسطي سعر المبيع [تبعاً لاختلاف الشرائح] حالياً هو 76 ليرة سورية».

أي أن الدولة تعمل وفق المنطق التالي فعلياً: إذا قمت بتأمين كميات إضافية من حوامل الطاقة لتشغيل المحطات بطاقتها القصوى، فإني سأضطر إلى إنفاق المزيد من الأموال على دعم الكهرباء نتيجة زيادة كميات الكهرباء التي سيستهلكها السوريون. وهذا سيعني - بالضرورة - التسبب في زيادة عجز الموازنة!

لم يحسب أحد بعد حتى الآن الفاتورة التي دفعناها كشعب سوري نتيجة توقف عجلة الإنتاج بسبب مشكلة الكهرباء

زيادة الاعتماد على الفيول، كما كان الحال قبل انفجار الأزمة في البلاد عام 2011، لتوليد الطاقة الكهربائية، فلماذا لا يتم تأمين الإجراءات اللازمة والكمية الكافية من الفيول لتشغيل المحطات؟

الوزارة تفسح.. وبكل وضوح: «الدعم» هو المشكلة

الحديث عن الأعطال والاستطاعات ومشاكل المحطات وصعوبات التوريد، وغيرها من المشكلات هو حديث يستخدم بكثرة بسبب ودون سبب، كذرائع لتبرير عدم اتخاذ خطوات لوقف التدهور في مجال الطاقة بالبلاد.

هل بذل المسؤولون في البلاد جهوداً حقيقية لإبرام عقود طويلة الأجل لتوريد الفيول من الدول الصديقة التي لا تطبق العقوبات الغربية المفروضة على سورية؟ هل حاولوا فعلياً ترتيب اتفاقيات مع هذه الدول تضمن استمرارية تدفق الطاقة اللازمة لتشغيل المحطات دون جعل هذه الدول مجرد مصادر استغلال جديدة لملاء جيوب الفساد في سورية؟ هل انخرط أصحاب القرار الفعلي في البلاد جدياً بجهود الحل السياسي الممهد لاستعادة العلاقات مع دول الجوار «تركياً مثلاً»، ولا سيما أنه بنظرة سريعة إلى دول الجوار وإمكانية الاعتماد عليها لكسر الحصار المفروض على البلاد، يمكن الاستنتاج أن الحدود السورية - التركية تكاد تكون

الطبيعي مقارنة بسهولة نقل الفيول.

السؤال ببساطة: لماذا نبقى تحت رحمة الغاز؟

هل يجب أن تظل سورية مرتبطة بشكل دائم بحاجتها للغاز الطبيعي؟ خاصة وأن تزايد الاعتماد على الغاز في توليد الكهرباء هو تطور حديث نسبياً في سورية. فقبل انفجار الأزمة، في عام 2008 على سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن توليد الكهرباء باستخدام الفيول كان يشكل نحو 62% «انظر الشكل»، بينما كان الإنتاج الكهربائي المعتمد على الغاز الطبيعي لا يزيد عن 32,5%. وكانت النسبة المتبقية والتي لا تتعدى 5,5% تعتمد على الطاقة الهيدروليكية «المائية».

من خلال الرجوع إلى التقرير الإحصائي الصادر عن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء لعام 2020، يتضح أن أغلب العنفات في محطات التوليد هي عنفات بخارية ومركبة، والتي يمكن - نظرياً - تشغيلها باستخدام الفيول، حتى لو كان ذلك يتطلب بعض الصيانة والتعديلات على العنفات. أما العنفات الغازية المعتمدة على الغاز الطبيعي «مثل السويدية، والتيم، وتشرين الغازية، وتوسع بانياس»، وفقاً للتقرير ذاته، تمثل فقط 407 ميغاواط من إجمالي الطاقة الاسمية البالغة 4382 ميغاواط، أي حوالي 9,2%. هذا يطرح سؤالاً هاماً: إذا كان من الممكن

النمو الصيني يجرع الاقتصاديين الغربيين



سبب وجيهه لافتراض بأن إنتاجية العمل في الصين سوف ترتفع بالقدر الكافي للتعويض عن أي انخفاض في عدد العمال.

ثانياً، يتلخص الإجماع الغربي في أن الصين غارقة في ديون ضخمة، وخاصة في الحكومات المحلية وشركات التطوير العقاري، وأن هذا من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى حالات الإفلاس وانهايار الديون، أو في أفضل الأحوال، إرغام الحكومة المركزية على الضغط على مدخرات الأسر الصينية لدفع ثمن هذه الخسائر، وبالتالي تدمير النمو. يتوقع هؤلاء الاقتصاديون انهيار الديون كل عام، ولكن لم يحدث أي انهيار منهجي في القطاع المصرفي أو في القطاع غير المالي. بدلاً من ذلك، قام القطاع المملوك للدولة بزيادة الاستثمار وقامت الحكومة بتوسيع البنية التحتية للتعويض عن أي تراجع في سوق العقارات المثقلة بالديون.

الحقيقة أن القطاع الرأسمالي في الصين «الذي يتمركز أغلبه في قطاعات غير منتجة» هو الذي يعاني من المتاعب، في حين يتولى قطاع الدولة الضخم في الصين زمام المبادرة في التعافي الاقتصادي. الحقيقة هي أن الصين تواصل قيادة القطاعات الإنتاجية في العالم، مثل التصنيع. الصين الآن هي القوة الصناعية العظمى الوحيدة في العالم. يتجاوز إنتاج المصنعين التسعة الأكبر التاليين لها مجتمعين. استغرق الأمر من الولايات المتحدة ما يقرب من قرن من الزمن لتتصد إلى القمة، بينما استغرقت الصين حوالي 15 أو 20 عاماً. في عام 1995 كانت الصين تمتلك 3% فقط من صادرات التصنيع العالمية، وبحلول عام 2020 ارتفعت حصتها إلى 20%.

الإجمالي - ومع انخفاض عدد السكان، يرتفع ناتجه المحلي الإجمالي لكل شخص بشكل أكبر. ولتحقيق هدف الصين المتمثل في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2020 و2035، كان عليها أن تحقق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 4,7%. وحتى الآن منذ عام 2020، حققت الصين معدل نمو سنوي متوسطه 5,5% مع زيادة سنوية في متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5,6%.

كي تكون الصين على الطريق الصحيح لتحقيق هدفها لعام 2035، كان لا بد أن يصل إجمالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الصين اعتباراً من عام 2020 إلى 15,5%، وقد حققت في الواقع 17,7%. في المقابل، يتوقع مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي، الذي يعد التوقعات الاقتصادية الرسمية لصانعي السياسات في الحكومة الأمريكية، أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1,8% سنوياً حتى عام 2033 و1,4% سنوياً منذ ذلك الحين فصاعداً. حتى لو تم تحقيق معدل نمو سنوي أعلى، فإن الاقتصاد الأمريكي سينمو بنسبة 39% فقط بين عامي 2020 و2035، بينما سينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 100%. وهذا يعني أن نمو الصين سيكون أسرع مرتين ونصف من نمو الولايات المتحدة.

لكن الاقتصاديين الغربيين يعتقدون أن هذا الهدف لن يتحقق. أولاً، يزعمون أن عدد السكان العاملين في الصين يتراجع بسرعة، وبالتالي لن يكون هناك ما يكفي من العمالة الرخيصة لتعزيز الإنتاج. لكن زيادة الإنتاج لا تعتمد فقط على ارتفاع قوة العمل، بل تعتمد بشكل أكبر على زيادة إنتاجية تلك القوة العاملة. هناك

نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2,5% في عام 2023 مقارنة بعام 2022، وفقاً للتقدير الأولي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الرابع، والذي صدر الأسبوع الماضي. فقبل هذا الأمر بالابتهاج من جانب التيار الرئيسي للاقتصاديين الغربيين - فقد ثبت أن «المنتجين بالركود» كانوا على خطأ فادح. في وقت سابق من الأسبوع، أعلن أن الاقتصاد الصيني نما بنسبة 5,2% في عام 2023. لكن على النقيض من الولايات المتحدة، أدان خبراء الاقتصاد الغربيون هذا النمو باعتباره فشلاً ذريعاً أظهر أن الصين في طريقها إلى الوقوع في ورطة كبيرة. إذاً الصين تنمو بضعف معدل نمو الولايات المتحدة، واقتصادها أفضل أداء من مجموعة السبع، لكن الصين هي التي «تفشل» في حين أن الولايات المتحدة «تزدهر»!

في البرازيل حالياً 2% على أساس سنوي، والمكسيك 3,3% وإندونيسيا 4,9%، وتايوان 2,3%، وكوريا 1,4%. فقط الهند بنسبة 7,6% واقتصاد الحرب في روسيا بنسبة 5,5% هما الأعلى.

هناك محاولة مستمرة لتشويه الإحصاءات الرسمية التي تقدمها السلطات الصينية، وخاصة أرقام النمو. الحجة الحالية هي أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي الصيني مزيفة، وإذا نظرنا إلى طرق أخرى لقياس النشاط الاقتصادي مثل توليد الكهرباء أو الصلب أو حركة المرور على الطرق والموانئ، فإننا سنحصل على رقم نمو أقل بكثير. لكن حتى لو قمنا بتخفيض معدل النمو بمقدار الثلث على سبيل المثال، فإن ذلك سيظل يعني معدلًا يعادل ضعف معدل النمو في معظم الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وأعلى من معظم الاقتصادات الرأسمالية الأخرى. ونحن نتحدث عن عملاق اقتصادي، وليس عن جزيرة صغيرة مثل هونج كونج أو تايوان. كما يمكن العثور على مقياس أفضل للنمو في بيانات الإنتاج الصناعي: يبلغ المعدل في الصين 6,8%.

اقتصاد الصين يخلق منفرداً

في الواقع، يعتقد صندوق النقد الدولي أن الصين ستتمتع بنسبة 4,6% هذا العام، في حين ستكون الاقتصادات الرأسمالية في مجموعة السبع محظوظة إذا تمكنت من تحقيق معدل نمو يبلغ 1,5% مع احتمال دخول العديد منها في حالة من الركود التام. وإذا كانت توقعات صندوق النقد الدولي حتى عام 2027 دقيقة، فإن فجوة النمو سوف تتسع.

إذا استمر الاقتصاد الصيني في النمو بنسبة 4% إلى 5% سنوياً على مدى الأعوام العشرة المقبلة، فسوف يتضاعف ناتجه المحلي

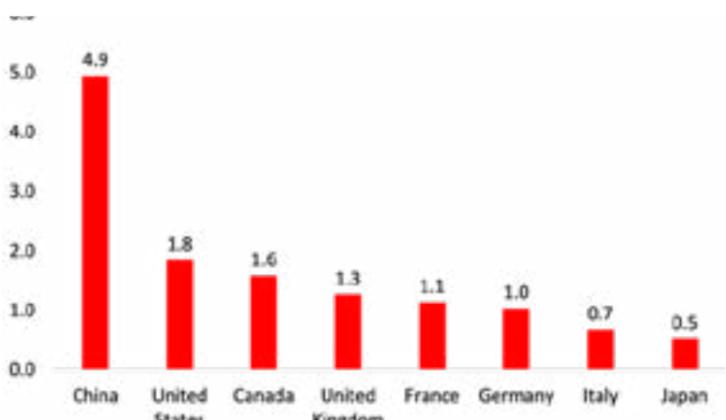
■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

يواصل الاقتصاديون الغربيون الزعم بأن الاقتصاد الصيني يتجه نحو الهاوية. إن النقد الغربي ليس صحيحاً من الناحية الواقعية، والهدف من هذا النقد يتلخص في تدمير الدور المهيمن الذي يلعبه قطاع الدولة في الصين وقدرته على دعم الاستثمار والإنتاج. يهدف هذا النقد إلى صرف الانتباه عن حقيقة أن الاقتصادات الرأسمالية الغربية «باستثناء الولايات المتحدة على ما يبدو» تتخبط في الركود وشبه الركود.

لنأخذ هذا كمثال على النظرة الغربية للصين: «لقد استنفد النموذج الاقتصادي الصيني طاقته بالفعل، وإن عملية إعادة الهيكلة المؤلمة مطلوبة». في الواقع، إذا نظرنا إلى معدل نمو الولايات المتحدة في الفترة من 2020 إلى 2023 وقارناه بمتوسط معدل النمو بين الفترة من 2010 إلى 2019، فسنجد أنه حتى أداء الاقتصاد الأمريكي ضعيف. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في الولايات المتحدة حتى 2,25%، وفي عشرينيات القرن الحالي حتى الآن، بلغ المتوسط 1,9% سنوياً.

وإذا قارنا معدل نمو الصين الذي بلغ 5,2% مع بقية الاقتصادات الكبرى، فسنجد أن الفجوة أكبر حتى من نظيرتها في الولايات المتحدة. نمت اليابان بنسبة 1,5% في 2023، وانخفضت فرنسا 0,6%، وكندا 0,4%، والمملكة المتحدة 0,3%، وإيطاليا 0,1%، وألمانيا 0,4%. وحتى بالمقارنة مع أغلب ما يسمى بالاقتصادات الناشئة، فإن معدل النمو في الصين كان أعلى كثيراً. يبلغ معدل النمو

قام القطاع المملوك للدولة بزيادة الاستثمار وقامت الحكومة بتوسيع البنية التحتية للتعويض عن أي تراجع في سوق العقارات المثقلة بالديون



الأمبيرات.. استكمال للشرعنة والتحلل من المسؤوليات!



يستمر تكريس تجاهل حال المواطن وحاجاته، باعتبار الكهرباء خدمة كمالية وليست واجباً من واجبات الدولة، مقابل ذلك، تواصل الأمبيرات تمددها في جميع المحافظات السورية بسبب الغياب شبه التام للكهرباء، وتردي واقعها من سين إلى أسوأ، حيث تجاوزت ساعات القطع التسع ساعات مقابل ساعة أو نصف ساعة وصل في الكثير من المحافظات، ما فرض على المواطن الاضطرار للجوء إليها مرغماً، مع تركه عرضة للاستغلال من قبل مستثمريها!

العشرين، حيث صرح مدير الإنارة في محافظة دمشق وسام محمد بتاريخ 18 كانون الثاني لموقع «أثر برس»: «أن هناك إقبالاً كبيراً على تركيب الأمبيرات في المحال التجارية»، لافتاً إلى أن أكثر من 20 مستثمراً حصلوا على ترخيص لتركيب الأمبيرات في عدة أسواق، منها: «القصاع وشارع الحمراء والشعلان وأبو رمانة» وغيرها الكثير.

سبحة بدأت حباتها بالسقوط بذريعة الفعاليات الاقتصادية والمحال التجارية، لكن الحبل على الجرار كما يقال!

فهذا النمط من الحلول البديلة المؤقتة والمعممة سبق أن أغرق مواطني محافظة حلب بالتكاليف والهموم، وزاد الأعباء على الأسر في محافظة درعا، أما عن المواطنين في محافظة ريف دمشق فحدث بلا حرج، وكذلك الحال بالنسبة للمواطنين في بقية المحافظات! واستناداً لهذا النمط من الانتشار لنظام الاستثمار بالأمبيرات تحت ضغط الحاجة الاضطرارية للمواطنين بسبب التردّي الكهربائي، وبحسب تصريحات وزير الكهرباء ورئيس مجلس محافظة دمشق، فإن موضوع قوننة هذا الاستثمار لن يطول عليه الزمن على ما يبدو!

المواطن بين فكي التقصير الحكومي واستغلال المستثمرين!

تفاوتت أسعار الأمبيرات بين منطقة وأخرى، ومن مستثمر لآخر في المنطقة ذاتها، بل وحسب الفصل، فأسعار الصيف تختلف عن الشتاء، إضافة لوجود أمبير نهارى وأمبير ليلي!

والفروقات بين المناطق والمستثمرين ليست فقط على مستوى الأسعار الاستغلالية، بل امتدت لتشمل ساعات الخدمة وجودتها، في استغلال كبير لحاجة المواطن الملحة، فقد

وقد جاءت تصريحات وزير الكهرباء الأخيرة بتاريخ 2024/1/7 بشأن الاستثمار بالأمبيرات بمثابة شرعنة مبطنة لها، فعلى الرغم من قوله: «إن بيعها بشكلها الحالي اليوم ممنوع»، إلا أنه عطف على ذلك بقوله: «لكن الوزارة تغض النظر عنها»، مع التنبؤ من قبله بأن للاستثمار بالأمبيرات ناحية إيجابية وهي «تعريف المواطن بسعر الكيلو واط الساعي»! على ذلك، فإن المشكلة بالنسبة لوزارة الكهرباء هي الشكل الحالي لنظام الاستثمار بالأمبيرات فقط، ما يعني أن بعض التعديلات على هذا الشكل ستكون كافية بشرعنتها وقوننتها لاحقاً، كجزء مضاف على مستوى مسيرة خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية، ولتكريس تحلل الحكومة من واجباتها، واستمراراً لسياسات تخفيض الدعم، ولقضم المزيد من أدوار الدولة، وكل ذلك تجبيراً لمصلحة بعض كبار الحيتان على حساب المواطن وخدماته!

البديل المؤقت والشرعنة!

صرح رئيس مجلس محافظة دمشق إبراهيم جمعة عبر موقع «أثر برس»، في شهر كانون الأول نهاية العام الماضي، عن مقترح جديد لإصدار صك تشريعي ينظم عمل نظام «الأمبيرات» بشكل قانوني، في ظل الانقطاع شبه التام للتيار الكهربائي حيث قال: «إنه انطلاقاً من ذلك وتحت ضغط الحاجة إلى الكهرباء، جرى طرح الموضوع على المكتب التنفيذي، مع إحالته إلى مجلس المحافظة، وشكلت لجنة من الجهات كافة، واعتمد أمر إداري لوضع القواعد والضوابط الناظمة لعمل «الأمبيرات» التي يقدمها مستثمرو المولدات الكهربائية، الأمر الذي سهّل انتشارها كحل بديل ومؤقت لحين تحسن الظروف». ففي دمشق، فاق عدد مستثمري الأمبيرات

تجاوز سعر الكيلو واط الساعي 12 ألف ليرة سورية في بعض المناطق! فحيتان الاستثمار بالأمبيرات يتعاملون مع حاجة المواطن على أنها فرصة لمزيد من الاستغلال والنهب، وكل هذا على مرأى ومسمع الحكومة والرسميين، بل مع دعم مباشر!

فالتصريحات أعلاه التي جاءت بمثابة إعلان عن شرعنة الاستثمار بالأمبيرات، هي في الوقت نفسه تعبير صريح ومباشر عن تخلي الحكومة عن دورها وواجبها بتقديم خدمة الكهرباء، والتي تعتبر من الخدمات الأساسية بعهدة الدولة افتراضاً!

قرارات تسعير لا يتم الالتزام بها برغم التسهيلات!

عكفت محافظة حلب خلال السنين الماضية إثر انتشار الاستثمار بالأمبيرات على وضع تسعيرة مسقوفة للامبير كي يلتزم بها المستثمر، مع تعديلات على هذا السعر بين الحين والآخر، ومع ذلك لم يتم الالتزام بتسعيرة المحافظة من قبل المستثمرين، مع الكثير من أوجه الالتفاف عليها من قبلهم!

وقد دخلت محافظة ريف دمشق مؤخراً على خط تحديد سقف سعر للكيلو واط الساعي، فقد صدر قرار محافظة ريف دمشق الذي حدد أسعار مبيع الكيلو واط الساعي لمولدات الأمبيرات المرخصة في المحافظة بمبلغ 5200 ليرة، حسب كتاب صادر عن المحافظة نشرته جريدة الوطن، وأشار الكتاب أيضاً إلى أن المحافظة تركت للمكاتب التنفيذية في الوحدات الإدارية إضافة نسبة من 1-5% على التسعيرة حسب وضع كل وحدة إدارية!

في حين صرح رئيس بلدية عربين في ريف دمشق «راتب شحور»، مؤخراً: «أن تسعيرة مولدات الأمبيرات تتم من لجنة مشكلة من مجلس المدينة، تحدد التسعيرة كل أسبوع وفق التكاليف. وأضاف أن سعر الكيلو واط من الكهرباء حالياً هو 10500 ليرة، وإن البلدية زودت المحافظة بكشوف تقديرية للتكاليف بانتظار صدور القرار بالتسعير من المحافظة، وبالتالي تزويد منتجي الأمبيرات

بمادة المازوت». على ذلك فإن قرارات التسعير التي تصدر عن المحافظات، لم ولن تكون ملزمة للمستثمرين، والأكثر من ذلك، إن مبررات زيادة الأسعار الاستغلالية بذريعة عدم توفر كميات المازوت التشغيلية للمولدات وتأمينها عبر السوق السوداء، تهاوت لكون المحافظة ستزود مستثمري الأمبيرات بمادة المازوت! والنتيجة، أنه على الرغم من كل التسهيلات المقدمة لمصلحة مستثمري الأمبيرات، سواء من خلال غرض النظر، أو من خلال السير نحو استكمال شرعنة هذا النمط المستجد من الاستثمار، وصولاً إلى تأمين المازوت التشغيلي، ومع ذلك فإن عوامل الاستغلال من قبل هؤلاء المستثمرين تتزايد!

شاهد من اهله!

نشرت صحيفة «البعث» بتاريخ 16 كانون الثاني من العام الحالي حول ما أسمته «مؤشرات نحو خصخصة قطاع الكهرباء في سورية»!

فأحد المؤشرات الذي أوردته الصحيفة هو: «ما يدعى ب الأمبيرات التي لم يعد يقتصر مستثمريها على مولدته الخاصة في إنتاج الكهرباء من الديزل، لا بل غزا مؤخراً محطات التوليد عبر بوابات محطات التحويل الحكومية لاسترجار الكهرباء المولدة حكومياً، وبيعها للمشاركين بنظام الأمبيرات الخاص»، وقد تساءلت الصحيفة: «ما دام باستطاعة الحكومة أن تؤمن المازوت للمستثمر الخاص لبيع الأمبيرات، فلماذا لا تقوم هي بذلك وتحقق ما تصبو إليه دون هذه الحلقة الوسيطة؟!». أما المؤشر الآخر بحسب الصحيفة، فيتمثل

«بعقود التشغيل الحصرية لمحطتي توليد كهرباء دير علي وتشرين، التي وقعتها الحكومة مع إحدى الشركات الخاصة، متسائلة أيضاً: «هل يعني ذلك خصخصة للإدارة؟».

وربما لا مفاجأة بالمؤشرات الواردة أعلاه، فمسيرة الخصخصة في قطاع الطاقة الكهربائية تسير على قدم وساق بكل سلاسة، لمصلحة البعض من كبار حيتان الاستثمار على حساب الدولة، وعلى حساب المواطنين ومن جيوبهم!

الاتصالات السرية بين الصهيونية والنازية (2)



«الإحاطة اليهودية» فقد سُمحَ بصورها دون أي عوائق.

في وقت لاحق عقبَ فين فريد مارتيني، الذي كان مرأسل «الصحيفة الألمانية العامة» في القدس، والذي قال إنه تربطه علاقات شخصية بالصهيونية، على ما وصفه بالواقعة التي تشكل مفارقةً عجيبة: «من بين جميع الصحف، كانت الصحافة اليهودية [ويقصد الصهيونية] هي التي احتفظت لسنوات بدرجة ما من الحرية التي حرمتَ منها بالكامل بالمقابل الصحافة غير اليهودية». وأضاف مارتيني بأن «الإحاطة اليهودية» كانت قد أوردت غير مرة آراءً تنتقد النازيين دون أن يؤدي ذلك إلى حظرها. وأقصى ما اتخذ من إجراءات بشأنها بعد العام 1933 كان حظر بيعها لغير اليهود. فطبقاً لرغبة النازيين كان على اليهود أن يتصهّنوا حتى ولو تمّ ذلك تحت ذرائع مناهضة الفاشية، ممّا أعطى الصحافة الصهيونية زخماً سريعاً ومتصاعداً، بحسب شهادة مارتيني.

يمكننا فهم كيف أمكن للصحافة الصهيونية الاحتفال بنفسها بأنها من «المطبوعات الجيدة» بالنسبة للقادة النازيين، عندما ننظر إلى موقفها تجاه حملة مقاطعة معظم اليهود للنظام النازي في 1 نيسان 1933، حيث إنها لم تشجب أبداً جرائم النازية ضدّ هذه الشريحة من مواطني ألمانيا، بل رأت في المذبحة ضدّ اليهود إثباتاً للدعاية الصهيونية بأنه «تم التخلص من الخطأ القاتل للعديد من اليهود الذين اعتقدوا بإمكانية تمثيل المصالح اليهودية تحت عباءة أخرى». بل واحتفت بالمذبحة: «كان الأول من نيسان 1933 يوماً ليقتله اليهود ونهضتهم».

كانت حرية نشاط الصحابة الصهيونية تتضمن أيضاً نشر الكتب، حتى العام 1938 قامت كثير من دور النشر بما فيها دور النشر اليهودية في برلين «شارلوتنبورغ وشوخنفلراغ» بنشر المطبوعات الصهيونية دون أي معوقات. وهكذا ظهرت وبشكل «قانوني» تماماً في ألمانيا النازية، أعمال حايم وايزمان وديفيد بن غورين وأرثر روبن».

بطبيعتها بالذات غير صهيونية، لأن الصهيونية لا تريد أن تقتل، بل أن تقتنع وتبني». ورغم المذابح وحملات القمع التي بدأ اليهود «وغير اليهود من معارضي النظام النازي» يتعرضون لها منذ ربيع العام 1933، فإن المؤتمر الصهيوني الثامن عشر المنعقد في صيف 1933 قابل هذه الأحداث بفتور. فخلال جلسته في 24 آب 1933 كان يفترض أن تُناقش مواقف اليهود الألمان، ولكن رئاسة المؤتمر سارعت إلى حظر هذا النقاش، كما ونجحت بقوة في حظر تبني مقاطعة البضائع الألمانية وشددت بشكل كبير بدلاً من ذلك على الحاجة إلى تنظيم هجرة اليهود الألمان، وضغطت لتقليص المظاهرات المعارضة لنظام هتلر إلى أدنى حد.

الدعم النازي للسياسة الصهيونية

من الأدلة أيضاً على التخدام المتبادل بين هاتين الحركتين الفاشيتين، أن الرتب العليا في الحزب النازي سمحت بكل أنواع النشاط السياسي للصحابة. وكما لاحظت الشرطة السياسية في بافاريا في 9 تموز 1935: «كانت المنظمات الصهيونية تقوم لبعض الوقت بجمع التبرعات من أعضائها ومؤيديها لتعزيز الهجرة وشراء الأراضي ودعم الاستيطان في فلسطين. هذه التبرعات لا تتطلب إذناً حكومياً لأنها تتم في دوائر يهودية مغلقة. إضافة لذلك، لا يعارض الدور الذي تلعبه شرطة الدولة هنا تنظيم هذه الاجتماعات، لأنها تتعامل مع صناديق تمويل تهدف لتعزيز الحل العملي للمسألة اليهودية».

وبعد العام 1933 سمح النازيون للصحابة بمواصلة دعايتهم إلى جانب الدعاية النازية، بينما حظروا في الوقت نفسه جميع الصحف الأخرى في ألمانيا، ووضعوها تحت الرقابة المباشرة لوزارة الدعاية، مثل صحف الشيوعيين والحزب الديمقراطي الاشتراكي، والاتحادات النقابية والمنظمات التقدمية الأخرى التي حظرت جميعها. أما صحيفة الصحابة الرئيسية يوديشيه رونداشاو

نتائج تسليط الضوء على أبرز ما ورد في دراسة «الاتصالات السرية بين الصهيونية وألمانيا النازية بين 1933 و1941»، التي نشرها كلاوس بولكين عام 1976. ويتناول هذا الجزء الدعم السياسي والدعائي المتبادل بين هاتين الفاشيتين. وإذا كان للشيوعيين شرف القيادة والنصر بمعركة القضاء على إحداهما في «الحرب الوطنية العظمى»، فإن القضاء على الفاشية الصهيونية، التي ما تزال توغل بدماء شعوبنا، يقترب بفضل مقاومة الشعب الفلسطيني البطل مع مقاومات شعوب المنطقة والتضامن الشعبي الأممي للقوى المناهضة للإمبريالية والصهيونية.

كلاوس بولكين

تصريح وإعداد: د. اسامة دليقان

البريطاني كريستوفر كرايس - الذي تكتسب شهادته أهمية إضافية لأنه لم يكن معادياً للصهيونية - حيث قال: «أصر القادة الصحابة منذ بداية الكارثة النازية على جني المكاسب السياسية من هذه المأساة».

وكأول تعبير عام عن هذا الموقف، وصف حاخام برلين، يواخيم بريزن، وهو صهيوني ملتزم، سيطرة هتلر على السلطة بأنها «بداية عودة اليهودي إلى يهوديته». وكتب بريزن: «لم يعد ثمة مكان للاختباء أكثر من ذلك، فبدلاً من الاندماج، نأمل بالاعتراف بالأمة اليهودية والعرق اليهودي». بدورها كتبت «الإحاطة اليهودية»، اللسان الرسمي للمنظمة الصهيونية الألمانية ZVFD في 13 حزيران 1933: «تعترف الصهيونية بوجود المسألة اليهودية، وتريد حلها بأسلوب كريم وبناء، ولهذا تريد تجنيد العون من كل الناس؛ سواء أصدقاء اليهود أو المعادين لهم». وهكذا تبنت الصهيونية الخط السياسي الفاشي نفسه.

الرفض الصهيوني لمقاطعة النازية

بعد ترديد الحركة الصهيونية جهاراً للموضوعات الفاشية، قُمت اعترافاً صريحاً بالدولة النازية وأيدت عنصريتها: «على تراب الدولة الجديدة التي تنتهج مبدأ العرق، نريد تنظيم بنية جاليتنا بأكملها بطريقة تكون بالنسبة لنا أيضاً مفرّة لتطبيق مبدأ الأرض الأم على المساحة التي خصّصت لنا».

وبينما دعت القوى المناهضة للفاشية لما في ربيع العام 1933 إلى مقاطعة اقتصادية ضد ألمانيا النازية، شجب الصحابة هذا النضال. وصرّحت الحركة الصهيونية بأن «بروباغاندا المقاطعة التي يقومون بها ضد ألمانيا هي

في سياسته المعلنة، اعتبر «الاتحاد المركزي للمؤمنين اليهود الألمان»، المعروف اختصاراً بـ CV، أن الحركة الصهيونية سددت له وللنضال ضد الفاشية «طعنة في الظهر». بينما رأت الصهيونية مصلحة كبيرة لها في صعود هتلر كقائد نازي «معاد للسامية»، معتبرة أنه هو فقط من يستطيع أن يدفع باليهود الألمان المعادين للصهيونية نحو الارتقاء في أحضان هذه الأخيرة.

مصائب «قومهم» عندهم فوائد

من الأدلة على تورط الصهيونية في هذا الموقف الداعم عملياً لصعود النازية، تصريح لرئيس تحرير صحيفة يوديشيه رونداشاو «الإحاطة اليهودية» الناطقة بالألمانية، في 8 كانون الثاني 1933، أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من وصول هتلر إلى السلطة، خلال لقاء مع مجلس الاتحاد الصهيوني لألمانيا ZVFD، حيث قال: «إننا أمام فرصة، ليس لإيجاد أساس مشترك للتفاهم مع النازية بل للنقاش معها».

تمت دعوة هتلر في 30 كانون الأول 1933 ليصبح على رأس الحكومة. وكان برنامج الحزب النازي «في بده الثامن» ينص على أن يطرد من ألمانيا جميع اليهود الذين دخلوها كمهاجرين منذ الثاني من آب 1914، وتجريد اليهود من المواطنة الألمانية «البند الخامس»، وطردهم من المناصب الرسمية «البند السادس». «الصحابة فقط هم من نظروا إلى ذلك بعين الاستفادة، كما يؤكد المؤرخ

المنشورات الوحيدة التي سمح النظام النازي في ألمانيا بصورها إلى جانب منشوراته هي المطبوعات الصهيونية

قضايا الشرق

نحن أصحاب القضية

وَضعت قضية فلسطين- منذ احتلالها والإعلان عن قيام «دولة إسرائيل» - أمامنا كمسألة ينبغي حلها، وعند إعادة قراءة ذلك الجزء المفصلي من تاريخنا، كان واضحاً أن شعوراً عارماً بالتهديد يحضر في أذهان كل شعوب المنطقة وتحديداً في دول الطوق، وربما كانت حرب فلسطين عام 1948 بالنسبة لكل من تطوع من أبناء المنطقة للقتال فيها تعبيراً عن هذا الشعور، بل وشكلاً من أشكال الدفاع عن الذات.

تحوّلت القضية في العقود التالية تدريجياً إلى «قضية فلسطينية» بعد أن كانت قضية شعوب المنطقة كافة، وإن كان البعض يرى في هذا التوصيف كثيراً من المبالغة، منطلقين من كون رفض الاحتلال ظلّ حاضراً في الأذهان، إلا أن المقصود هو أن الخطاب الرسمي للانظمة بدأ يشير إلى نشوء الكيان الصهيوني بوصفه «قضية الفلسطينيين» وروج إلى أن واجبنا هو «التعاطف» مع أشقائنا هناك، وفي بعض الأحيان تقديم العون لهم في «مركتهم» بدلاً من وضع الكيان الصهيوني في موقعه الطبيعي، كتهديد وجودي لكل المنطقة. وينبغي الاعتراف أن فئات كهذه باتت حاضرة في أذهان أجيال كاملة.

من المستهجن أن تاريخ القضية الفلسطينية يبدأ بالنسبة لكثيرين من وعد بلفور، الذي صور كمجرد تبين بريطاني للفكرة الصهيونية بإقامة وطن لليهود على أرضنا، ليبدو منقطعاً عن السياق التاريخي، وغير قادر على تقديم فهم عميق لمصلحة الدولة الاستعمارية تماماً!

ربما تكون العودة في التاريخ قليلاً إلى الوراء كفيلة بكشف تلك المصلحة، فمع دخول جيوش محمد علي إلى الشام عام 1831 ظهرت منطقتنا بوصفها كياناً مكتمل العناصر وقادراً على تغيير التاريخ، عبر طاقاته الكامنة التي يمكن استخدامها وقوداً لمشروع تنموي حقيقي، وأساساً لبناء دولة حديثة.

وفي هذه اللحظة بالذات، بدت فكرة توطين اليهود في فلسطين بمثابة «حل» بالنسبة للدول الأوروبية التي كانت ترى أن مشروعها الاستعماري يعتمد بشكل أساسي على ثروات المنطقة، والسيطرة على طرق التجارة الأساسية فيها، وضرب أي محاولة لاستثمار الثروات من قبل أصحابها، ومن هنا كان يمكن لمستوطنات غربية مدعومة من الاستعمار أن تشكل حائط صد يمنع أي اتصال بين مصر والشام، ويعيق علاقات مماثلة بالجزيرة العربية، وكانت فلسطين جسراً أساسياً لهذا الاتصال، ونقطة مثالية لمشروع تقطيع الأوصال. كان عزل القضية الفلسطينية عن أصحابها الحقيقيين، ووضعهم في موقع «المراقبين المتعاطفين»، خطوة ضرورية بالنسبة للاستعمار والصهيونية، ونحن اليوم أمام فرصة حقيقية لتجاوز ذلك، وعزل كل من يسرّ تغريب هذه القضية في النظام الرسمي العربي، فكان جميعاً المستهدفين، ونحن إذاً وبالضرورة أصحاب القضية، ولا يمكن الحديث عن أي مشروع جذي لبناء دول المنطقة دون إنهاء المشروع الصهيوني.

الولايات المتحدة... أزمة جديدة في الداخل المضطرب!



بأغلبية 5 أصوات مقابل 4 يقضي بالأمر الصادر عن محكمة الاستئناف، وسمحت لوكلاء حرس الحدود الفدراليين بإزالة الأسلاك الشائكة في تحد لقرارات حاكم الولاية. يؤكد الوضع على الأرض، أن المسألة ليست مجرد معركة قضائية تخوضها إحدى الولايات ضد الحكومة الفدرالية، إذ أصدر أبوت توجيهات للحرس الوطني في الولاية بمنع إزالة العوائق الحدودية، وأمرهم بـ «الثبات»، ما يعيق العناصر الفدرالية التي تنفذ أوامر السلطة المركزية. ثم أخذت الأحداث بعداً جديداً لاحقاً، إذ أصدرت 25 ولاية بياناً مشتركاً أظهرت فيه مساندتها لقرارات تكساس، واعتبر البيان أن «إدارة بايدن ترفض تطبيق قوانين الهجرة» ولذلك رأى الحكام الموقعون أن للولاية «الحق في استخدام كل أداة لتأمين الحدود». وأعلنت بعض الولايات عن استعدادها لإرسال قوات من حرسها الوطني لمساندة موقف أبوت بوجه السلطة الفدرالية، وأعلن حاكم ولاية أوكلاهوما، أنه تحدث مع القائد العام للحرس الوطني في الولاية، وأن الاتصالات قائمة مع حاكم تكساس لتقديم الدعم اللازم. ما يعني أن مواجهة مسلحة باتت أمراً محتملاً.

ماذا جرى في تكساس؟

تبنى جو بايدن منذ وصل إلى الحكم، سياسة مختلفة في إدارة ملف الهجرة، فسياسة الإدارة الجديدة التي جرى تصويرها بأنها «أقل عنصرية في التعامل مع المهاجرين والأقليات العرقية» حملت الولايات الجنوبية- وتحديداً تلك على الحدود مع المكسيك- أعباء كبيرة في التعامل مع الوافدين غير الشرعيين، وتسبب التساهل الذي اتهمته به إدارة بايدن في كارثة جدية في الجنوب، إذ شهدت الحدود مع المكسيك البالغ طولها 3100 كم موجات مستمرة من المهاجرين بلغت في الأشهر الأخيرة حوالي 10 آلاف يومياً، وقُدرت الأعداد الإجمالية حتى شهر أيلول من العام الماضي بقرابة 2,5 مليون ونصف مهاجر منهم 1,4 مليون في تكساس وحدها. هذه المعطيات توضح حجم الضغط الملحق على عاتق تلك الولايات، وهو ما دفع حاكم تكساس غريغ أبوت لاعتماد إجراءات خاصة، مثل: مدّ الأسلاك الشائكة على طول الحدود بعد أن توجه للمحكمة في وقت سابق. لكن المحكمة الفيدرالية العليا وقفت إلى جانب بايدن، وأصدرت في 22 من شهر كانون الثاني الجاري قراراً

علاء ابوفراج

كان الدور الذي تلعبه واشنطن على المستوى العالمي دائماً مرهوناً- كغيرها من الدول- بوضع داخلي مستقر، ويبدو جلياً عند مراقبة سلوك واشنطن خارج حدودها أنه ارتبط بأجالات زمنية، أي أن سياسي الولايات المتحدة حددوا «مدة صلاحية» لتنفيذ أهدافهم في كثير من الملفات، وإن كان تفسير ذلك يرتبط بالضغط الكبير الذي يفرضه التدخل الأمريكي في دول أخرى على نفقاتها ومخازن أسلحتها، فإنه يرتبط أيضاً بكافة جوانب الأزمة الأمريكية التي تتحول مع كل يوم جديد إلى عامل لا يمكن إهماله في الحسابات.

أثر ذلك على واضعي السياسات في واشنطن، ودفعهم لتحقيق جملة من الأهداف على مستوى العالم بشكل استباقي، إما لتأخير ظهور أزماتهم الداخلية، أو لخلق واقع يعقد الأمور أمام خصومهم، وبذلك يعيق قدرتهم على ملء الفراغ الناشئ. ومع ذلك ظهر منذ أحداث الكابيتول في 2021 أن الأوضاع الداخلية تتطور أسرع مما يجب بالنسبة لهم، وأن الوقت ينقذ. ما يمكن أن يكون له تأثيرات هائلة ومتسارعة في قدرة الولايات المتحدة على إعاقة التطورات الدولية الجارية.

ظل الانقسام الأمريكي حاضراً طوال عقد من الزمن على الأقل، لكنه وفي الشهور القليلة الماضية قدم للرأي العام العالمي والمحلي بوصفه مجرد صراع انتخابي، واتهامات متبادلة بين الرئيسين السابق والحالي! في حين أن كل ذلك يعد جزءاً بسيطاً من صورة معقدة ومتداخلة، وثبتت الأحداث التي تشهدها ولاية تكساس مؤخراً هذه الحقيقة.

خلاصات أولية

على الرغم أن كل الموقعين على البيان المذكور هم من الجمهوريين، ويدعم ترابم توجهاتهم هذه، إلا أن المسألة حاضرة بوضوح بغض النظر عن صراعاتهم السياسي مع الديمقراطيين، إذ تعبر الأحداث في جوهرها عن تبلور مصالح تتناقض مع المركز الفدرالي في كثير من الولايات، ولا يخفى على أحد أن غياب تناقض حاد من هذا النمط كان الأساس في قيام الولايات المتحدة.

ودفعت الأحداث الحالية كثيراً من السياسيين الأمريكيين لاستدكار استقلال ولاية ساوث كارولينا وتكوينها مع ست ولايات أخرى عام 1861 الولايات الأمريكية الكونفدرالية، وما نتج عن ذلك من حرب أهلية طاحنة. وهو ما يشير إلى الحجم الحقيقي للتناقض الموجود الذي تعتبر «قوانين الهجرة» أحد جوانبه الكثيرة. كل ذلك يعيد الأضواء إلى الداخل الأمريكي، بغية مراقبة هذه التطورات التي لا تزال إمكانية احتوائها قائمة عبر الوصول إلى تفاهات محددة، لكنها ستبقى مؤشراً جديداً على طبيعة التطورات التالية هناك، وأثر ذلك على دور واشنطن الخارجي.

الجزائر ومالي... توترات مفتعلة

تسريبات من دفتر يوميات

«نهاية إسرائيل»

ماذا لو جرى تكثيف كل ما يجري في رؤوس سياسيي الولايات المتحدة، أو قادة الكيان الصهيوني على شكل دفتر يوميات افتراضي؟ دفتر يحتوي في صفحاته كل هواجسهم في هذه الأوقات العصيبة التي يمرون بها، ويسجلون على صفحاته بعضاً مما يجري حولهم.

23 كانون الثاني

نشرت صحيفة «ذا نيويورك تايمز» مقالاً بعنوان «مقتل جنود إسرائيليين بانفجار أثناء قيامهم بتطهير منطقة عازلة» وجاء فيه «وفقاً لمسؤولين إسرائيليين، شهد الجيش الإسرائيلي اليوم الأكثر دموية له خلال غزوه البري لقطاع غزة يوم الإثنين، حينما قتل 24 جندياً، قرابة الـ 20 منهم قتلوا بانفجار، بينما كانوا يستعدون لهم المباني تمهيداً لإنشاء منطقة عازلة».

25 كانون الثاني

في إطار الصراعات الداخلية والتخبط المستمر حول هجوم 7 أكتوبر وترامي المسؤوليات، نشرت صحيفة «ذا تايمز» أوف إسرائيل مقالاً بعنوان «مفتش الدولة يرد على رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي بسبب انتقادات التحقيقات في فشل 7 أكتوبر» وجاء فيه قول مفتش الدولة متأنها هو إنظلمان: «إن الإخفاقات الخطيرة التي أدت إلى أحداث 7 أكتوبر تتطلب فحصاً عميقاً وجوهرياً من قبل مكتب مفتش الدولة لجميع المستويات السياسية والعسكرية والمدنية» وبدوره يعتبر رئيس الأركان ألا سابقة لإجراء مثل هذه المراجعة خلال الحرب، ويدور المقال برمته حول تراشق المسؤوليات بين الأوساط الإسرائيلية.

26 كانون الثاني

نشرت صحيفة «جيزوراليم بوست» الصهيونية مقالاً بعنوان «نهاية إسرائيل»: كيف مهد نتنياهو الطريق نحو 7 أكتوبر» حول كتاب لـ برادلي بروسنتون حمل الجزء الأول من العنوان نفسه ويشكل لقاء صحفياً مع الكاتب، وجاء بكلامه «أحداث 7 أكتوبر هي أسوأ شيء حدث هنا بالتأكيد خلال 50 عاماً وربما خلال 75 عاماً» وقال من وجهة نظره «كل ما تبقى مما هو جميل في إسرائيل هي روابط الأناض والعيالات والأصدقاء، ولكن كل شيء آخر شعرت به حينما وصلت هنا لأول مرة قد تعرض للهجوم والتآكل، وهذا الأمر سيبقى، سواء بقي بيبي لمدة 10 سنوات، أو إذا رحل غداً».

28 كانون الثاني

خرج الآلاف من «الإسرائيليين» من بينهم أقارب الأسرى الموجودين في غزة، بتظاهرات عدة مناهضة لنتنياهو، ونشرت صحيفة «هارتس» بعنوان «متظاهرون يستذكرون المحرقة بمسيرات تطالب بإطلاق سراح الرهائن» الإسرائيليون المحتجزين في غزة» جاء بمقدمته «تظاهر أكثر من ألف متظاهر بينهم أقارب الرهائن» الذين تحتجزهم حماس في غزة، للمطالبة بالإفراج الفوري عنهم، وذلك في تل أبيب، خارج مقر إقامة رئيس الوزراء بنيامين نتينهاو»



وقعت الحكومة المالية وجهات معارضة لها في شمال البلاد، يسمون بالأزوايين أو الطوارق، عام 2015 اتفاق «السلم والمصالحة» بعد جهود وساطة قامت بها الجزائر لتأمين استقرار البلاد، ومنها استقرار حدودها الجنوبية الغربية، ولمدة 8 سنوات ضمن هذا الاتفاق حالة من الهدوء بين الأطراف المختلفة، دون أن تنطور هذه المساعي لتؤمن حلاً جذرياً للأزمة، وذلك لأسباب وتناقضات عديدة، منها: التدخلات والارتباطات الخارجية، التي كان أبرزها استمرار الوجود العسكري الاستعماري الفرنسي، ومعه التدخلات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة.

كما تتطلب الآن وجود دور ووساطة ما من الدول الإقليمية المجاورة كالجزائر، بيد أن المجلس العسكري لا يعطي إشارات إيجابية تجاه قوى الشمال، وخصوصاً مع وجود نزعات انفصالية لديها، وارتباطات مع قوى خارجية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يبدو أن المجلس العسكري يحاول الدفع نحو فرز القوى الانفصالية عن المعارضة في الشمال عبر لجنة تنظيم حوار السلم الوطني التي أعلن عنها، إلا أنه لا يمكن إغفال وزن تلك القوى في الشمال والقفز عنها بهذا الشكل.

لاحتجاج على ما وصفته بـ «الممارسات غير الودية من بلاده وتدخلها في الشؤون الداخلية لمالي» محذرة في بيان وزارة خارجيتها من أن «الاجتماعات المتكررة التي تعقد في الجزائر على أعلى المستويات، ودون أدنى علم أو تدخل من سلطات مالي من جهة مع أشخاص معروفين بعدائهم للحكومة المالية، ومن جهة أخرى مع بعض الحركات الموقعة على اتفاق 2015 والتي اختارت المعسكر الإرهابي، ستفسد العلاقات الجيدة».

بدورها قامت وزارة الخارجية الجزائرية باستدعاء سفير مالي لديها بشأن الأوضاع والتطورات الأخيرة، وذكرت ببيان لها، أن الوزير أحمد عطاق «دُكر السفير المالي بقوة بأن المساهمات التاريخية كافة للجزائر في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في جمهورية مالي كانت مبنية بصفة دائمة على ثلاثة مبادئ أساسية لم تحد ولن تحيد عنها بلادنا [...] المبدأ الأول: يتمثل في تمسك الجزائر الراسخ بسيادة جمهورية مالي، وبوحدتها الوطنية وسلامة أراضيها». وفي نهاية المطاف أعلن المجلس العسكري في مالي يوم الخميس وقف عمله باتفاق «السلم والمصالحة» رسمياً، وباليوم نفسه قرر تشكيل لجنة تنظيم لحوار سلام وطني داخلي مع القوى الموجودة في الشمال.

مشكلة معقدة

سعى المجلس العسكري منذ انقلابه في عام 2020 للمضي نحو إخراج القوى الأجنبية كافة من البلاد، ومنع التدخلات الخارجية فيها من مطلق وطني، الأمر الذي ولد ردود أفعال إيجابية عموماً، إلا أن خصوصية الشمال تطلبت فيما مضى

ملاذ سعد

مع انقلاب عام 2020 وتسلم الجيش المالي لسلطة البلاد وإنشاء المجلس العسكري، طالب الأخير بانسحاب القوات الأجنبية من البلاد والحد من التدخلات الخارجية، وشمل ذلك بعثة الأمم المتحدة العسكرية في مالي «مينوسما»، وما إن بدأت بتسليم معسكراتها حتى عادت الخلافات للظهور بين الشمال والجنوب حول السيطرة على هذه المعسكرات، ومن هذه النقطة تطور الأمر سريعاً ليتحول إلى صراع مسلح.

التحركات الجزائرية

قُبيل خروج قوات «مينوسما»، دعت الجزائر الأطراف المالية كافة لتجديد التزامها باتفاق السلم والمصالحة، مؤكدة: أن هذا الاتفاق يعد الإطار الأنسب لحل الخلافات القائمة، حيث يتضمن انخراط القوى المسلحة في الشمال مع الجيش المالي، وتوفير أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي في إطار الدولة الواحدة. ومع عودة الصراع المسلح، والتخوف من توسع رقعته وشدته، عمدت الجزائر انطلاقاً من مصلحتها في ضمان استقرار حدودها، واستناداً إلى اتفاق عام 2015 إلى استضافة وعقد اجتماعات مع القوى المالية المعارضة في الشمال، الأمر الذي استقبله المجلس العسكري المالي بوصفه تدخلاً بالشؤون الداخلية للبلاد، واستفزاً في ظل صراعه المسلح الجاري مع هذه القوى.

رد الفعل المالي

استدعت مالي السفير الجزائري لديها

كان من الواضح وجود أطراف ثالثة سعت للإضرار بالعلاقات الجزائرية المالية فقد حدث مراراً وتكراراً للجزائر المالية لمالي



كان من الواضح وجود أطراف ثالثة سعت للإضرار بالعلاقات الجزائرية المالية فقد حدث مراراً وتكراراً للجزائر المالية لمالي

أطراف ثالثة

كان من الواضح وجود أطراف ثالثة سعت للإضرار بالعلاقات الجزائرية المالية، فقد حدث مراراً تداول بيانات وتصريحات جزائرية مزيفة تسبب استنزافاً لمالي، كان منها في 4 تشرين الأول حينما نفت الخارجية الجزائرية أي علاقة لها بالبيان الذي نسب إليها، وتم تداوله حول مالي، جاء فيه «تكذب الوزارة بشكل رسمي أي علاقة للجزائر بالبيان وبما جاء فيه من موقف مزعوم» وفي 20 من الشهر الجاري نفت وزارة الخارجية الجزائرية ببيان لها أيضاً ادعاءات «لا أساس لها من الصحة» تفيد أن الجزائر قامت بطرح مبادرة حول مالي خلال قمة بلدان عدم الانحياز في كامبالا.

وبذلك تتمكن هذه الأطراف الخارجية الآن من نسف اتفاق السلم والمصالحة عبر هذه التحركات، فيما يبدو أن مصلحتها تهدف للتأثير على استقرار البلاد والمنطقة عموماً، وليس من الصعب تتبع المستفيد من هذه التطورات.

ألمانيا تدفع ثمن تحالفها مع واشنطن



تؤكد أكثر المؤشرات الاقتصادية: أن الاقتصاد الألماني يعيش أزمة حقيقية، فالصورة تبدو قاتمة حقاً، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن ألمانيا تعتبر أبرز اقتصادات أوروبا، ومع الضربات المتتالية التي تتلقاها حكومة شولتس، باتت بفاؤها مسألة مؤقتة، وخصوصاً أن الإجراءات التي يجري اعتمادها باتت عوامل ضغط حقيقة على استقرار الحكومة، وربما الوضع السياسي العام في البلاد.

■ عتاب منصور

أكد المصرف المركزي الألماني: أن الضعف سيظل ملازماً للاقتصاد في العام الجديد، وحاول التخفيف من الوضع الصعب بالقول: إن هذا الوضع سيكون مؤقتاً.

■ مؤشرات خطيرة!

في تقريره الشهري الخاص بالشهر الجاري، المنشور في 26 كانون الثاني أقر «المركزي الألماني» بأن الأداء الاقتصادي في ألمانيا يمكن أن يسجل ركوداً على أفضل تقدير في الربع الأول من 2024. وأكد أن التعافي المنتظر سيتأخر. وأضاف في التقرير ذاته: أن «الحالة الاقتصادية تبدو في الوقت الحالي أضعف بشكل طفيف مما كان متوقفاً لها في تنبؤات كانون الأول الماضي» وكانت التوقعات السابقة قد أشارت إلى أن النمو المتوقع في ألمانيا عام 2024 سيصل إلى 1.3% إلا أن الأرقام هذه باتت بعيدة عن الواقع، وأعلنت التوقعات الجديدة التي تقول: إن النمو لن يتجاوز 0.4%.

حكومة المستشار الألماني أولاف شولتس لتعويض النقص في واردات الحكومة من عدد من المصادر، فانتجعت لرفع الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي، وقررت أيضاً تخفيض الدعم على وقود الديزل للمزارعين، وتقول الحكومة: إن رفع الدعم هذا من شأنه أن يدخل إلى خزانة الدولة 440 مليون يورو. لم تكن هذه القرارات منذ صدورها إلا سبباً لتنامي حركة احتجاجية واسعة بين المزارعين الألمان، الذين بدؤوا ينظمون احتجاجات استخدموا فيها الجرارات الزراعية، شارك في إحداها حوالي 500 جرار. وعطلت هذه التحركات حركة المرور في عدد من المناطق، ويبدو أن الحكومة باتت مضطرة لفتح نقاش جدي حول كل التحديات التي تواجه قطاع الزراعة، لكن دون أن يظهر بعد إن كانت عازمة على التراجع عن قرارات كهذه، إذ أعلن نائب المستشار الألماني ووزير الاقتصاد روبرت هايبك: أن «المزارعين لديهم بالطبع مخاوف واحتياجات تتجاوز النقاش حول الديزل بالقطاع الزراعي» وأعلن استعداده لإجراء مباحثات يرى فيها البعض مجرد مفاصلة.

مع ان المؤشرات الاقتصادية تؤكد ان الوضع الراهن يمكن ان يتطور اكثر بالاتجاهات السلبية إلا ان القرار السياسي الالمانى يبدو عاجزاً عن تحدي التوجهات الأمريكية

التنافسية»، وأضاف: أن إمدادات الطاقة الألمانية «كانت تعتمد إلى حد بعيد على الغاز الروسي»، مؤكداً: أن «موارد الطاقة الروسية جلبت فوائد كبيرة للاقتصاد الألماني». مع أن المؤشرات الاقتصادية تؤكد أن الوضع الراهن يمكن أن يتطور أكثر بالاتجاهات السلبية، إلا أن القرار السياسي الألماني يبدو عاجزاً عن تحدي التوجهات الأمريكية، وبدلاً من البحث عن الحلول الحقيقية التي تطابق المصالح الوطنية الألمانية، يبدو أن هناك استعدادات من نوع آخر، إذ أعلن الجنرال العام للقوات الألمانية عن «خطة شاملة لمواجهة التهديدات الخارجية والدفاع عن الأراضي الألمانية» التي تبدو من حيث توقيتها، إما خطوة استباقية لمواجهة إضرابات متوقعة في الداخل، أو محاولة لتعظيم المخاطر الخارجية لتخدير المجتمع الذي بدأ يتأثر بشكل واضح بالتدابير الاقتصادية للسياسة الألمانية.

شركة سكك الحديد للشحن ونقابة سائقي القطارات، أعلن عمال هذا القطاع الحيوي عن إضراب يفترض أن يستمر حتى يوم الإثنين 29 كانون الثاني، ويبدو أن هذا الإضراب سيكون موجعاً بالنسبة للحكومة وإيراداتها، إذ أكد أحد الباحثين الاقتصاديين أن «الإضراب الوطني ليوم واحد في السكك الحديدية يمكن أن يكلف الإنتاج الاقتصادي الألماني ما يصل إلى مائة مليون يورو». ويمكن لهذه التحركات أن تؤثر على الاقتصاد الأوروبي كاملاً، إذ تعد ألمانيا مركزاً لحركة الشحن بواسطة ستة ممرات شحن أوروبية للسكك الحديدية. الإضرابات البسيطة التي جرى عرضها ما هي إلا جزء من الواقع الصعب الذي تعيشه ألمانيا، التي خسرت أحد أهم الشروط التنافسية في الاقتصاد بعد أن أدى انجرار الحكومة الحالية إلى تقييد وصول الغاز الروسي الرخيص، وهو ما حمل الإنتاج مصاريف كبيرة متضخمة، إذ أكد هايبك أن «الاقتصاد الألماني فقد الميزة

■ إضرابات عمال سكك الحديد

في السياق ذاته، وبعد تعثر المفاوضات بين

■ احتجاجات المزارعين!

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة اتجهت

«الأمن الإقليمي» في أفريقيا بعيون بلينكن



الأمريكية أن أولوياتها تشمل تعزيز التنمية الصحية والاقتصادية، والشراكات الأمنية، ليجري بلينكن محادثات مع رئيس الوزراء أولسيس كوريا إي سيلفا، وهذا البلاد على خلوها من الملاريا! بدوره قال سيلفا: «نحن ندين بشدة الغزو الروسي لأوكرانيا. لقد أدنا العمل الإرهابي الذي قامت به حماس في إسرائيل» في تصريحات تشير إلى محاولة حثيئة للتقرب من واشنطن، ويذكر أن الولايات المتحدة والرأس الأخضر وقعتا مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي في كانون الأول من عام 2022 والتركيز على الأمن البحري.

أجرى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن جولة إفريقية خلال الأسبوع الماضي شملت 4 دول هي: أنغولا وساحل العاج ونيجيريا والرأس الأخضر وذلك للحديث حول «الأمن الإقليمي».

■ حمزة طحان

كان من الواضح أن القيام بهذه الجولة إنما يهدف لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الأمريكيون في القارة الأفريقية، فمن جهة تتطور علاقات روسيا والصين مع أفريقيا ويتوسع وجودهما هناك، ومن جهة أخرى تتعرض أفريقيا مؤخراً لموجة من الانقلابات جرت في 4 دول حتى الآن اتفقت جميعها على طرد القوات العسكرية الغربية من أراضيها والحد من التدخلات الخارجية فيها. وكانت من بين أهداف الجولة الأمريكية أيضاً طمأنة الحكومات الحليفة للولايات المتحدة.

■ نيجيريا

قال بلينكن من نيجيريا إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز شراكاتها في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره النيجيري يوسف ميتاما توجار قال بلينكن إن

على الحد من الهيمنة الغربية والأمريكية، وثالثاً تسعى واشنطن لضمان بقاء هذه الدول في الفلك الأمريكي بمواجهة المد الصيني والروسي في أفريقيا اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وليعني «الأمن الإقليمي» بذلك تأمين مصالح الولايات المتحدة، أو ما تبقى منها، عبر حضور معنوي أملاً في وقف دومينو الانقلابات التي تقوّض شكلي الاستعمار القديم والجديد.

■ «الأمن الإقليمي» بكلمات أخرى

تكرر التطرق للأمن الإقليمي في الجولة الأفريقية لبلينكن، والذي يمكن تفسيره من عدة زوايا أهمها هو تقديم الدعم لحكومات هذه الدول في مواجهة أية طموحات انقلابية سياسية أو عسكرية أو تحركات شعبية من داخلها، أما الزاوية الثانية فترتبط بدفع حلفائها هناك لمحاولة تقويض الانقلابات التي تجري في الدول المجاورة، وخصوصاً لأن معظمها يركز

■ أنغولا

خلال زيارته أشاد بلينكن بالعلاقات بين بلاده وأنغولا معتبراً أنها «تصل أفقاً جديدة»، وناقش مع الرئيس جواو لورينكو الصراع بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقال «نعتقد أن عملية رواندا بالترادف مع عملية نيروبي هي أفضل أمل لسلام دائم».

■ الرأس الأخضر

ومن الرأس الأخضر أعلنت الخارجية

«النادي الغربي» والفجوة المتزايدة مع بقية العالم



جماعات الضغط الغنية والمؤثرة من ناحية، والاشتمزاز الأخلاقي المتزايد بين الناخبين من ناحية أخرى.

لا ينبغي لنا أن نقتل من التهديد الذي يشكله الرأي العام أيضاً في الأنظمة التي كانت حليفة للغرب يوماً. لا يمكن فصل رفض القاهرة إعادة توطين الفلسطينيين المطرودين من غزة في سيناء، ولا توقف الرياض عن تطبيع العلاقات مع «إسرائيل»، عن مخاوف النخبة في تلك الدول بشأن رد فعل «الشارع».

يتماشى ما فعلته «إسرائيل» مع محاولات معظم الدول الاستعمارية الاستيطانية نحو السكان الأصليين لارض، الذين يشكل وجودهم المستمر تحدياً لشرعية الدولة. ومع ذلك، فإن أفعالاً مثل تدمير غزة لها دائماً عواقب غير مقصودة. إن الطبيعة الاستعمارية لأرض «إسرائيل»، والأدلة على الإبادة الجماعية التي تم تقديمها أمام المحكمة الدولية، واتهامات الفصل العنصري من قبل مراقبي حقوق الإنسان، والمظاهرات في جميع أنحاء العالم المناهضة للتطهير العرقي وجرائم الحرب في القطاع، لم يكن من المفترض أن تحدث كما حدث.

بالنسبة للغرب بشكل عام، فإن المعارضة الشعبية لتواطؤ حكوماتهم في ذبح المدنيين الأبرياء من المرجح أن تتصاعد. وقد يشجع هذا الاشمزاز المواطنين في الغرب أيضاً على النظر بشكل أكثر انتقاداً إلى العواقب المترتبة على مستوطناتهم الاستعمارية والحاجة إلى العدالة وتعويض الضحايا من السكان الأصليين. حتى وقت قريب جداً، تم حذف هذه الأسئلة بعناية من جداول أعمال أعضاء النادي. إلا أنه بفضل «إسرائيل»، لا بد من مواجهة هذه القضايا الآن.

في المستقبل، سيتم تقويض كل انتقاد موجه لروسيا وإيران والصين من خلال مقارنات غير مريحة مع دعم النادي للإبادة الجماعية في فلسطين. إن بديل واشنطن المصطنع للقانون الدولي، أو ما يسمى بـ «النظام الدولي القائم على القواعد»، ينكشف الآن على أنه ليس أكثر من مجرد مكان حماية منافق في حالة سقوط حُر.

من خلال تحديد من ليس واحداً منا. ولهذا السبب سعى الرئيس «الإسرائيلي» إسحاق هرتسوغ إلى تصوير الهجوم على غزة باعتباره رداً على التهديد الوجودي الذي يواجهه العالم الحر من «الجماعات الجهادية المدعومة من إيران».

الأمر الأكثر وضوحاً اليوم أن مصادقية الغرب في الجنوب العالمي أصبحت الآن في حالة يرثى لها. تظهر المشاكل عندما تصح الفجوة بين النخبة والرأي العام حول قضية ما واضحة للغاية بحيث يتعين على إدارة الرأي سدها. وفي غياب الخيارات القسرية المتاحة، فإن الافتراضات المسبقة المصاغة بعناية تحدد حدود التعبير السياسي المشروع حول الموضوع وما يعتبر، على حد تعبير غرامشي: «حساً سليماً».

يوضح الهجوم «الإسرائيلي» الأخير على غزة بشكل درامي الصعوبات السياسية التي تواجهها النخب عندما يصبح هذا الانقسام أوسع من أن يتم إغلاقه بالعداوة. هذه المشكلة أعمق بكثير من استطلاعات الرأي حول وقف إطلاق النار في غزة، الأمر الذي يضع الحكومات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا على خلاف متزايد مع الرأي العام في بلدانها.

في نهاية المطاف، إنها استشارة عامة حول سياسة الحكومة، أو بشكل أكثر دقة غيابها، والعلاقات السياسية المغلقة والحصرية التي تقيدها النخب السياسية في الغرب فيما بينها. ستظل الحكومات الغربية إما داعمة أو غير مبالية بذبح المدنيين في غزة حتى تبدأ في الشعور بالضغط من الناخبين الغاضبين الذين يتجنبون الرقابة الذاتية على جرائم «إسرائيل» من قبل حراس المنصات الإعلامية التجارية والحكومية. يتم الحصول على المعلومات العامة في الغرب بشكل متزايد من البث الصوتي والمقابلات عبر الإنترنت والخدمات الإخبارية المستقلة.

إن قرب موعد الانتخابات في الغرب من شأنه أن يزيد من أهمية المشاعر العامة بشأن سلوك «إسرائيل» في غزة، الأمر الذي سيضطر الزعماء إلى اتخاذ اختيارات غير لائقة بسبب

انضمت الحكومة الفرنسية الأسبوع الماضي إلى الحكومة الألمانية، في الادعاء بأن اتفاقية الإبادة الجماعية لا تنطبق على «إسرائيل». أشارت باريس أيضاً إلى أنه بغض النظر عن الحكم في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، فإنها ستتجاهل أي قرار ليس في صالح «إسرائيل». يأتي ذلك بعد رفض واشنطن لموجز جنوب إفريقيا ووصفها له بأنه «عديم القيمة». بالمثل، رفضت كندا «القرضية» التي تقوم عليها قضية جنوب إفريقيا، في حين أن أستراليا لا تريد الالتزام بأي شيء في أي من الاتجاهاين.

الأعضاء، رغم أن الهجمات على الدول غير الأعضاء يتم تشجيعها دائماً لأنهم يشعرون بالغيرة من طبيعتها المتأصلة ولا يمكنهم أبداً أن يرقوا إلى مستوياتنا الأخلاقية السامية» مثل إيران وروسيا والصين».

إن الدول الغربية لا تخضع للقانون الدولي، ناهيك عن تقديمها أمام محكمة العدل الدولية: ولن ترى قاداتها، في الماضي أو الحاضر يتم جرمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية ICC، التي لن تواجهها «إسرائيل» ولا الولايات المتحدة. من هنا جاء اسمها غير الرسمي: «المحكمة القوقازية الدولية ICC». [يتهمك الكاتب بسبب التحكم العنصري الغربي لـ«الرجل الأبيض» بالمحكمة الجنائية الدولية ICC - المغرب].

أنهم يفقدون السيطرة

إن «إسرائيل» ومؤيديها في الغرب غاضبون من إدانتهم ومحامتهم في محكمة العدل الدولية، بطرق عادة ما تكون موجهة من قبلهم فقط ضد الأعداء الرسميين والطغاة من الجنوب العالمي. وبالنظر إلى تاريخ منتصف القرن الماضي، فمن المثير للاشمزاز لهم بشكل خاص أن تتهم «إسرائيل» بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية الشنيعة. مما يزيد الأمر سوءاً حقيقة أن جنوب أفريقيا، الدولة التي أعطت تعريفاً لمصطلح الفصل العنصري، هي التي ترفع القضية ضدها. إن اتهام «إسرائيل» من قبل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وغيرها بممارسة الفصل العنصري لن يفوت أي شخص يراقب القضية المعروضة حالياً على محكمة العدل الدولية في لاهاي.

ومثلها كمثل أغلب الأندية الحصرية، تعمل حكومات الغرب على مبدأ الترابط عن طريق الاستبعاد: فنحن نعرف من نحن

سكوت بورشيل ترجمة: قاسيون

هناك حاجة إلى تفسير الدعم المفتوح والحماسي في العواصم الغربية للفظائع التي ارتكبتها «إسرائيل» ضد الفلسطينيين. نشأت علاقة حميمة بين الحكومات الغربية على مدار الخمسين عاماً الماضية. إنه مشابه للنادي الحصري ذي القواعد والإجراءات الملزمة. إذا تم اتباع عضوية النادي بإخلاص، فإنها توفر للدول مجموعة من المزايا، بما في ذلك الحماية الدولية.

يدعم أعضاء النادي الغربي بعضهم بعضاً دبلوماسياً، ويحصدون بعضهم بعضاً ضد القانون الدولي والعدالة، وهم مذنبون متواطؤون في ارتكاب جرائم فظيعة تبررها أكاذيب صريحة. كما أنهم يتعاونون في إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها كل طرف عن دوائره الانتخابية المحلية، والاعتماد على وسائل الإعلام الشركافية والمملوكة للدولة لتأطير القضايا «بشكل صحيح». يظهر الغرب دائماً في دور الخير والأخلاقي. من وقت لآخر، تمتد الحماية أيضاً إلى الأصدقاء الموالين للغرب خارج النادي. والنتيجة هي معياران مختلفان للسلوك: أحدهما للغرب والآخر للبقية.

على سبيل المثال، لا يوجد شيء اسمه إرهاب الدولة الذي يرتكبه أعضاء النادي: فهو دائماً دفاع عن النفس، حتى لو لم يكن هناك شيء من هذا القبيل، وهدفه الحفاظ على احتلال غير قانوني. هناك آخرون هم الذين «يرعون» و«يمارسون» العنف ذا الدوافع السياسية. فالغرب هو دائماً الضحية البريئة للإرهاب، وليس مرتكبه أبداً. ولا يسمح بانتقاد الدول

الحزب اليساري الجديد في ألمانيا: احتمال هز الساحة السياسية



تشير استطلاعات الرأي إلى أن الحزب اليساري الجديد في ألمانيا BSW، قد يفوز بنسبة 14% من الأصوات، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف حصة حزب «دي لينكه» الذي انشق عنه، ويجعل حزب BSW ثالث أكبر حزب في البوندستاغ.

■ ضياحي بارشاد ترجمة: قاسيون

في أكتوبر/تشرين الأول 2023، غادر 10 أعضاء في البرلمان الألماني «البوندستاغ» حزب دي لينكه «اليسار»، وأعلنوا عزمهم تشكيل حزبهم الخاص. مع رحيلهم، انخفض عدد المجموعة البرلمانية لحزب دي لينكه إلى 28 من أصل 736 عضواً في البوندستاغ، مقارنة بـ 78 عضواً في حزب «التحالف من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف. أحد أسباب رحيل هؤلاء النواب العشرة هو اعتقادهم أن الحزب فقد الاتصال بقاعدته من الطبقة العاملة، التي دفع تحللها بسبب قضايا الحرب والتضخم العديد منهم إلى أحضان حزب البديل من أجل ألمانيا. ويقود التشكيل الجديد سارة فاغنكنخت «مواليد 1969»، وهي واحدة من أكثر السياسيين ديناميكية في جيلها في ألمانيا، و«نجمة» سابقة في حزب دي لينكه. وأيضاً أميرة محمد علي، التي تركت دي لينكه وشاركتها ما يطلق عليه اسم «تحالف سارة فاغنكنخت من أجل المنطق والعدالة Bundnis Sahra Wagenknecht, BSW» الذي تم إطلاقه في أوائل 2024.

يقوم رفاق فاغنكنخت السابقون في حزب دي لينكه باتهامها «بالزعة المحافظة» بسبب آرائها بشأن الهجرة على وجه الخصوص. وكما سبى، فإن فاغنكنخت تعارض وصفهم لنهجها. يعتمد هؤلاء على نشر وصف «المحافظة اليسارية» الذي عبرت عنه الأستاذة الهولندية كاس مود بشكل متكرر، على الرغم من عدم التطرق إليه من قبل منتقديها.

مناهضة الحرب

تحدثت إلى فاغنكنخت وحليفها المقربة - سيفيم داغديلين Sevim Dağdelen - حول حزبها الجديد وأملها في تحريك أجندة

تقدمية في ألمانيا. كان جوهر محادثتي معهما يركز على الانقسام العميق في ألمانيا بين الحكومة - بقيادة الديمقراطي الاشتراكي أولاف شولتس - الحريصة على مواصلة الحرب في أوكرانيا، والسكان الذين يريدون إنهاء هذه الحرب وأن تقوم حكومتهم بمعالجة أزمة التضخم الحادة. قالت فاغنكنخت وداغديلين إن جوهر الأمر هو الموقف من الحرب. وهم يزعمون أن حزب «دي لينكه» ببساطة لم يعارض بقوة الدعم الغربي للحرب في أوكرانيا ولم يعبر عن اليأس بين السكان. وفقاً لفاغنكنخت: «إذا كنت تدافع عن الحرب الاقتصادية المدمرة ذاتياً ضد روسيا والتي تدفع الملايين من الناس في ألمانيا إلى الفقر المدقع وتتسبب في إعادة توزيع الثروة بميل نحو الفئات الأعلى، فلن تتمكن إذن من الدفاع عن العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي بمصادقية».

أضافت: «إذا كنت تدافع عن سياسات الطاقة غير العقلانية مثل جلب الطاقة الروسية بتكلفة أعلى عبر الهند أو بلجيكا، في حين تقوم بحملة لعدم إعادة فتح خطوط الأنابيب مع روسيا للحصول على الطاقة الرخيصة، فإن الناس ببساطة لن يصدقوا أنك ستدافع عن ملايين الموظفين الذين فقدوا عملهم، والذين تعرضت وظائفهم للخطر نتيجة لانهايار صناعات بأكملها بسبب ارتفاع أسعار الطاقة». تبلغ نسبة تأييد شولتس الآن 17%، وما لم تتمكن حكومته من حل المشاكل الملحة الناجمة عن حرب أوكرانيا، فمن غير المرجح أن يتمكن من عكس هذه الصورة. بدلاً من محاولة الضغط من أجل وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات في أوكرانيا، فإن تحالف شولتس المؤلف من «الديمقراطيين الاشتراكيين والخضر والديمقراطيين الأحرار»، كما تقول داغديلين، «يحاول إلزام الشعب الألماني بحرب عالمية إلى جانب الولايات المتحدة في نهاية المطاف».



يعمل الحزب مع المجتمعات المحلية لفهم سبب إحباطهم وكيف أن إحباطهم ضد المهاجرين غالباً ما يشكل إحباطاً أوسع نطاقاً بسبب التخفيضات في الرعاية الاجتماعية

على الأقل في ثلاث جهات: في أوكرانيا، وفي شرق آسيا مع تايوان، وفي الشرق الأوسط إلى جانب «إسرائيل». من الواضح أن وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك منعت وقف إطلاق النار الإنساني في غزة في قمة القاهرة في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

في الواقع، في عام 2022، قال رئيس وزراء ولاية تورينجيا الألمانية وزعيم حزب دي لينكه، بودو راميلو، لصحيفة «زود-دويتشه تسايتونج» أن على الحكومة الفيدرالية الألمانية أن ترسل دبابات إلى أوكرانيا. عندما وصفت فاغنكنخت غزة بأنها «سجن في الهواء الطلق» في أكتوبر/تشرين الأول 2023، قام زعيم المجموعة البرلمانية لحزب دي لينكه، ديتمار بارتش: «بالنأي بنفسه بقوة» عن تصريحها. وفقاً لداغديلين: «علينا أن نشير إلى ما يحدث هنا، ومن واجبنا أن ننظم مقاومة لهذا الانهيار لموقف حزب دي لينكه المناهض للحرب. ونحن نرفض تورط ألمانيا في الحروب بالوكالة التي تشنها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أوكرانيا، وشرق آسيا، والشرق الأوسط».

الخلاصات

في 25 شباط 2023، نظمت فاغنكنخت وأتباعها احتجاجاً مناهضاً للحرب عند بوابة براندنبورغ في برلين اجتذب 30 ألف شخص. وجاء الاحتجاج في أعقاب نشر «بيان السلام» الذي كتبه فاغنكنخت والكاتبة النسوية أليس شوارزر، والذي اجتذب حتى الآن أكثر من مليون توقيع. كتبت صحيفة واشنطن بوست عن هذا التجمع مقالاً بعنوان «الكرملين يحاول بناء تحالف مناهض للحرب في ألمانيا». أخبرتني داغديلين أن الجزء الأكبر من أولئك الذين حضروا التجمع وأولئك الذين وقعوا على البيان هم من «المعسكرات الوسطية والليبرالية واليسارية».

حاول الصحفي اليميني المتطرف المعروف، يورغن ألساسر، المشاركة في المظاهرة، لكن داغديلين - كما تظهر لقطات الفيديو - تشاجرت معه وطلبت منه المغادرة. تقول إن الجميع، باستثناء اليمينيين، كانوا موضع

ترحيب في المسيرة. ومع ذلك، تقول كل من داغديلين وفاغنكنخت إن حزبهما السابق - دي لينكه - حاول عرقلة المسيرة وتشويه صورتها بسبب تنظيمها. وفقاً لداغديلين: «يهدف التشهير إلى بناء عدو في الداخل. يهدف التشهير بالاحتجاجات السلمية إلى إبعاد الناس وفي الوقت نفسه حشد الدعم لسياسات الحكومة البغيضة، مثل توريد الأسلحة إلى أوكرانيا».

جزء من الجدل الدائر حول فاغنكنخت يتعلق بأرائها بشأن الهجرة. تقول بأنها تدعم حق اللجوء السياسي وتقول إنه يجب توفير الحماية للأشخاص الفارين من الحرب. لكنها ترى أن مشكلة الفقر العالمي لا يمكن حلها عن طريق الهجرة، بل عن طريق السياسات الاقتصادية السليمة وإنهاء العقوبات المفروضة على دول مثل سورية. وتقول إن اليسار الحقيقي يجب أن ينتبه إلى «نداء الإنذار» من المجتمعات التي تطالب بإنهاء الهجرة وتنتقل لدعم حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف.

قالت فاغنكنخت: «خلافًا لقيادة حزب دي لينكه، نحن لا ننوي شطب ناخبي حزب [البديل من أجل ألمانيا]. ونكتفي ببساطة بمراقبة التهديد اليميني في ألمانيا وهو يتزايد. نريد استعادة ناخبي [حزب البديل من أجل ألمانيا] الذين ذهبوا إلى هذا الحزب بسبب الإحباط واحتجاجاً على عدم وجود معارضة حقيقية تتحدث باسم المجتمعات».

وأضافت إن الهدف من سياساتها ليس معاداة الهجرة بقدر ما هو مهاجمة موقف «حزب البديل من أجل ألمانيا» المناهض للمهاجرين في الوقت نفسه الذي سيعمل فيه حزبها مع المجتمعات المحلية لفهم سبب إحباطهم وكيف أن إحباطهم ضد المهاجرين غالباً ما يشكل إحباطاً أوسع نطاقاً بسبب التخفيضات في الرعاية الاجتماعية، وتخفيضات تمويل التعليم والصحة، والسياسة المتعجرفة تجاه الهجرة الاقتصادية. وقالت: «من المثير للاهتمام أن أشد الهجمات علينا تأتي من الجناح اليميني المتطرف». وتشير إلى أنهم لا يريدون أن يحول الحزب الجديد الحجة بعيداً عن التركيز الضيق على مناهضة المهاجرين إلى السياسة المؤيدة للطبقة العاملة.

الضرورة أم الفنون... «الجزء الثاني: الدماغ الاجتماعي»



يحمل الإنسان بداخله مشاعر فائضة، لا نهائية في تجددها، تزيد أو تنقص بحسب طبيعة كل مرحلة تاريخية. وإن تصريفها لا يمكن أن يتم من دون وسيلة الفن، وهذا الأخير يعاني منذ عقود من أزمة تتعمق حالتها مع تعمق أزمة الواقع الاجتماعي الرأسمالي. فتقلصت مساحة الإبداع، وتشوهت الذائقة الفنية، وانضغطت الأدوات التقنية، فتحوّل الفن في الوقت الراهن إلى آلة تضخ سلعةً فنية. وصحيح أن الجماهير الشعبية في العالم أجمع، جنباً إلى جنب مع قسم من الفنانين الثوريين والتقدميين، قد أطلقوا شرارات فنية ساهموا فيها بالمقاومة، لكن بقي عليهم أن يهجموا بمعركة ثورية، للمساهمة في تغيير الواقع الاجتماعي الرأسمالي، وعلاقاته الخائفة للتطور.

حسين خضور

بعد أن طرحنا فرضية «فائض من المشاعر»، في الجزء الأول من هذه المادة، والذي نشر في العدد 1155، سنقدم في جزئها الثاني فكرة «الدماغ الاجتماعي».

الدماغ الاجتماعي

إن الواقع الاجتماعي يحدّد الوعي الاجتماعي، وبالتالي فإنه يحدّد ضمناً وجود المشاعر عند الإنسان، الفائضة منها أو الكامنة، وهي موجودة في دماغه، وليس في قلبه. وإن القول بأن العقل يفكر، والقلب يشعر، وأن هناك دوماً صراعاً بين الشعور والتفكير، هو قول صحيح جزئياً. فإن دماغ الإنسان، هو الحامل للمشاعر والأفكار على حد سواء، وبكل تأكيد هنالك تمايز بين الجانب الشعوري والجانب الفكري، وبالضرورة يتفاعل الجانبان وفق حركة دياكتيكية، ويمكننا أن نحدّد مسارهما الأولي في العملية المعقّدة لتشكّل الوعي، بالقول إن الجانب الفكري يتجلى في موقع الخاتمة، أما مقدمة تلك العملية فتقع في الجانب الشعوري، وهو يتكوّن من تراكم لا نهائي لجملة من الأحاسيس تصل إلى دماغ الإنسان من الواقع، عبر أعضاء الحواس. فإن الإحساسات هي الأساس الذي تقوم عليه جميع ظواهر الوعي، أي أنها تشكل الجانب البسيط من الظاهرة، قبل أن تتعدّد بمساراتها المتشعبة والمتراعبة.

المعقدة إلى مقدمة «الجانب الشعوري» وخاتمة «الجانب الفكري» لا نقصد بذلك الاختزال، إنما نريد أن نلفت الانتباه إلى أمر في غاية الأهمية. فإن المنظومة الرأسمالية عبر أجهزتها عملت ولا تزال تعمل على توجيه ضربات قاسية للمقدمة، ما يعني ضرب نمو دماغ الإنسان قبل نضوجه. فإن إحدى أهم الوسائل التي سخرتها المنظومة الرأسمالية لتحقيق هذه الغاية، هي وسيلة الفن، وضمن أغلفة ملونة عدة تزعّم بتقديم التسلية، وأنها تخلو من أي غرض. فقد تبين لسادة المنظومة، بأن استغلال وسيلة الفن يعطي نتائج فعالة لمخططاتهم، فمن مرحلة المهيد، حيث تتمحور الإحساسات بعلاقة مع العالم الخارجي، تتفاعل بنية الرضيع النفسية مع وسائل تسلية، أو تلهية تستند إلى الفنون والعلوم بصناعتها، ثم إلى مرحلة الطفولة حيث تترابط الإدراكات مع العالم الخارجي الموضوعي، تغزو العقول ألعاب أو أفلام رسوم متحركة أو أغاني أطفال من شتى الألوان، حتى دخول مرحلة المراهقة، حيث تتفاعل التصورات حول طبيعة الواقع الاجتماعي، وهنا تستغل الفنون بشدة لغرض إيديولوجيا المنظومة الرأسمالية في البنية الوجدانية للشباب اليافع. فأثناء كل تلك المراحل، ينمو دماغ الإنسان بشكل مشوه، وبناءً عليه ظهر توصيف من قبل فئة من الشباب اليافع في الغرب، يقول:

«sieb ein ist Gehirn Mein»، «إن دماغي

عبارة عن مَنخَل».

وعليه قد يخطو الشباب اليافع خطوهم الأول في الواقع الاجتماعي الرأسمالي، ويغلب على

وعينهم الظن بأن أزمته منفصلة عن أزمة الواقع الاجتماعي الرأسمالي الشاملة. وعند هذه النقطة يزداد تفرقهم، وتبدأ رحلة الفرد بالبحث عن خلاصه لوحده. لكن الحقيقة أنه كلما زادت محاولات الفرد للبحث عن خلاصه لوحده، كلما زاد تفكك الخاصية الأكثر جوهرية في دماغه، أي الخاصية الاجتماعية. ومن حيث يدري أو لا يدري، فإنه يساهم بتفكك ظاهرة الواقع الاجتماعي ككل، ما يعني العودة إلى «الواقع البربري». فإن البحث المحموم عن الخلاص الفردي الذي تروّج له المنظومة الرأسمالية بأشكال فنية عدة، وإعلامية مختلفة، ومناير سياسية، ومنصات عدة، سواء ذات طابع ديني أو علماني، تدفع بالفرد لكي يترجم مشاعره إلى أفعال ليبرالية عديمة مغلفّة بألوان شتى، فإن ترابطاته مع مجتمعه، ومن أهمها روابط الذاكرة الاجتماعية، تتحول إلى خيوط واهنة، وبالطبع لن يسلك الفرد طريقاً كهذا لو أنه رأى المصير الذي ينتظر «الفرد الناجي» على حساب نجاة الآخرين، وهو مصير العيش في أقصى حالات الاغتراب داخل بيت من أوهر البيوت، يعيش فيه وحيداً بين خيوط واقعه السقيم. وهذه الحقيقة المريرة أخفتها المنظومة الرأسمالية، بعدما استطاعوا أن يهيمشوا بشراسة طوال العقود الماضية، نتائج فنية ثورية وتقدمية ولدت وجدانياً من رحم معاناة الجماهير الشعبية، والتي تعبر بأشكال عدة عن الفرد الذي يبحث عن خلاصه بخلاص الآخرين.

يمكننا استكمال الافتراض بالقول إن دماغ الفرد منذ ولادته ينمو اجتماعياً، وليس فقط بشكل بيولوجي، يبدو أن شخصية الإنسان تبدأ بالتشكل في مرحلة المهيد، فالرضيع يتواصل مع العالم الخارجي وفق خطاب اجتماعي بدائي، فإن أولى ملامح شخصيته تظهر عبر الإيماءات التي يتفاعل بواسطتها مع العالم الخارجي، وسوف تتوسع بهذا القول في الجزء الثالث.

إن التفكير في مسألة تلبية الحاجة الملحة لظهور «حركة فنية ثورية» ترتقي إلى مستوى التغيرات الكبرى في العالم، يشترط

إعادة التفكير على ضوء العصر الراهن بحالة «الوعي الفني» عند الجماهير الشعبية، وعند الفنانين المختصين على حد سواء، وتقديم بنى جديدة تتناسب مع الفائض الكبير من المشاعر الذي تحمله الجماهير الشعبية، وذلك يحتاج إلى تفاعل الجانب النظري مع الممارسة على أرض الواقع، وفق مسارات عمل ترتبط وتتفاعل مع أشكال الوعي الأخرى من خلال ورش عمل فنية مع الجماهير الشعبية، وتقديم نتائج فنية وفق مسار عمل متواتر ومنظم. نستطيع أن نرجح أن منطقتنا تحديداً، منطقة شعوب الشرق العظيم، تحمل بداخلها إمكانيات وافرة لتقديم قيمة مضافة للفن العالمي، كونها المنطقة التي تكثف فيها المكثف من الصراع الطبقي، خلال العقود الثلاثة الماضية.

إن القيمة المضافة للفن تظهر في زمن صعود الحراك الشعبي العالمي، وليس في زمن هبوطه. فانظروا إلى النصف الأول من القرن الماضي، عندما تكثف الصراع الطبقي في العالم وتحديداً في الغرب، ظهرت القيمة المضافة للفن، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، ظهرت نظرية المسرح الملحومي من قبل برتولد بريخت، وظهرت سينما شارلي شابلن. وليس هذا فحسب، إنما ظهرت القيمة المضافة في علم النفس من قبل ليف فيغوتسكي، وظهرت القيمة المضافة في نظرية الثقافة من قبل أنطونيو غرامشي.

في زمننا الراهن، زمن ثورة الشعوب، تملك الطبقة العاملة وسائر الكادحين، أدوات كثيرة مهمة قدمتها «التركة الاشتراكية»، فمثلاً المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية هما سلاح فكري، يقدمان دعماً قوياً أثناء عملية ربط المفاهيم بعضها مع بعض، من خلال ما يمكن تسميته «التفكير الطبقي». وهناك أدوات فنية كثيرة مفيدة، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى أن تكون سلاحاً بيد الجماهير الشعبية، لذلك قد تبدو عملية ربط الأحاسيس بعضها مع بعض عملية ضعيفة، وتحتاج إلى تنظيم ما يمكن تسميته اصطلاحاً «بالتفكير الدرامي» عند الجماهير الشعبية، وسوف نتوسع بهذه الفكرة الأخيرة في الجزء الثالث.

هناك أدوات فنية كثيرة مفيدة لكنها لم تصل بعد إلى مستوى أن تكون سلاحاً بيد الجماهير الشعبية

على حافة الوجع!

في معركة البقاء اليومية، يحاول السوريون التأقلم مع كل جديد، ولا يمر يوم دون جديد، إذ يحمل لهم كل صباح جديداً أسوأ من سابقه. «ننام على حال ونصحو على حال لم يكن بالحسبان، لا مشكلة مع الجديد سوى أنه يسير من سيئ إلى أسوأ...»، هكذا يقول لسان حالهم.

■ إيمان الذباب

الحديث عن الوجع صار موجعاً بحد ذاته، ومع ذلك يستمر الناس في نقاش أوجاعهم، كل على طريقته. تكتب إحداهن على صفحات التواصل «لم يعد للصباحات أو المساءات معنى... صارت متشابهة حد الوجع، ظلام كالح ودامس، برد وصقيع، تجمدت قلوبنا ومشاعرنا...». ويؤكد آخر على صفحته: «وصلنا إلى طريق مسدود، نبحث عن بصيص نور ولو بحجم خرم إبرة ولكن دون جدوى... الخ».

حافة العيش

يستمر الناس بالتذمر والاستياء من الوضع السيء الذي وصلوا إليه، دون أن يكون لهم يد في ذلك، بعضهم يتذمر بياس، وآخرون بتساؤل واستفهام. ثمة من يريد للسوريين أن يكونوا فريسة لليأس والإحباط، بلتهمهم ببطء ويقضي على ما تبقى لهم من قدرة على الصبر والاحتمال بحيث لا يعودون قادرين على التفكير

والتأمل والاستنتاج ومن ثم القيام بفعل حقيقي. ثمة من يعتقد أن ذلك يمكن أن يحدث بأن يجعل الناس يعيشون ليس فقط على حافة العيش بل على حافة كل شيء. ولكن الناس ليسوا أغبياء، يمكنهم فهم ما يجري ومعرفة ما وراء ذلك، تظهر ذلك بوضوح نقاشاتهم المستمرة عن أوجاعهم سواء المباشرة منها بينهم أو الافتراضية على الصفحات. في مكان ما كتب أحدهم

بسخرية: «تركوا الأبنية التي ترصفها أحجار الرخام وسلطوا تركيزهم على من يعيش تحت الركام». وفي نقاش الناس عن الوضع المزري للكهرباء مثلاً، كتب بعضهم: «كل ما يفعلونه من أجل الأمبيرات... وهل نحن أساساً قادرين على تأمين لقمة العيش البسيطة، ودفع الإيجار لبيوت في مناطق المخالفات، حتى نستطيع تأمين ثمن كهرباء الأمبيرات؟ ماذا يريدوننا أن نفعل؟ وكيف لنا أن نعيش...؟...». كلمات بسيطة ولكنها واضحة، فقد فهمت اللعبة.

إعلامنا في مكان آخر

على شاشة كبيرة في ساحة الأمويين، يظهر محلل «سياسي واقتصادي وتاريخي وأيديولوجي و... كبير» يتحدث عن انتصارات ومضاعفات واليات وأولويات و... الخ، وكأنه يعيش في بلاد أخرى غير البلاد التي نعيش فيها. لم ينفذ صبر السوريين بعده، ما زالوا يستيقظون كل صباح، يسيرون إلى أعمالهم، يدفعهم حب الحياة وأمل بالخلاص. ربما هم متعبون، ولكنهم لا يملكون خياراً سوى إكمال المسير.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



«المعركة الأولى» عنوان كتاب للأطفال صدر عام 1972 باللغة الصينية للاحتفال بطفل فدائي فلسطيني اسمه «شيبولي بالصينية». والكتاب جزء من المطبوعات والملصقات التي كانت الصين تنشرها دعماً للقضية الفلسطينية.



نقطة انطلاق للتبادل الثقافي بين روسيا والصين

سيقدم فنانو مسرح «مارينسكي» في الصين حفلاً موسيقياً كبيراً في إطار مهرجان «صنع في روسيا»، يوم 4 شباط المقبل، وستقام العروض على خشبة مسرح «داليان» الكبير في محافظة ليانين. سيشارك في الحفل الكبير كذلك فنانو مسرح «ياكوبسون» للبالغين والطلاب في أكاديمية «فاغانوفا» للبالغين. أما برنامج الأمسية الموسيقية فيتضمن باليه «كسارة البنديق» و«بحيرة الجع»، و«شهرزاد»، و«دون كيشوت». وستتم العروض برفقة الأوركسترا السيمفونية الصينية التي يقودها المايسترو الروسي فاليري أوفيانكوف. ويذكر، أن الحفل الكبير في مسرح داليان سيلعب دور نقطة الانطلاق للتبادل الثقافي بين روسيا والصين، والذي سيجري عام 2024. وتشارك روسيا أيضاً بـ 15 فيلماً في مهرجان «دكا» السينمائي الدولي، الذي يقام في عاصمة بنغلاديش مرة واحدة كل عامين. وينظم المهرجان في هذا العام للمرة الثانية والعشرين تحت شعار «أفضل فيلم وأفضل جمهور ومجتمع أفضل». ويشارك فيه 253 فيلماً من جميع أنحاء العالم. وسيتم الإعلان عن الفائزين في المهرجان في 28 كانون الثاني.



معرض تشكيلي... دعم للمرأة الفلسطينية

أقامت دائرة الفنون العامة في وزارة الثقافة والسياحة والآثار في العراق معرضاً تشكيليّاً بالتعاون مع قسمة تمكين المرأة في وزارة الثقافة وشبكة الإعلام العراقي. وتناول المعرض دعم المرأة العراقية وتضامنها مع المرأة الفلسطينية في غزة، على هامش احتتام إعلان بغداد عاصمة المرأة العربية لعام 2023. وأكد المدير العام لدائرة الفنون العامة: أن «إقامة معارض كهذه داعمة لفلسطين ليست منة من أحد، بل هي واجب إنساني حقيقي تجاه أهلنا في فلسطين.. وأنه: «كان من الواجب أخلاقياً وإنسانياً أن يكون هناك موقف مؤازر من وزارة الثقافة والسياحة والآثار للشعب الفلسطيني الأبى» شارك في المعرض أكثر من 60 فناناً تشكيليّاً». كما حصد الشاعر الفلسطيني عبد الله عيسى جائزة «الثقافة الإمبراطورية»، باسم إدوارد فولودين، عن الشعر لهذا العام، وهي من أرفع الجوائز التي يمنحها اتحاد كتاب روسيا. عن ديوانه «هناك حيث ظلال تنن»، الصادر عام 2023. وأهدى الشاعر عيسى تكريمه إلى المبدعين الذين استشهدوا في حرب الإبادة في غزة.

ضد العقل الميكانيكي: عن عالمنا «الاشتراكي-الرأسمالي» مجدداً



في مادة سابقة كنا أشرنا إلى أن العالم الذي نعيش فيه اليوم لا يمكن اعتباره رأسمالياً صافياً، بل هو توليف صراعي لمرحلة التناقض الرأسمالية-الاشتراكية خلال القرن الماضي. والتوليف لا يعني الجمع الميكانيكي بين العناصر بل ضمن وحدة وصراع الأضداد. وفي هذه المادة توسيع في النقاش حتى لا يظهر اختزالياً، وحتى يمكن الوصول لخلاصات سياسية.

د. محمد المعوش

بين الجدل والميكانيك

إن الفكر الميكانيكي الذي يحمله ليس فقط مؤدلو «زوال الاشتراكية» بل أيضاً بعض من الناطقين باسم الاشتراكية وعن طيب نية يقول بأن العالم غداً رأسمالياً صافياً بعد انهيار التجربة الاشتراكية. وهذا الفكر يقول بتجاوز الظواهر لا بتفاعلها، ويحكم بثباتها التاريخي لا تحولها، وهو يعتبر بالتالي علاقتها ببعضها بعضاً علاقة «خارجية». بينما على العكس يقول الفكر الجدلي بأن علاقة الظواهر ببعضها هي علاقة «داخلية»، تحول كل واحدة منها الأخرى في تفاعلها-صراعها على أساس التناقض الداخلي الذي ولد الصراع. وعلى هذا الأساس لا يمكن القول ميكانيكياً بأن التجربة الاشتراكية تركزت فقط «إرثاً ثقافياً وسياسياً» بالمعنى الفكري خارج البنية الاجتماعية القائمة نفسها كالأفكار والإنتاج النظري والفني، وبعض بقايا «المؤسسات والأحزاب»، التي يعتبرها البعض «تركة» يتيمة للاشتراكية. ولكن الصراع منذ الثورة البلشفية وما أنتجته على مستوى العالم قد حول العالم وجعله ما هو عليه اليوم. فهو أولاً حول الرأسمالية بعد أن استوعبت فيها عناصر من الاشتراكية بغاية لجها، غير «مسرح العمليات» ككل، وأدوات واستراتيجيات «الحرب».

مجدداً عن تغيير مسرح العمليات

إن الديمقراطية البرجوازية الليبرالية، وكل البنية الأخلاقية والقيمية والسياسية ونمط الحياة المعبر عنها، تطورت بشكل خاص بسبب من هذا التحول. وهذا ما رفع التناقض الداخلي للرأسمالية إلى مستوى أرقى-أعلى. فطور أجهزة الدولة وما يسميه غرامشي بـ«النمط السياسي» من أحزاب وممارسة سياسية وتنظيمات ومنظومة الدعاية - لتأخذ مثلاً مسألة «دولة الرفاه» - إلى التطور في نمط الحياة والحاجات الاجتماعية، إلى تطور التربية والتعليم، إلى التطور في الصراع المسلح، والتطور التكنولوجي المرافق لكل هذا، والتنظيم العالمي للعمل والإنتاج، والتطور اللاحق للدول ووزنها، والتحول في البنية العقلية-النفسية للفرد-الإنسان... كل ذلك لم يتوقف فعله مع «انهيار سلطة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي» و«تفككه ككيان سياسي». فتغير السلطة، لا يغير البنية

التي ذكرناها بسحر ساحر، ولا يعني أننا عدنا إلى ما قبل هذا التحول التاريخي النوعي، أي إلى ما قبل موجة الثورة الأولى، فهذا موقف ميكانيكي بحث من التاريخ والواقع.

التناقضات الجديدة

إن تطور البنية الرأسمالية إلى النسخة التي هي عليها اليوم لم يحصل بشكل «طبيعي»، بل بسبب من الصراع نفسه، وتحديدًا بسبب النقيض الاشتراكي. وبالتالي، فإن التناقضات التي ولدت بفعل هذا التطور تجد حلها ضمن الاشتراكية لا ضمن الرأسمالية، فالرأسمالية وفي استيعابها «وبشكل مؤقت أيضاً» لبعض «العناصر» الاشتراكية دون البنية التي تسمح بتطورها «لتأخذ مثلاً فكرة التحقق الذاتي الفردي والديمقراطية والعدالة والإبداع والسعادة...» من أجل لجم الاشتراكية، قد ولد تلك التناقضات. ولهذا، ومنذ تراجع العملية-الحركة الثورية، بدأ التراجع عن تلك التحولات. ولكن هذا التراجع لا يمكن أن يحصل بشكل ميكانيكي. أي لا يمكن له أن يعود إلى ما قبل تطور الظواهر على ما هي عليه. فلا يمكن العودة عن تطوير أجهزة الدولة بكل بساطة، ولا يمكن العودة عن تطور النفسية-العقلية للإنسان إلى ما قبل ظهور النموذج الليبرالي وإلغاء تلك المفاعيل بقرار فوقي، ولا يمكن العودة عن تطور العلوم والفنون والنمط السياسي الذي ظهر بسبب الاستيعاب المذكور، إلخ... لا يمكن لهذا أن يحصل دون المس بالبنية الحاملة لهذه الظواهر، ودون تدمير الظواهر نفسها. فالعقل الميكانيكي وحده يسمح بذلك «الترشيق» للظاهرة دون حركتها الداخلية. بينما العقل الجدلي يفترض أن «سلخ» ظاهرة ما عن هويتها الراهنة إلى هوية سابقة يفترض إلغاء الظاهرة والهبوط بالظاهرة إلى مستواها السابق في سلم الارتقاء والتطور. وهذا ممكن فقط من خلال الانحدار بالبنية ليس فقط إلى مستوى التطور ما قبل النقلة النوعية التي وصلت بالبنية إلى ما هي عليه اليوم، بل إلى ما دون الظاهرة نفسها. فالغناء عناصر ما من الظاهرة لا يمكن أن يتم وكأن هذه العناصر كانت قد أضيفت إلى البنية دون أن تكون قد هُضمت فيها توليفياً كل التطور التاريخي للظاهرة نفسها. ولأننا هنا أمام ظواهر تطل قضايا «عامّة» تاريخية، كتعريف الإنسان، العدالة،

إن الكلام عن عالم متعدد الأقطاب هو بالحد الأدنى كلام عام وسطحي يطل جوهراً الصراع وجوهراً الاتجاه العام الذي تسير فيه البشرية نحو البربرية

الدولة، المجتمع، السعادة، الحرية، العقل... فإن مستوى التطور الحاصل كان قد هُضم فيه كل تطور تلك الظواهر سابقاً عبر التاريخ. وبالتالي، لا يمكن أن نعود بالدولة إلى ما قبل الموجة الثورية الأولى دون أن نلغي ليس فقط ما تضمنته الدولة بفعل الموجة الثورية الأولى، بل وأن نلغي فكرة الدولة نفسها. ولا يمكن أن نلغي التطور في عقل-نفسية الإنسان مثلاً دون أن نلغي العقل نفسه وبالتالي نلغي الإنسان نفسه. فهل يمكن تصور أن نعود بعقل الإنسان الليبرالي عن «تخفيض» رتبته إلى عقل «ما قبل الليبرالية»؟ لا يمكن حصول ذلك أبداً، لأن العقل هو توليف، والعودة به إلى مرحلة سابقة يتطلب حرباً عليه ككيان واحد، وتعطيله، لأن تخفيض الرتبة يتطلب تخفيض طبيعة النشاط الداخلي لهذا العقل، ومعه كل النشاط الممارسي، ومعه كل النمط المعاش. والأمر نفسه بالنسبة للدولة ولكل النمط السياسي والثقافي، حيث إن تخفيض الرتبة التطورية لكل هذه الظواهر يتطلب المس بحركتها الداخلية وبالتالي تعطيلها. وهنا نتكلم عن تعطيل كل حركة المجتمع والانتظام، وبالتالي تعطيله.

خلاصة سياسية سريعة

على الرغم من أن هذا النقاش يحتاج لتوسيع مستفيض، ولكن إذا اعتبرنا أن ما سبق هو افتراض يبني عليه، يمكن تطويره للوصول

إلى الخلاصة السياسية التي تسمح بفهم ما يحصل من اتجاه عالمي لـ«عقل» وممارسة النخبة التي تحاول تثبيت هيمنتها. هذا التوجه في الحرب على كل شيء، وتقديم النسخة التي يُصطلح على تسميتها بـ«ما بعد الرأسمالية»، والتي يجب تسميتها مجدداً بـ«ما بعد المجتمع»، باتجاه البربرية. وهنا لا نقول شيئاً جديداً عن القول بـ«إما الاشتراكية أو البربرية-الفوضى» ولاحقاً الفناء. وبالتالي يسمح هذا الاستنتاج بالتأكيد على أن مواجهة هذا الاتجاه غير ممكنة إلا من خلال العودة إلى جذور الصراع الذي أسس لهذا التناقض الذي تعيشه الإمبريالية، أي من خلال توسيع وزن الاشتراكية، هذا الوزن الذي هو وحده القادر على حل التناقضات التي ظهرت وتطورت بدفع من وجوده بالذات. ولهذا، فإن الكلام عن عالم «متعدد الأقطاب» هو بالحد الأدنى كلام عام وسطحي ومؤقت وشكلي، ولا يطل جوهراً الصراع وجوهراً الاتجاه العام الذي تسير فيه البشرية نحو البربرية، بينما المطلوب هو قاعدة مادية تمنع تغير التناقض وتدفعه إلى حله إيجابياً-تطورياً، لا ردة رجعية تعمل لإلغاء التناقض نفسه عبر ضرب كل الظاهرة الحاملة له. وهذه القاعدة المادية هي الاشتراكية التي كانت أساساً أصل ظهور هذا التناقض. وهنا يمكن أن ننهي بالتأكيد على أن ما يرددّه الكثيرون عن «زوال الاشتراكية» ليس سوى فكرة هزيلة.



حزب الإرادة الشعبية

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

300000

2024

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية